جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم العلوم الانسانية

الثورة الزراعية بوادي سوف وآثارها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة (1971-1988م)

مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتان:

– ليلى شكيمة

– مايسة حميد

إشراف الدكتور:

– ثامر محمد عبد الرؤوف

اللجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	الجامعة
أ.د/ علـــي غنابزيـــــة	رئيسا	جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي
د/ محمد عبد الرؤوف ثامر	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي
د/ عثمان زقب	مناقشا	جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي

السنة الجامعية: 1438-1439هـ/2017-2018م.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: «وقُـــل إعملوا فسيـــرى الله عملكـــم و رسولـــه و المؤمنـــون وستردون إلـــى عالـــم الغيـــب و الشهـــادة فينبئكـــم بما كنتـــم تعملـــون»

سورة التوبة الآية - 105-

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أمي الغالية التي باركت خطواتي

و إلى أبي الذي سعى من أجلي لكي أصل إلى هذا المستوى

أدامهما الله لي.

إلى من شدوا أزري و اهتموا لأمري جدتي، إخوتي أخواتي، أبناء الاخوة و كل العائلة الكريمة. إلى شموع البيت ريتاج ،إبتهاج، عمر

إلى رفيقات الدرب ورفقاء مسيرتي العلمية والعملية

إلى كل من سقط من قلمي سهوا

أهدي هذا العمل المتواضع

ليلـــــــى

إهداء

إلى من أرضعتني الحب و الحنان ، إلى ينبوع الصبر و التفاؤل و الأمل "أمي العزيزة"

إلى من دفعني إلى العلم، و أفتخر باسمه "أبي الغالي"

إلى من كان لي نعم السند ونعم الدعم ونعم الزوج إلى رفيق دربي زوجي "الجباري"

إلى فلذات أكبادي وقرة عيني أشرف وسيدرة.

إلى من أفتقد وجوده في حياتي إلى من كان حريصا لأصل لهذه اللحظة عمي الغالي "عبد المجيد" رحمه الله

إلى من شاركوني حضن الأم و بهم أستمد عزتي و إصراري إخواتي، أخواتي و أبناءهم

إلى كل من تربطني بهم صلة رحم جدتي ،حماتي،عمي ،عماتي ،أخوالي، خالتي

إلى اللواتي لم تنجبهن أمي، سامية ، الزهرة... إلى كل عائلة زوجي

مايســـــــــة

شكر وعرفان

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك " الله جل جلاله"

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور ثامر محمد عبد الرؤوف لما قدمه لنا من وقت و جهد، وما أسداه من نصح وتوجيه، فله منا جزيل الشكر والعرفان، ورفعه الله بعلمه إلى جنات الفردوس إن شاء الله.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا في مناقشة مذكرتنا، وجزيل الشكر للأستاذ محمد حركات الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة.

نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الذين أفادونا في نسج كواليس هذا العمل، إلى السادة حساني رشيد وبن سالم الشايع ورئيس بلدية الوادي عبد الله معوش.

إلى الفلاحين ورايي الطاهر، احمد دقعة، مبارك لشهب، جديع محمد، علي عمامرة ، عمارة بريبش، جيلاني تركي، وعائلة دقعه بالحمراية .

إلى رؤساء المصالح الفلاحية بالولاية، منهم مدير الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، رئيس جمعية أكفادو الفلاحية، رئيس مندوبية الفلاحة ببلدية الحمراية و مسؤولي المصالح الأرشيفية، مسؤول الأرشيف ببلدية الدبيلة بوخزنة عبد الحميد الكاتب العام ببلدية قمار

إلى كل من ساعدونا من قريب أو بعيد، إلى كل من هم في ذاكرتنا وليس في مذكرتنا

قائمـــــــــــة المختصـــــــــــرات

تق	تقديم
تر	ترجمة
ج	جزء
(د د ن)	دون دار نشر
(د س)	دون سنة
(د ط)	دون طبعة
(د ع)	دون عدد
(د م ن)	دون مكان نشر
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
مج	مجلد
P	Page

مقدّمـــــة

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي اقتصادا منهكا ومنهارا، مخلفا أثره على شتى المجالات، مما حتّم على الدولة تركيز اهتمامها على القطاع الزراعي، لأهميته في السياسة الاقتصادية التنموية الشاملة، بهدف تخليص البلاد من التبعية والتخلف وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ذلك من خلال استراتيجية فعالة لتنمية القطاع الزراعي بتبنى سياسات زراعية تحمل الطابع الاشتراكي، بداية من تطبيق سياسة التسيير الذاتي، ليليها تطبيق قانون الثورة الزراعية، والتي خُصّ بها الريف الجزائري، ومن بينه منطقة وادي سوف، ويُعنى بحثنا بدراسة تطبيق قانون الثورة الزراعية في منطقة وادي سوف، وإبراز آثرها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة و الموسوم بعنوان الثورة الزراعية بوادي سوف وآثرها على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي (1971-1988م).

إشكالية الدراسة: للإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

كيف كان سير تطبيق الثورة الزراعية بوادي سوف، وما مدى تأثيرها على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي بالمنطقة؟

وتندرج تحتها تساؤلات فرعية:

- ما واقع الاقتصاد بالجزائر عقب الاستقلال؟ وما هي أهم السياسات الزراعية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية؟
- ماهي مراحل سير تطبيق القانون الثورة الزراعية بوادي سوف ؟ ماهي أهم مناطق انتشارها؟
- وما هي الآثار المترتبة عن هذه السياسة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة؟

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة في دراسة تاريخية محلية، بدافع انتمائنا للمنطقة.

- بما أن دراستنا حديثة، أردنا اغتنام الفرصة لتجميع وثائق أرشيفية، وشهادات حية من صانعي الحدث وشهود عيان، واستثمارها كمادة علمية في بحثنا.
- أهمية تلك الفترة وتأثيرها بالنسبة لوادي سوف، اقتصاديا.
- افتقار المكتبة التاريخية لدراسة محلية اقتصادية بهذه الفترة الزمنية المغيبة وتسليط الضوء عليها.
- اكتشاف خبايا وانعكاسات الثورة الزراعية على المجتمع السوفي بمميزاته الاجتماعية الخاصة.

و اعتمدنا في دراستنا على جملة من **المصادر والمراجع**، منها مذكرات أحمد بن بله والميثاق الوطني 1976م وميثاق الثورة الزراعية 1971م، الذي استندنا إليه في التّعرف على السياسات الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال، وكذلك مجموعة من الشهادات الحية أفادتنا في سير تطبيق الثورة الزراعية بالمنطقة، من بينهم حساني رشيد(ضابط الثورة الزراعية) الذي كانت لنا معه عدة لقاءات بمنزله بأولاد حمد بالوادي، وبن سالم الشايع (رئيس المجلس الشعب البلدي بقمار في تلك الفترة)، بالإضافة إلى مجموعة من الفلاحين منهم ، مبارك لشهب بسيف لمنادي بالرقيبة، واري الطاهر بالدبيلة وجديع محمـــد بهبه بالرقيبة، الذين كانت لنا معهم لقاءات أفادونا خلالها عن مناطق انتشار الثورة الزراعية بوادي سوف والآثـــار المترتبة عـــن هذه السياسة .

الدراسات السابقة: درس موضوع الثورة الزراعية في عدة اختصاصات منها شعبة العلوم الاقتصادية "كرسالة ماجستير لسايح بوزيد بعنوان "تأهيل القطاع الزراعي بالجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية". وفي تخصص العلوم القانونية و الإدارية وجدنا رسالة ماجستير لمؤمن بوصبيعات بعنوان "الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية " أما الدراسات التاريخية في الموضوع فهي نادرة في حدود اطلاعنا

لقد اتبعنا **الخطة** المكونة من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة

حيث تناولنا في مدخل التعريف بمنطقة وادي سوف. وتطرقنا في **الفصل الأول** للسياسات الزراعية المتبعة بالجزائر(1962-1971م). أما **الفصل الثاني** فتناولنا فيه سير تطبيق الثورة الزراعية بوادي سوف، بمراحلها ومناطق انتشارها. في **الفصل الأخير** أبرزنا خلاله أهم النتائج والآثار المترتبة عن هذه السياسة على المستويين، الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة إيجاباً وسلباً. لنصل في الأخير إلى جملة من النتائج النهائية وظفناها في خاتمة هذه الدراسة.

المنهج المتبع: استندنا في دراستنا للمنهج التاريخي الوصفي الذي اتبعناه في سرد الأحداث والوقائع التاريخية، والمنهج التحليلي في تفسير خصائص سير تطبيق الثورة الزراعية بالمنطقة، وكذلك في استخلاص الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذه السياسة، وتحليلها ونقدها وفقاً للشهادات الحية.

أما المنهج الإحصائي فانتهجناه في الجانب الاقتصادي لهذه الدراسة التاريخية، من خلال توظيف جداول الإنتاج الزراعي والإحصائيات التي تخص معطيات الثورة الزراعية، من مستفيدين ومُلاك، وأراضي وغيرها.

الصعوبات: واجهتنا في إعداد دراستنا هذه مجموعة من الصعوبات منها:

- قلة المصادر والمراجع التاريخية بهذا الموضوع في حدود اطلاعنا.
- صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية الخاصة بالثورة الزراعية بمنطقة سوف، إما بسبب إهمال المؤسسات القائمة على الأرشيف لهذه الوثائق أو لصعوبة الاطلاع عليها إن وجدت، رغم حصولنا على ترخيصات من رؤساء المصالح البلدية والولائية.
- عدم حصولنا على معلومات تخص الانتاج الزراعي المحلي في فترة دراستنا للموضوع، رغم ترددنا على المؤسسات المسؤولة كتعاونية متعددة الخدمات

بتكسبت ومديرية الفلاحة بالولاية الوادي وذلك بمبرر أن هذه المؤسسات حديثة النشأة .

- غلبة الطابع الشفوي على مصادر الدراسة مما حتم علينا اقتناء المعلومة منها بحذر.
- صادفتنا في دراستنا مصطلحات باللغة العامية، صعب علينا شرحها بمفهومها المحلي.
- تحفظ بعض الشهود العيان للإدلاء بشهادتهم بالموضوع، وخاصة الذين شملهم التأميم لأسباب اجتماعية وشخصية.

وفي الأخير نشكر المشرف الدكتور ثامر عبد الرؤوف لما أسداه لنا من نصح وتوجيه، و إلى كل من ساعدونا في انجاز هذا العمل، من فلاحين منهم وراي الطاهرو احمد دقعة، مبارك لشهب، جديع محمد، علي عمامرة،و إلى رؤساء المصالح الفلاحية بالولاية، منهم مدير الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، رئيس جمعية أكفادو الفلاحية، رئيس مندوبية الفلاحة ببلدية الحمراية و مسؤولي المصالح الأرشيفية، مسؤول الأرشيف ببلدية الدبيلة ،الكاتب العام ببلدية قمار .

نتمنى أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذه الدراسة، لتكون فاتحة لدراسات أخري تستوفي ما فاتنا من نقائص، التي هي طبيعة البشر فالكمال لله وحده.

مدخل: التعريف بمنطقة وادي سوف

أولا: المظاهر الطبيعية

ثانيا: الأنشطة الاقتصادية

أولا: المظاهر الطبيعية

1- التسمية:

إن لمنطقة سوف عدّة تسميات، أطلقت عليها في فترات معينة وظروف خاصة مرتبطة بها، فقديمًا كانت تسمى الظاهرة، ذلك لأنها أول قطعة من الأرض ظهرت بعد نفطة حيث انحصر عنها ماء الطوفان، ثم صارت تسمى أرض سوف لأنها محل لأهل الصوفة، وكان عابد من أهل التصوف ينعزل للعبادة فيها[1].

ويرجعها آخرون إلى أن الكلمة مركبة من شطرين:

* وادي سوف: أي أنها نهر غزير يجتاز الأقاليم من الشمال إلى الجنوب، ويطلق عليه « واد أزوف» وتعنى خرير المياه أو الهدير، لكن هذا النهر غاص في الرمل، ولم يعد يمكن مشاهدته إلا بالوسائل التكنولوجية المتطورة، وبمرور الزمن تغيير اسم هذا النهر إلى واد سوف[2].
* ذا السوف: نسبة لرجل عليم صاحب حكمة، والسوف في اللغة معناه العلم والحكمة[3].

وجاء في كتابه تغريبية بنى هلال: «قيل أن أهل سوف حين دخلت عرب افريقية دخلوها...» وسوف التي ذكرها، هي المكان المعروف الآن بسوف البصرة، بقرب مدينة حلب (الشام) فلعلهم أتوا إلى هذه الأرض فسميت بهم[4].

---

1 إبراهيم محمد الساسي العوامر، **الصروف في تاريخ صحراء وسوف**، منشورات ثالثة، دط، الجزائر، 2014، ص41.

2 اندرى روجير فوزا، **سوف مونوغرافيا**، تر:أبو بكر مراد، دار المعرفة، دط، الجزائر، 2016، ص24.

3 إبراهيم محمد الساسي العوامر، المرجع السابق، ص 43.

4 نفسه، ص 44.

كـــما سميـــت بمسُوفـــة[1]، ويرجعها القدمـــــاء إلى الأحقـــاف والكثبـــان الرملية والسيوف[2].

وهكذا من خلال العديد من التسميات التي اختلفت حسب جغرافية المنطقة أو من ناحية أصل السكان، وما تميزت به من خصائص جغرافية وطبيعية وتاريخية خاصة بها، فقد كان الرحالة الأغواطي أول من جمع كلمة وادي سوف بهذا الشكل في حدود1829 إثر دخول الفرنسين للمنطقة[3].

إن منطقة وادي سوف تابعة إداريًا لولاية الواحات، إلى غاية 1974، ثم إلى ولاية بسكرة إلى سنة 1984، حيث أصبحت بموجب التقسيم الإداري بعد اقتطاع البرمه وإضافة المغيـــر وجامعة ولاية مستقلة تسمى ولاية الوادي، والتي تبلغ مساحتها 82.800 كلم^2 [4].

2- جغرافية المنطقة:

تقع وادي سوف في الجنوب الشرقي من القطر الجزائري، مابين خطي عرض31ºو34º شمالاً، وما بين خطي طول 6º و8º شرق خط غرينتش تقريبًا[5].

ويحد أرض سوف من الشمال الجوف أو الظهرة وبسكرة، والحوش وسيدي محمد بن موسى، الفيض، الزرائب، الميته وبوُدخان. ومن جهة الشرق نقرين وأوفركان، نفطه،

---

1 **مسوفة:** فرقة من الملثمين المعرفين بالطوراق، وهم البرابرة الموجودون الآن بالصحراء، لاسيما بضواحي تمنراست وهقار. أنظر: إبراهيم مياسي، **الصحراء الجزائرية في ظلال وادي سوف**، دار هومة، دط، الجزائر، 2014، ص112.

2 **سيوف:** مفرد سيف، يطلق على الكثيب من الرمل، أعلاه حاد سمى بذلك تشبهًا له بالسيف القاطع. انظر: نفسه، ص111.

3 علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن 19**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية علوم إنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،(2000 -2001)، ص11.

4 السعيد ديدي، **وادي سوف كنوز من الجزائر**، ددن، دط، الوادي، الجزائر،2001، ج2، ص1.

5 إبراهيم مياسي، المصدر السابق، ص 111.

نفزاوة. ومن جهة الجنوب. واحات طرابلس وغدامس، ومن الغرب ورقلة و تماسين وتقرت[1]. (انظر للملحق رقم 01).

تعتبر وادي سوف مسطح مغطى بالكثبان الرملية تتواجد على التخوم الشمالية للعرق الشرقي الكبير، ومحاطة بثلاثة شطوط أو سبخات، وهي: شط وادي ريغ من الغرب، شط مروانة، وشط ملغيغ و الغرسَه من الشمال وشط جريد من الشرق[2].

3- الخصائص المناخية والنباتية

تتميز سوف بمناخ قاري، حيث ترتفع فيه درجة الحرارة في النهار صيفاً إلى أكثر من 50 درجة مئوية، وتنخفض ليلاً في فصل الشتاء إلى ما تحت الصفر.

أما الرياح فتمتاز منطقة وادي سوف بنوعين:

- ✓ ورياحٌ حارة (الشهيلي): وهي رياح محلية تهب في فصل الحر وهي جافة محرقة. [3]
- ✓ ريح البحري: والتي تهب من الشرق آتية من خليج قابس، وهي رياح لطيفة وباردة يصطلح عليها النسيم[4].

أما الأمطار فهي نادرة لطبيعة ومناخ المنطقة ولبعدها عن المسطحات المائية[5]،

هذه الظروف المناخية سمحت بأنواع عديدة من النباتات والأعشاب والحشائش بالنمو الكثيف بالمنطقة، فمنـــها الحشائش العلفية التي تســـاعد الرحل من البـــدو على ممارسة

1 إبراهيم محمد الساسي العوامر، المرجع السابق، ص41.

2 ابراهيم مياسى، المصدر السابق، ص111.

3 نفسه، ص ص 113، 114.

4 اندرى جورجير فوزا، المصدر السابق، ص67.

5 علي غنابزية، المرجع السابق، ص14.

الرعي وتربية المواشي، وهي أصناف كثيرة منها: البشنة[1] والعرجف[2] والخبيز[3] وغيرها[4].

وتعيش بالمنطقة أنواع خاصة من الحيوانات منها: الشرشمان الذي يلقب بسمك الرمل، لأن هيكله العظمي يشبه السمك، والورل من الزواحف يأكل العقارب والحيات، والوزغة أو البوريص هي نوع من السحالى، وكذا اليربوع أو الجربوع وهو من القوارض الصحراوية يمتلك أرجل طويلة[5].

4- مظاهر السطح:

تتميز تضاريس وادي سوف بثلاث مظاهر:

1- **العرق:** وهي المنظفة التي يتراكم فيها الرمل على شكل كثبان رملية، وهي تحتل الجزء الأكبر والأهم، لأنها تمثل 3أرباع المساحة العامة للمنطقة[6]، وهذه الرمال تمتاز بالنعومة مما جعل الرياح تتحكم في حركتها، فينتج عن ذلك كثبان رملية متفاوتة الارتفاع[7]، ومتوسط ارتفاعها 75 متر، وينخفض عن مستوى سطح البحر عند منطقة الشطوط، مثل شط ملغيغ 25 متر على مستوى سطح البحر[8].

---

1 **البشنة:** حبوب كروية الشكل تنتمي إلى الفضيلة النجيلية وهي صغيرة جدًا في حجمها تختلف بألوانها المتنوعة كالأصفر والرمادي والأحمر متوفر على : https://facebook.com/fcres, Agricultural Research Station, 20/04/2014, 08:00,17/03/2018,11:00h

2 **العرجف:** نبات شجيري معمر يتواجد في الأراضي الرملية أنظر إلى : الكويت تختار العرفج زهرتها القومية، جريدة الكويتية ، 2008/07/04، ص1.

3 **الخبيز:** نوع نباتي عشبي ينتمي إلى جنس الخيمية، متوفرعلى 29/12/2015, siham kitani https://www.rjeem.com,17/03/2018,11:10h

4 ابراهيم مياسى، نفسه.

5 اندرى جورجير فوزا، المصدر السابق، ص363.

6 نفسه، ص38.

7 ابراهيم محمد الساسى العوامر، المرجع السابق، ص37.

8 Ahmed Nadjah، **Le souf des oasis** ،**Etdition la maison des livres SD Alger** ،1971،p10

2- **الحمادات الرملية:** وتغطى المنطقة الشمالية لسوف وهي طبقات حجرية متنوعة تحت الرمال، ومن تلك الطبقات الترشه واللوس[1]، وتتواجد بغمرة المقرن، شرق الزقم.

3-**الصحن:** عبارة عن منطقة مستوية تشكل منخفضات تحيط بها الكثبان، حيث تنمو فيها الأعشاب فوق قشرة حبيسة[2].

ثانيا- الأنشطة الاقتصادية :

تواجد الإنسان بمنطقة سوف من عصور ما قبل التاريخ، وذلك بتواجد القبائل الأمازيغية في المنطقة إلى حوالي 2600ق م، وسكنها الفنيقيون و أُحتلت من طرف الرومان، وكذا الوندال والبيزنطين. كما وصلها الفتح الإسلامي، فالمنطقة لا يعرف تاريخ تأسيسها حسب مصادر العصور الوسطى التي سكتت عنها، لكنها تبدو من بين المحطات التجارية، فقد كان جزء كبير من تجارة سوف يتم مع الجنوب بالأخص مع غدامس[3]، حيث أن السوافة يجلبون من هناك العبيد والنباتات العطرية المجففة الذهب، العاج، الجلد وريش النعام، هذه السلع يبعونها بعد ذلك إلى النمامشة[4]، كما أنهم يستوردون معهم البخور واللبان والسروج، فروالنمر، المسك، العسل، الشمع، والنسيج السوداني بالمقابل يقايضون ذلك بالتمور، اللاقمى، الحايك، القندورة، الصوف، الجمال، الملح. على المقايضة والتبادل، فقد كانت حركة التجارة نشطة نظرًا لموقعها الاستراتيجي فهي همزة وصل بين الشمال والجنوب[5].

---

1 **الترشة واللوس:** هي أنواع من الحجارة مختلفة الحجم، فالترشة رقيقة ومفككة تستعمل لصناعة الجبس، أما اللوس فهي حجارة صلبة ومتماسكة تستعمل في بناء متوفرعلى: https://m.facebook.com/geolpor، جيولوجيا المشاكل، 2012/09/11 تاريخ الاطلاع 2018/03/1310:22

2 اندرى روجير فوزا، المصدر السابق، ص 270.

3 مختار حساني، **موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية (مدن الجنوب)**، دار الحكمة، دط، الجزائر، 2007، ج2، ص 29.

4 ابراهيم مياسى، المصدر السابق، ص118.

5 اندري روجير فوزا، المصدر السابق، ص270.

أما الزراعة فهي النشاط الاقتصادي الأكثر ممارسة في سوف رغم الظروف القاسية، من أهم المزروعات: زراعة النخيل التي تتم بمراحل:

عملية انجاز الغوط[1] أو الهود، وبعد انتهاء من الحفر الغوط يشرع في غرس الحشان[2]. حيث شهدت زراعة النخيل تزايد مستمر عبر السنين، من أهم أنواع التمور دقلة نور[3]، تمر الغرس[4]، النهوش[5]، الدقول[6]، وكذا زراعة التبغ ولدت هذه الزراعة بمنطقة قمار، كانت تستجلب بذورها من مدينة باجة بتونس، لقد غطت زرعتها في البداية السوق المحلي[7].

أما الصناعة فقد كان نشاطها قليل ذلك راجع لتكوين الجيولوجي لسوف، فهي عبارة عن رمال تفتقر لجيوب صخرية من المعادن والمواد الأولية مما جعلها غير مؤهلة للقيام بصناعات ذات قيمة، وحتى الصناعات التقليدية وخاصة الحديدية منها والممارسة محليًا، فهي تكتفي بالاصلاح و الترميم ماهو موجود . ومن اهم الصناعات التقليدية، الزرابي[8].

---

1 **الغوط:** عبارة عن حوض ذو امتدادات واسعة تبلغ مئات الأمتار طولاً وعرضًا يصل عمقه16متر، أصل كلمة غود تعنى مكان المنخفض، انظر: علي بوصبيع العايش، "**الهود منبع الماء ومصدر الغذاء**"، مجلة القباب، ع6، الوادي،جوان2007، ص41.

2 **الحشان:** هي فسيلة النخل تنتزع من أمها بعد تجاوزها 3سنوات، يكون طولها30سنتمتر ووزنها20كلغ انظر: علي غنابزية، المرجع السابق، ص158.

3 **دقلة نور:** تمتاز بلونها الذهبي ورطوبتها ونواتها الدقيقة والطويلة ،اذا سقيت بماء عذب تكون حلوة المذاق وعند سقييها بماء مالح فانها تميل الى السمرة والجفاف. انظر: اندري روجير فوزا، المصدر السابق، ص241 .

4 **الغرس:** هي تمرة نصف طرية، عظيمة الفائدة، حلوة المذاق، يعمل على فرزها وتنظف وتجفف تحشي في أكياس، أنظر: نفسه، ص240.

5 **النهوش:** نخيل أنثوي مصدره النواة يضم 16نوع .نظر: أندري روجير فوزا، المصدر السابق، ص246.

6 **الدقول:** نخيل مفضل ومنتقى، مصدره فسيلة وهو 9أنواع. أنظر: نفسه.

7 أندري روجير فوزا، المصدر السابق، ص 270.

8 عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة وادي سوف (1918 –1947م) وتأثيرها على العلاقات تونس وليبيا**، رسالة الماجستر في التاريخ الحديث المعاصر، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، (2005– 2006)ص20.

الفصل الأول: السياسات الزراعية بالجزائر (1962- 1971م)

أولا: واقع الزراعة بالجزائر بعد الاستقلال

ثانيا: مرحلة التسيير الذاتي1963م

ثالثا: الثورة الزراعية بالجزائر1971م

إن الفترة الاستعمارية قد خلفت اقتصاداً منهكاً، فقد فرض على الجزائر خوض معركة أخرى بعد الاستقلال للنهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال وضع سياسات زراعية، لأن الزراعة هي ركيزة ومحرك للاقتصاد.

أولا- واقع الزراعة بالجزائر بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال شهدت الجزائر واقعًا زراعيًا صعبا ومعقداً، خاصة بالنسبة للأراضي الزراعية، هذا نتاجًا للسياسة الفرنسية التي مارست سياسة الأرض المحروقة، كذلك لجوء الكولون إلى حرق مزارعهم وتدمير أدوات الحراثة، عقب إبرام اتفاقيات إيفيان، إضافة إلى التدمير البعيد المدى الذي أحدثته منظمة الجيش السري الفرنسية[1]، بعد قرار وقف إطلاق النار 19 مارس 1962 متبوعة بأزمة صيف 1962[2] الشهيرة، التي أخرت انتصاب أول سلطة وطنية بعد الاستقلال إلى أواخر سبتمبر1962، وهذا ما هدد البلاد بشتاء جائع وصعب[3].

وفي ظل التراكمات الاستعمارية القاسية، والصراعات الداخلية عُيّن أحمد بن بله[4] رئيسًا للجزائر، حيث وصف بن بلة الوضعية الاقتصادية في الجزائر غداة الاستقلال ما يلي: «كانت الوضعية بعد سبعة أعوام من الحرب شنيعة، فالبلاد مستنزفة بالدم، مهروسة

---

1 **منظمة الجيش السري الفرنسي OAS:** منظمة إرهابية قادها المستوطنون ظهرت بعد دعوة الجنرال ديغول لجبهة التحرير الوطني إلى التفاوض في 14جوان1960، فكان تأسيسها كردّة ورفض للاعتراف بقوة الثورة الجزائرية ولهدفها. انظر: تواتي دحمان، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر(1961-1962)**، مؤسسة كشكار للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 2008، ص148.

2 **أزمة صيف1962:**ظهرت نتيجة الصراعات على السلطة بين الساسيين والعسكريين، التي هددت وحدة الجزائر المستقلة، خاصة لكونها في فترة حرجة وصعبة بالنسبة للجزائر، أي اقتصاد منهك بنى تحتية مدمرة، صراعات، وكل هذا في غياب سلطة الدولة .انظر: بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988)**، تر: كعدان صباح ممدوح، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دط، دمشق، 1992، ص9.

3 أحمد بن بله، **مذكرات احمد بن بله**، كما أملاها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، منشورات الآداب، دط، بيروت، دس، ص160.

4 **أحمد بن بله** : ولد في 25ديسمبر1916 أول رئيس الجزائر بعد الاستقلال، شارك في تأسيس جبهة التحرير1954 واندلاع الثورة الجزائرية، أبعد عن السلطة بعد التصحيح الثوري 1965. نظر أحمد بن بله، المصدر السابق، ص4.

المفاصل... وفي أشياء كثيرة مازلنا خاضعين للحكومة الفرنسية ومن جهة أخرى فإنّ الهجرة الجماعية لتسعة أعشار سكان الفرنسيين بالجزائر، وفي صيف1962، قد جرّ انهيار الأبنية الاقتصادية للبلاد... والأكثر هولاً هو تدفق القرويين الجياع... عمّا كان الفلاح يبحث في مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة خلال صيف1962؟ عن الإغاثة الغذائية..» [1].

ونظرًا لكون الاقتصاد بالجزائر غداة الاستقلال في أدنى مستوياته، هذا ما جعل الحكومة تُعنى بالقطاع الزراعي وضرورة إصلاحه[2]، وأكد بن بلة في مذكراته بأنه لابدّ من إعطاء مشكل الاقتصاد والزراعة خاصة أولوية النظر والحل من طرف الحكومة إذْ قال: «... كان علينا إذًا أن نقنعهم بالعودة إلى القرى، وكان لابد لكي نعطي سواعدهم شغلاً نؤمن للبلاد مصدرًا للتموين، ونحيي قبل شيء القطاع الزراعي كله، بهذا تكون[3] حملة الحرث[4] أول معركة خضناها»[5].

لذا فإن الجزائر اتبعت منذ الاستقلال نهج السياسة الاقتصادية الاشتراكية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتكوين مجتمع زراعي، لتحقيق مكانة للدولة الجزائرية[6]. حيث وضعت الاشتراكية الجزائرية منذ الاستقلال القطاع الزراعي في المقام الأول،

---

1 أحمد بن بله، المصدر السابق، ص ص 159، 160.

2 خلف محمد الطائي عبد الرزاق، "**تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الاستقلال**"، جريدة دنيا الوطن الإلكترونية، دع،2010/06/03، ص2.

3 مؤمن بوصبيعات ،**الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية**، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة، (2007/2006)، ص20.

4 **حملة الحرث**: أو التويزة وهي كتائب للحرث انطلقت في العمل1962/09/15 لحل أول مشكل إقتصادي واجهته الجزائر عقب رحيل المعمرين من مزارعهم التي خربوها ودمروا الكثير من وسائل الانتاج بها، انظر: نفسه.

5 أحمد بن بله، المصدر السابق، ص160.

6 بغداد كربالي،" **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر،ع8، بسكرة، 2005، ص2.

لأن التصنيع مرتبط [1]بالتنمية الزراعية، كما أن تأميم المصارف والتجارة الخارجية والشركات النفطية، لازال بعيد المدى في السنوات الأولى للاستقلال[2]، فسطرت الحكومة الجزائرية عدّة تنظيمات زراعية وبرامج تهدف للنهوض بالقطاع ورفع أدائهِ لتأمين متطلبات السكان، فكانت بداية السياسات الزراعية بالجزائر مع مرحلة التسيير الذاتي[3].

ثانيا- مرحلة التسيير الذاتي1963م:

منذ نهاية عام1962 كان الاستلاء على الأراضي الشاغرة، والتي تركها المعمرون بشكل فردي أو جماعي، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى حماية هذه المزارع، ومنع تهريب الآلات الزراعية، والحفاظ على الوحدات الزراعية الكبرى[4].

صدر القرار في مارس 1963 و أذاع بن بله عبر الإذاعة والتلفزيون، مرسوم التسيير الذاتي، تحت شعار" والقاضي بتنظيم إدارة المنشآت الصناعية والزراعية الشاغرة، على إثر رحيل الأوروبيين، وما إن حل شهر أكتوبر من نفس السنة حتى أعلن عن تأميم آخر ممتلكات المستوطنين الزراعية في الجزائر[5].

وفي هذا الصدد عبر الرئيس بن بله عن حماسته لهذه الخطوة بعد صدور مرسوم التسيير الذاتي، وحركة التأميمات التي قامت بها الحكومة بقولهْ :«وفي مارس 1963 أصدرت حكومتي قرارات مارس التي أممت الجزء الأعظم من الملكيات العقارية... لقد انفجرت الأفراح في طول البلاد وعرضها، ويجب أن أقول أني لم أشعر أبدًا أني سعيد

1 بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص15.

2 خلف محمد الطائي، المرجع السابق، ص42.

3 أحمد بن بله، المصدر السابق، ص176.

4 خلف محمد الطائي، المرجع السابق، ص42.

5 بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص26.

كما في هذه المرة إن الجزائر تعود للذين يكدحون فيها. والجزائر تمشي خطوة حاسمة في طريق الاشتراكية»[1].

بعد تأميم أراضي المعمرين، بدأ تطبيق سياسة التسيير الذاتي، والذي ينص على أن الأرض ووسائل الإنتاج الزراعية الأخرى، من أموال وعقارات مؤممة تعد كأساس للاستقلال الزراعي، حيث اعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع التي هجرها المعمرون، وتم تأميمها دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة، على أن يتم تسييرها جماعيًا من طرف العمال الذين استلموها، وتكون إدارتها من طرف لجان التسيير الذاتي[2].

لذا فإن المنشآت والأراضي ذاتية التسيير تخضع لهيئات، تنظم وتخطط، وهو ما يسمى بالديمقراطية المباشرة، حيث أن العمال الدائمون يجتمعون في جمعية عامة، تعد هي السلطة التشريعية العليا[3]، وبهذا فإن العمال والفلاحين هم الذين يسيرون استثماراتهم دون تدخل الدولة في ذلك، وهذا ما أكده الرئيس بن بله في هذا الشأن بقوله: «هذه المستثمرات والمؤسسات الاقتصادية التي أمماناها، لم نفكر في لحظة ما أن نكل للدولة أمر تسييرها كما لو كانت أملاك الدولة... فالدولة لا تتدخل في عملية الإنتاج إلا بصفة المستشار أو المنظم أو المفوض»[4].

وقد بلغت مساحة الأراضي المسيّرة ذاتيا في تلك الفترة 2.4 مليون هكتار موزعة على حوالي22037 مزرعة، يعمل بها 150000 عامل دائم تحت وصاية 2300 لجنة للتسيير الذاتي تابعة للقطاع الاشتراكي[5]. ضف إلى ذلك 250000 هكتار أعيد توزيعها

1 أحمد بن بله، المصدر السابق، ص176.

2 بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، "**واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**"، مجلة العلوم الاقتصادية، ع31، 2015، ص215.

3 بنجامين ستورا، المصدر سابق، ص27.

4 أحمد بن بله، المصدر السابق، ص179.

5 بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، المرجع السابق، ص215.

لفائدة قدماء المجاهدين الذين يجتمعون في350 تعاونية فلاحية للإنتاج، حيث أن نسبة الأراضي المزروعة آنذاك قدرت بحوالي 30% من إجمالي المساحات المستغلة[1].

تميزت المرحلة الأولى (1962-1966) بمشاكل تسييرية، نتيجة ذهاب المعمرين وتولي العمال الجزائريين إدارة تلك الأراضي والمنشآت الاقتصادية، في ظل غياب الخبرة والامكانيات اللازمة للتسيير، ضف إلى ذلك تحول اللجان التسييرية الفلاحية وتغيير نشاطها، لتحل محل هذه اللجان الشركات الوطنية، خاصة بعد تأميم السلطات الجزائرية للمناجم1966 [2].

ليتقلص عدد اللجان التسييرية من 2300 لجنة سنة 1963 إلى 1250 لجنة سنة 1969، تنتج 60% من الناتج الاجمالي الزراعي الخام[3].

فمتوسط الإنتاج من الحبوب لا يزيد عن 16إلى 17 مليونًا قنطار، بينما الحاجة إليه تصل إلى 24و25 مليون قنطار مع ارتفاع عدد السكان بنسبة 3%سنويًا[4].

كما أن البرجوازيين الجزائريين الذين يعتبرون الأملاك التي وجهت للتسيير الذاتي إرثًا ضاع منهم، كذلك أعضاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين[5] كانوا يرون أن أرباح المؤسسات المسيرة ذاتيًا يجب أن تدفع لصندوق خاص للقضاء على البطالة، ولكن هي

---

1 عمر سعود، "**الفلاحة في الجزائر "من الثورات الزراعية إلى الاصلاحات الليبرالية(1963-2002)**"، تر: عبد القادر شرشال، مجلة انسانيات، الجزائر، دع، 2003، ص ص 75،79.

2 بغداد كربالي، المرجع السابق، ص2.

3 بنجامين ستورا، المصدر سابق، ص27.

4 نفسه.

5 **الاتحاد العام للعمال الجزائريين:** تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين من قبل جبهة التحرير الوطني، من أجل تدعيم الثورة وجمع شمل الطبقة العاملة الجزائرية في تنظيم نقابي واحد ومن أجل الدفاع عن مصالح العمال المادية والاجتماعية وذلك في 24 أفريل1956واستمر الاتحاد في العمل بعد الاستقلال. انظر: كمال القريشي، **التقرير القطري الوطني الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ددن،** دط، الجزائر، دس، ص2.

بروقراطية تهدف لحرمان العمال والمزارعين من الحافز المالي، بذريعة ضرورة التقشف[1].

في 1965 عقب ما يسمى التصحيح الثوري[2]، الذي قام به هواري بومدين[3] وأصبح بموجبه ثاني رئيس جمهورية للجزائر المستقلة، حيث حكم(1965-1978).

وقد أعطى الرئيس بومدين رأيه في سياسة التسيير الذاتي، التي أبقى السير بها في السنوات الأولى من حكمه، فملخص ما قاله أنه لابد من اختيار أفضل الوسائل لتحقيق أهداف الاشتراكية الحقيقية[4] في الجزائر، ليؤكد احترامه لتجربة التسيير الذاتي ومحصلتها النهائية وأنه لابد من تطوير المفاهيم والأساليب المتخذة على ضوئها، لأنه حسب الرئيس بومدين طرق وأساليب الاشتراكية متعددة ومتغيرة بتغير ظروف المجتمعات ولكن الأهداف واحدة.

وبالتالي، فإن الرئيس بومدين أكد على عدم معارضته سياسة التسيير الذاتي كمنهج لتحقيق الجزائر الاشتراكية اقتصاديا، ولكن يأخذ الايجابي ويرك السلبي من هذه السياسة،

---

1 أحمد بن بله، المصدر السابق، ص ص 180، 182.

2 **التصحيح الثوري:**19جوان1965 أزيح بن بلة من السلطة من طرف رئيس هيئة الأركان هواري بومدين رفقة بعض الضباط بحجة أن بن بله ارتكب أخطاء كشفها مجلس الثورة واستلزمت ازاحته من السلطة. انظر: بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص38.

3 **هواري بومدين:** اسمه الحقيقي محمد إبراهيم بن خروبة ولد في أوت 1932 بقالمة، اشتهر بإسمه العسكري هواري بومدين تولى بعد الثورة بمسؤولية الولاية الخامسة وفي1958 أصبح قائد الأركان وفي عام1962 وزيرًا للدفاع في حكومة الاستقلال وفي19جوان1965 قام بما ... عليه التصحيح الثوري لإزاحة بن بلة في رئاسة وتولى هو السلطة كثاني رئيس للجزائر المستقلة، انظر: مؤلف مجهول، "**الزعيم الجزائري هواري بومدين**"، مجلة إفريقيا قارتنا الإلكترونية، ع 3، مارس2013، ص ص،2،1.انظر أيضا: رشيد مصالي، **هواري بومدين الرجل اللغز**، دارالهدى، دط، عين مليلة، دس، ص17.

4 **الاشتراكية الحقيقة:** عرف بومدين الاشتراكية الحقيقة على أنها إلغاء لكن أنواع الاستغلال للإنسان كما أن مبادئ الاشتراكية واحدة في كل الأرض، ولكن تطبيقها يختلف حسب ظروف وتراث كل مجتمع يراد أن تبقى الاشتراكية فيه. انظر: لطفي الخولي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع هواري بومدين**، منشورات التجمع الجزائري الاسلامي، دط، قسنطينة، 1975، ص ص118، 119.

بقوله: «إننا لا نتعصب ضد التسيير الذاتي وكذلك لا نتعصب معه... إن المنشآت التي أثبتت نجاحًا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية خلال تسييرها الذاتي يجب أن تدعم حتى تعم الاستفادة منها. أما المنشآت التي أثبتت التجربة عدم نجاحها خلال التسيير الذاتي فيجب أن ندرس أسباب ذلك... ويمكن معالجتها... وبالتالي واجب أن نغير الأسلوب من أجل الوصول إلى الهدف الاشتراكي»[1]. ولكن تدخل الدولة في مراقبة القطاع الاقتصادي والفلاحي خاصة، جعلت تجربة التسيير الذاتي ضحية التدخل المستمر للدولة، حيث وضعت الحكومة جهاز يشرف على تسيير القطاع وهي مؤسسة مركزية تدعى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA[2] التي كانت الدولة تتدخل في تحديد الأسعار فلاحية.

بحيث أفرغت هذه الممارسات مفهوم التسيير الذاتي من محتواه[3]، ونظرًا لجوانب القصور المتدخلة على هذه القرارات فقد أصدر في 30 سبتمبر 1968 نصوص جديدة عرفت بنصوص إثراء قرارات مارس الاستدراكية، حيث تضمنت هذه النصوص الأسس التنظيمية للوحدات المسيّرة ذاتيًا، وتنظيم العمال على عدّة مستويات هي بالترتيب: (الرئيس، المدير، لجنة التسيير، مجلس العمال -عند اللزوم-، الجمعية العامة) ليلحق بمرسوم آخر في فيفري1969، الذي تعلق باختصاصات وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي حول التسيير الذاتي في الفلاحة[4].

فرغم التنقيحات المتكررة والتعديلات المتواصلة على نظام التسيير الذاتي، إلا أنه لم يحقق النتائج الكفيلة للنهوض بالاقتصاد والزراعة الجزائرية، ولكن رغم هذا فإن تجربة التسيير الذاتي ضرورة وحتمية لا بديل عنها، في تلك الفترة في بلد أقل ما يقال عنهُ.

---

1 بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص31.

2 **الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA:** تم انشاؤه سنة 1963 ومهمته إدارة المزارع مباشرة من خلال معلق يتم تعينه من طرف الديوان، الذي كان يخضع لوصاية وزارة الزراعة .أنظر: عبد الصمد جراح، **'نبذة تاريخية عن الهياكل المستعملة لتسيير القطاع الفلاحي في الجزائر**، منتديات ستار تايمز، 2011/09/21، 19:42.

3 عمر سعود، المرجع السابق، ص ص76، 77.

4 بنجامين ستورا، المصدر سابق، ص31.

"عاجز" نظرًا للمعيقات والمخلفات الاستعمارية، مع غياب مقومات التنمية الاقتصادية، حيث أعطى الرئيس بومدين رأيهُ في حتميّة سياسة التسيير الذاتي، حيث قال: «أولاً أحب أن أوضح قضية التسيير الذاتي كحقيقة تاريخية، جاءت كنتيجة تحرك عمالنا بمبادراتهم الخاصة ونتيجة وعييهم، لتشغيل المنشآت وخاصة الزراعة، التي هجرها الأوروبيون المستوطنين بقصد تخريب الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، فليس لأحد فضلا في هذه الناحية وكان هذا الطريق والأسلوب في التشغيل ضرورة موضوعية تاريخية في ذلك الوقت لا بديل عنها»[1].

بهذا فإن هذه السياسة واجهت عدّة مشاكل وصعوبات كانت حاجزًا في سبيل تطبيقها، وتحقيق النتائج المرجوة منها، خاصة بعد سياسة التطهير التي رفع شعارها هواري بومدين، ضد كل ما هو أجنبي والتي استهدفت حتى الإطارات الفنية، ووضع أولوية للمواطن حتى لو كان أقل خبرة، حيث صرّح بهذا الشأن بقولهِ: «هناك شعار ينادي بالتطهير وليس هناك من يقف ضد التطهير، لا التطهير بقصد الانتقام الشخصي والتصفية»[2].

ورغم استمرار تطبيق سياسة التسيير الذاتي، الذي بدأ العمل به منذ1963 إلاّ أن الحكومة الجزائرية جمّدت هذا النظام منذ1971، ليحل محله سياسة زراعية أخرى، وهي الثورة الزراعية وهذا راجع لفشل هذا النظام في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أسباب فشل التسيير الذاتي:

قد تظافرت عدّة أسباب أسهمت بشكل أو بأخر في إفشال سياسة التسيير الذاتي بالجزائر، رغم محاولات الحكومة في كل مرة تصحيح بعض الممارسات وتنقيح طريقها

1 لطفي الخولي، المصدر السابق، 117.

2 بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص27.

وإعادة النظر في العديد من الأخطاء والتجاوزات والإخفاقات، التي كانت حجرة عثرة في سبيل تحقيق النظام للنتائج المرجوة منه وذلك لعدة أسباب[1]:

- إدخال التسيير الذاتي في بلد لم يكن مؤهلاً له سياسيًا وماديًا واجتماعيًا، حيث أنه عند صدور القرار في 22 مارس 1963، نجد أن الفلاحين يجهلون مصطلح التسيير الذاتي، فمنهم من تصور أنه اقتسام للأراضي وملكية خاصة، والبعض الآخر تطلع لتحسين أوضاعهم كعمال أجراء داخل مزارع الدولة، بإدارة مسؤولين تعينهم الحكومة[2] لأن المرسوم عند صدوره لم يحدد نوع ملكية المزارع المسيرة ذاتيا، هل هي ملك للدولة أم للمستفيد؟ كما لم يحدد نسبة دخل العامل في الإنتاج والنسبة التي تعود للدولة[3].
- فقدان اليد العاملة المسيرة للتأهيل والخبرة المهنية، الضرورية لتسيير القطاع الفلاحي، ونقص التقنيين القادرين على تسيير التجهيزات الاستعمارية التي هجرها أصحابها الأوروبيين[4].
- يعد التسيير الذاتي نصاً ونظرية وليس واقعاً حياً مجسداً، لأن مبدأ الأساسي للنظام يستلزم في تطبيقه حرية التصرف للعاملين في الأرض المسيرة ذاتيًا، لكن الواقع حتم مركزية مقيدة للتسيير دون تحميل العامل المسؤولية في تطوير الإنتاج[5]، وهذا أدى إلى إفراغ النظام من محتواه، بعد تكليف السلطة لهيئات ومصالح حكومية تُعنى ببرمجة مهام العمال، ومزارعهم المسيرة ذاتيًا، مما نتج عنه نوع من البيروقراطية التي مارستها هذه الهيئات[6].

---

1 أحمد بن بله، المصدر السابق، ص180.

2 بنجامين ستورا، المصدر سابق، ص ص27، 28.

3 مؤمن بوصبيعات، المرجع السابق، ص ص 31، 32.

4 بنجامين ستور، المصدر السابق، ص28.

5 لطفي الخولي، المصدر السابق، ص138.

6 مؤمن بوصبيعات، المرجع السابق، ص39.

- تطبيق الاشتراكية في الجزائر غداة الاستقلال في القطاع الاقتصادي، بينما تركت السيطرة المالية للمصارف الأجنبية الامبريالية، وهذا تناقض صارخ، وهو ما اصطلح عليه بومدين بالزواج الغير شرعي، وهذا ما أدى إلى اهتزاز الثقة الشعبية الضرورية في الاشتراكية ونجاعتها[1].

وبالتالي وصلت الحكومة الجزائرية إلى أن الاشتراكية الحقيقية هي عملية تخطيط شامل للتنمية، مما يستلزم دراسات عميقة ودقيقة ورصدًا للإمكانيات المادية والبشرية والفنية، للوصول إلى الخطوط الأساسية لخطة التنمية الشاملة للجزائر، حيث يأكد الرئيس بومدين على سياسة زراعية جديدة بقوله: «بالنسبة للقطاع الزراعي فبعد دعمنا التسيير الذاتي، نشرع بالفعل في إحداث ثورتنا الزراعية، ومحورها هو الاصلاح الزراعي، الذي سيصبح واجب النفاذ خلال الأعوام المقبلة...ولعل قضية الثورة الزراعية من أهم القضايا التي علينا أن نواجهها»[2].

ثالثا- الثورة الزراعية بالجزائر1971:

نتيجة للتراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيًا، وصل بومدين إلى يقين بضرورة حلول جذرية للقضية الزراعية، يُساهم فيها كل المواطنين وهو ما يعنى أنها سياسية بالدرجة الأولى، وهنا انطلقت الثورة الزراعية في بدايات السبعينات.

1- تعريف الثورة الزراعية1971م:

تعتبر ثاني إصلاح زراعي يهدف إلى تغيير البنية العقارية بصفة جذرية، فقد طرح مشروع الثورة الزراعية 1966 حيث أكد أهدافه وتحديد الملكية العقارية، لكن هذا المشروع كان ناقصا وغامضا في النص بالنسبة للإجراءات التي يجب أن ترافق عمليات توزيع الأراضي، وبفشل سياسة التسيير الذاتي على قطاع الزراعة، أعيد طرح المشروع من جديد

1 لطفي الخولي، المصدر السابق، ص139.

2 نفسه، ص ص141، 142.

على مجلس الثورة والحكومة، هذا بعد ما تم إعداده من طرف وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي 1970وتمت المصادقة عليه 1971/07/14، ووقع أمر تطبيقه 1971/11/08[1].

يهدف هذا القانون إلى تحقيق مبدأ الأرض لمن يخدمها، وليس لمن يسيرها من المدينة بواسطة الهاتف[2]، حيث استولت الدولة على أراضي البلديات والأوقاف وأراضي العرش المهجورة، وما زاد عن حد معين من أراضي الملاك المزارعين وتوزيعها على الفلاحين المعدومين، والقضاء على نظام الخماسة[3]، كذلك قامت الثورة الزراعية في مرحلة متقدمة بتنظيم الوظيفة الرعوية على أساس علاقات إجتماعية، اقتصادية جديدة وإعادة الاعتبار لمكانة الرعاة في المجتمع ورفع مستوي معيشتهم وتحديث وسائل الانتاج لصغار المربيين وصيانة المراعي بكيفية معقولة والسعي المتواصل لإنجاح هذه السياسة الرعوية لاستطلاع أرض جديدة من السهوب[4].

فكان صدور قانون الثورة الزراعية 08نوفمبر1971، وفقا لبرنامج طرابلس وميثاق الجزائر1964، الذي يرمى إلى خلق مجموعة من التعاونيات بهدف إزالة العراقيل وتحقيق سياسة فلاحية وبعث تنمية ريفية من خلال إعادة هيكلة للأراضي الزراعية، وتوفير شروط الاستغلال الأرض، ولقد دعم الرئيس بومدين الثورة الزراعية، بعدة مشاريع تدعيمية [5] ومكملة لبرنامج الثورة الزراعية، إذ يقول بومدين: «إنها ثورة التغيير الاجتماعي الشامل

---

1 فاضلي ادريس، **نظام الملكية ووظيفتها الاجتماعية**، رسالة دكتوراه، معهد علوم القانونية والإدارية، جامعة بن عكنون، 2004، الجزائر، ص126.

2 عمار بومايدة، **بومدين وآخرون**، تق: عبدالحميد مهرى، دار المعرفة، دط، باب الواد، الجزائر، 2008، ص146.

3 **الخماسة :** فالخماس شخص غريب عن المزرعة، لا يملك أرض فلاحية، وبينما يقتصر مشاركته في عملية الإنتاجية بقوة العمل لا غيره ويتقاضي على ذلك مكافأة عينية من الانتاج الزراعي وتمثل في الخُمس ولذلك سمي الخماس انظر: عمر سعود، المرجع السابق، ص3.

4 وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي، **النصوص المتعلقة بتطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية**، مديرية الاصلاح الزراعي نيابة مديرية الاصلاح الزراعي، الجزائر،1976، ص 16.

5 **المشاريع التدعيمية**: الحفاظ على الاراضي الزراعية بإقامة الحواجز من الاشجار في المناطق والمناطق الصالحة لزراعة لمنع التصحر، وانشاء المصانع على صعيد الصناعات الثقيلة بمشاركة دولة اشتراكية. أنظر: محي الدين عميمور، **أيام مع الرئيس هواري بومدين...وذكريات أخرى**، موفم للنشر والتوزيع، ط4، الجزائر، 2005، ص3.

والتنمية المستقلة المكثفة والنقلة الحضارية العصرية والانحياز للإنسان العامل لا للرأسمالية»[1].

2- أسباب صدور قانون الثورة الزراعية:

ساهمت عدّة دوافع في صدور القانون، منها أسباب اجتماعية :

- فشل سياسة التسيير الذاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- التوزيع غير المتساوي للأراضي الفلاحية، حيث نجد مُلاكًا قد استحوذوا على مساحات شاسعة، ولا يمارسون فيها مهنه الفلاحة [2].
- الظروف غير المستقرة بالنسبة لاستغلال الأراضي الازدواجية في القطاع الزراعي، الموروث عن الاستعمار، أي وجود قطاع حديث كان يشغله الكولون، وقطاع تقليدي متخلف كان من نصيب الجزائريين بوجود عدد هام من الملاك لا يستغلون ممتلكاتهم بأنفسهم وإنما يتحصلون على الربع مقابل خدمة أراضيهم من الفلاحين، مما جعل الفلاحين يهجرون الأراضي متوجهون إلى المدن للبحث عن عمل.

أما الدوافع الاقتصادية فتتمثل في :

- عدم قدرة القطاع الفلاحي على توفير الحاجيات الأساسية الغذائية لسكان بسبب تقهقر الزراعة.
- سوء استعمال القوى العاملة[3].
- ضعف التجهيزات في قطاع الزراعي وقلة التمويل، فقد كانت الثورة الزراعية نتيجة حتمية للنتائج الضعيفة للمرحلة وللظروف دولية[4].

---

1 محي الدين عميمور، المصدر السابق، ص3.

2 سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2006-2007)، ص 148.

3 نفسه، ص149.

4 **ظروف دولية** عاصرت أوضاع الجزائر وهي تصاعد القوى الاشتراكية والثورة الفلسطينية، والتعايش السلمي انظر: لطفي الخولي، المصدر السابق، ص169.

تعتبر هذه المرحلة نقطة البداية للانطلاق الفعلي في نظام التخطيط بالجزائر وتحويل الاقتصاد إلى نظام يعتمد على سياسة تخطيط التنمية[1].

3- أهداف ومبادئ الثورة الزراعية:

3-1 أهداف الثورة الزراعية:

نلخص أهداف الثورة الزراعية فيما يلي:

- إحداث تغيير جذري في الأرياف التي طالما حرمت من خيرات البلاد.
- إثبات حق الملاك الصغار والمتوسطين الذين يعملون في أراضيهم بأنفسهم[2].
- إدماج الفلاحين في مجهود تنمية البلاد، وإلغاء حق الملكية للفلاحين الذين يملكون مساحات تفوق قدرة عملهم، أو احتياجاتهم، وبالتالي تقوم الثورة الزراعية بمنح أراضي للفلاحين معدومين، بالإضافة إلى هذا تقوم بتجهيزهم بوسائل الإنتاج اللازمة للزراعة بمناهج وتقنيات حديثة[3].
- تحسين ظروف المعيشة لمن يتعذر عليهم استغلال الأرض لسبب ما وبدفع التعويض للمالكين الذين أممت أراضيهم.
- إصدار أحكام على ماشية الأغنام، وقد تضمنت (تحديد القطعان) وتنظيم استغلال المراعي وأراضي الحلفاء والغابات مع مشاركة الفلاحين المعنيين.
- إصدار قانون أساسي لاستغلال مياه الري وتنظيم استعمالها تبعًا لاحتياجات المنتجين ومستلزمات الاستثمار.
- وضع حدّ لكثرة وتشعب الأنظمة الأساسية العقارية.

---

1 عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر والمغرب العربي**، تر: فضيلة الحكيم- فيصل عباس، ذاكرة ناس، دط، 2013، مج1، ص370.

2 عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، د م ن، 1988، ص16.

3 جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 1976**، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976، ص113.

- تنظيم المعاملات والانجازات الخاصة بالأراضي وتوسيع مجال الانتفاع من تشريع العمل والقوانين الاجتماعية لكافة عمال القطاع الزراعي[1].
- إدماج مستحقي الثورة الزراعية في شكل تنظيمي أكثر ملائمة لاحتياجاتهم، ويسيرون على أسس ديمقراطية.
- القيام بإعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج وتنظيم المزارعين، بشكل يسمح بتطوريهم[2].
- تصفية الآثار السلبية التي خلفها الاستعمار والقضاء على كل أشكال الاستغلال وذلك بخلق علاقات مباشرة للعمل في ميدان الزراعة على أساس الأرض لمن يخدمها.
- إنشاء مصالح خاصة بتسويق الانتاج [3].

3-2 مبادئ الثورة الزراعية:

كان المبدأ الأول للثورة الزراعية وشعارها الأساسي، وهو "الأرض لمن يخدمها" ولا حق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها. فهي تستهدف القضاء على استغلال الإنسان للإنسان، وهناك مبادئ أخرى كإلغاء جميع إشكال التجارة الاستغلالية، ولا حق للمالكين الزراعين الذين لا يساهمون فعليا في الانتاج، وكذلك منح الدولة أراضي للفلاحين الذين لا يملكون أرضا. ..الخ[4] (أنظر للملحق رقم 02).

1 عمر صدوق، المصدر السابق، ص16.

2 نادية رايس، وفاء بوكرم، **سياسة الثورة الزراعية وانعكاساتها على الريف الجزائري(1971-1978)**، رسالة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة العربي التبسي، تبسة، (2016-2017)، ص59.

3 سايح بوزيد، المرجع السابق، ص149.

4 رئاسة مجلس الوزراء، **الثورة الزراعية1971**، المطبعة الرسمية، الجزائر، ص ص 55، 56.

4- هياكل الثورة الزراعية:

4-1 الصندوق الوطني للثورة الزراعية:

وهو مؤسسة تابعه للدولة تحت وصاية وزير الفلاحة والثورة الزراعية، كما يفوض الوالي للإشراف على عمليات صيانة أموال الثورة الزراعية، ويهدف الصندوق إلى وضع إطار وجهاز خاص لتطبيق تدابير واجراءات التأميم وتوزيع الأراضي، وينقسم الصندوق الى فروع على مستوى كل بلدية بها أراضي مسها التأميم، أي مناطق تطبيق الثورة الزراعية[1]. بحيث تم تأميم كل الأراضي التي كان أصحابها متغيبون عنها، أو لا يشرفون على العملية الفلاحية بها، وهناك استثناءات تخص الحالات التالية:

- حالة بعض المالكين الذين اضطروا إلى ترك أراضيهم أثناء حرب التحرير.
- حالة الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض كالشيوخ والأيتام[2].

تأميم كل الممتلكات الكبيرة بهدف القضاء على الفوارق، حيث حدد القانون مساحة الأملاك الزراعية على أساس أنها لا تتجاوز طاقة عمل المالك وعائلته، وأنها لا تسمح له بتوفير دخل كاف لإعالتها، وقد ضُمت هذه الأراضي لصندوق الوطني للثورة الزراعية[3].

4-2 الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين :

يتولى الفلاحون شؤون إدارة أراضيهم بأنفسهم لدفاع عن مصالحهم والسهر على تطبيق الثورة الزراعية تطبيقا سليما وصارما، وانضمامهم للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، هو الذي يكفل لهم القيام بهذا الدور، ومن حق هذه المنظمة الجماهيرية أن تحظي بمساندة الحزب والدولة، إذ عليها أن يُوفر لها الوسائل الضرورية الكفيلة كإتاحة التكوين الإيديولوجي والسياسي والتقني لجماهير الفلاحين، من أجل دعم الثورة الزراعية والدفاع عنها.

---

1 سايح بوزيد المرجع السابق، 153.

2 الجريدة الرسمية، **ميثاق الثورة الزراعية**، ع 97، 1971/11/08، ص1463.

3 نفسه، ص 1646.

وعلى الاتحاد الوطني للفلاحين أن يهتم بقضايا الانتاج في الأرياف، وأن يستكشف المواطن الضعف والنقص الذي قد يبرز أثناء تطبيق الثورة الزراعية، وأن يعمل بمساعدة الهيئات المعنية على الحد منها ثم إزالتها، كذا القيام بحمالات للشرح والتوضيح تستهدف التركيز علي تحسين الانتاج وإيقاظ الوعي السياسي للفلاح[1].

4-3 اللجنة الوطنية للثورة الزراعية:

تأسست اللجنة الوطنية للثورة الزراعية بموجب مرسوم رقم 285/71 وهي لجنة وزارية مشتركة، يترأسها وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي، ويتولى الكتابة في هذه اللجنة ممثل عن وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي. وتتشكل اللجنة الوطنية للثورة الزراعية من 32عضوا منهم[2]:

- وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي رئيسا.
- ممثلان عن جهاز الحزب.
- الكاتب العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- ممثلان لوزير المالية.
- ممثل لوزير العمل و الشؤون الاجتماعية[3].

وتختص هذه اللجنة بما يلي:

- دراسة واقتراح التقييم الخاص بمناطق التطبيق، ومناهج تنفيذ الثورة الزراعية، وذلك على أساس المعطيات التي يقدمها له وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي.
- تنسيق ومتابعة إجراء العمليات الخاصة بالثورة الزراعية، في الولايات وتحليل تقارير التنفيذ.

1 جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص70.

2 الجريدة الرسمية،ع97، 1971/11/09، ص1646.

3 نفسه .

- دراسة الصعوبات التي يمكن أن تنشأ في إطار تطبيق هذا الأمر، واقتراح الحلول الملائمة[1].

5- أسس ومراحل تطبيق الثورة الزراعية

5-1 الأســـــس:

لتطبيق الثورة الزراعية لابد من أسس، وهي الوسيلة الأساسية لتحقيق البرنامج، وتتمثل في الأرض والفلاح والمجموعة:

أ-الأرض: فهي المورد الأساسي للزراعة والاقتصاد الدولة، لهذا استهدف الثورة الزراعية في معالجتها لمشكل الأرض، ونظام التوزيع وما يرتبط به من نظام الاستغلال والاستثمار، وهذا ما جعل قانون العروش يقسّم أنواع الأرض إلى أربع مجموعات أساسية وهي:

- **أراضي العموم التابعة للبلديات والمؤسسات الدينية:**

حددت المادة 05 من قانون الثورة الزراعية، عملية تأميم أراضي العروش التابعة للدولة والمؤسسات الدينية، ودمجها في صندوق الثورة الزراعية، فأصبحت الأراضي تابعة مباشرة للدولة التي قامت بتوزيعها على شكل تعاونيات إنتاجية[2].

- **تحديد الملكيات الكبيرة:**

إنهاء الملكيات الواسعة، وقد حُددت الملكيات في هذا الإطار على أساس ثلاثة معايير:

✓ معيار القدرة على العمل نص قانون الثورة الزراعية على أن تحدد مساحة الملكيات الزراعية الخاصة على أساس طاقة عمل المالك وعائلته، وهو معيار

1 زواوي. س، **الثورة الزراعية**، مجلة الجيش، ع 123، نوفمبر1974، ص80.
2 نفسه.

يصعب فيه التحديد بدقة قدرة العمل التي تختلف من شخص إلى أخر[1].

- ✓ معيار الدخل حدد على أساس الملكية الزراعية التي تنتج دخلا يكفي لإعالة المالك وعائلته. كذا معيار نوعية الأرض وجودتها.

- **تأميم ممتلكات المتغيبين:**

غياب الملاك من أراضيهم، أدى إلى بقاء مساحات شاسعة غير مستغلة، مما جعل الدولة تقضى على أشكال التغيّب بتأميم كل الأراضي التي لا يستعملها الملاك باعتبارهم متغيبين عنها في حالات استثنائية:

- ✓ حالة الملكيات الصغيرة التي لا تكفي لتأمين احتياجات اصحابها، مما دفعهم للبحث عن موارد اخرى.
- ✓ حالة الملاك عديمي الاهلية المدنية أو القانونية المؤقتة(شيوخ –نساء –ايتام)
- ✓ حالة بعض الملاك الذين اضطرتهم الحرب إلى ترك أراضيهم[2].

ب-الفلاح: يعبر الفرد عن قناعته بالثورة الزراعية كسياسة اقتصادية واجتماعية وضرورية لتنمية الريف، ومظاهر التعبير عن هذا الاقتناع هو التطوع، سواء بالمال أو الجهد[3].

ج-**المجموعة:** ثالث وسيلة، وهي عملية بناء قرى الثورة الزراعية من خلال نظام التعاون الزراعي الذي هو هيئات غير حكومية، على شكل شركات مدنية خاصة أعضاؤها منظمون إليها ويتمتعون باستقلال التام للتسيير، وهي منظمة اقتصادية

1 حسن بهلول، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر،1976، ص306,307.

2 سايح بوزيد، المرجع السابق، 152.

3 حسن بهلول، المرجع السابق، ص314.

واجتماعية للمنتجين، يؤسسها المزارعون ومربو الحيوانات، ويسيرونها ديمقراطيا، قصد تكوينهم وتحقيق الترقية الاقتصادية والاجتماعية بمساعدة الدولة[1].

وهي عدة أنواع منها من تأسس سنة 1972م وهم:

- التعاونية التحضيرية للاستثمار.
- التجمع الزراعي العائلي للمشاعين.
- التجمع الزراعي للمتعاونين في العمل.
- التعاونية الزراعية للاستغلال المشترك.
- التعاونية الزراعية لإنتاج ثورة الزراعية.
- التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات.

وقد تأسست تعاونيات أخرى في لسنوات1982،1975،1974 وهم على التوالي: تعاونية تسويق الخضر والفواكه للولاية.

- وتعاونية تربية الماشية الرعوية.
- تعاونية الزراعية للخدمات والتموين[2].

ولها أهداف اقتصادية منها:

- القيام بعمليات الإنتاج والتحويل والتسويق وتسهيلها.
- تخفيض تكاليف بعض المنتوجات لفائدة المتعاونين.
- تنمية العلاقات والمبادلات الاقتصادية وتحقيق تكامل زراعي[3].

ومنها أهداف اجتماعية تمثلت في تنظيم الحياة الاجتماعية وأوقات الفراغ لأعضاء التعاونيات وأسرهم.

---

1 حسن بهلول، المرجع السابق، ص315.

2 القانون الأساسي العام للتعاونيات، الامر رقم23-72.

3 عمر صدوق، المصدر السابق، ص ص،54،53.

- احداث التجهيزات والنشاطات التي تسهل تحسين مستوي التكوين ومحو الامية والتكوين المهني وتنظيم الإعلام الآلي والتنشيط الثقافي[1].

2-5 مراحل تطبيق سياسة الثورة الزراعية:

مر تطبيق الثورة الزراعية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: ابتداء من 17 جويلية 1972 م، وانتهت في 30 أفريل 1973 م، شملت تأميم أراضي البلدية والأراضي التابعة للمؤسسات العمومية.

المرحلة الثانية: وهي توزيع الأراضي على صغار الفلاحين، سواء كانت لهم ملكية صغيرة أو معدمين، وتم خلال هذه المرحلة إنشاء 793 تعاونيه للاستغلال المشترك و1364 تعاونيه زراعيه للإنتاج[2].

المرحلة الثالثة: بدأت في 8 نوفمبر 1975 تم وضع الأسس القانونية في 1975/07/17م، وركزت على القطاع الرعوي وتربيه الماشية، مستهدفة الثروة الحيوانية وتحسين أنماط المعيشة لمربي الماشية وصغار الرعاة[3].

خلاصة الفصل:

بعد الاستقلال طبقت الجزائر سياسة التسيير الذاتي، كضرورة لتسيير المنشآت الشاغرة، وتخطي المرحلة الصعبة، لكنها لم تحقق النتائج المرجوة، لتعوض بسياسة زراعية أخرى وهي الثورة الزراعية، والتي سطرت وفق مبادئ و أسس وتنظيمات هيكلية، ولضمان السير الفعال في تطبيق القانون.

---

1 سايح بوزيد، المرجع السابق، ص154.

2 محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، دس، ص 108.

3 وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي، المصدر السابق، 11.

الفصل الثاني: مراحل تطبيق الثورة الزراعية بوادي سوف ومناطق انتشارها

أولا: مراحل تطبيق الثورة الزراعية بوادي سوف

ثانيا : مناطق انتشارها

إن السياسة الزراعية التي مست قطاع الزراعة بالجزائر بعد الاستقلال، كمرحلة التسيير الذاتي لم تمس سوف، ذلك لخصوصية المنطقة التي لم يكن بها أملاك واسعة خاصة بالمعمرين، يستلزم تسيرها ذاتيا بعد رحيلهم، وليبدأ بمرحلة الاستصلاح الزراعي في إطار الثورة الزراعية 1971م، التي مست إقليم وادي سوف على اعتبار أن هذه السياسة الزراعية استهدفت الريف الجزائري.

أولا- مراحل تطبيق الثورة الزراعية بوادي سوف:

1- مرحلة الإحصـــاء:

لقد كانت البلدية والولاية الإطارين المكلفين لتحضير قرارات البت ووضعها واتخاذها، بدأت العملية تحت إشراف وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي[1]، ويساعده الجنة الوطنية للثورة الزراعية[2]، والجان على مستوى الولايات والمجالس البلدية الموسعة، الذي يضم هذا الأخير أعضاء المجلس الشعبي البلدي المنتخبين، الممثلون المحليون للحزب والمنظمات الجماهيرية، مكتب القسمة و مسؤول جمعية قدماء المجاهدين على المستوى المحلي، مسؤول القسم المحلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين و مسؤولو الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، مسؤولو الاتحاد المحلي للفلاحين، ومسؤول القسم المحلي لشبيبة جبهة التحرير[3].

و رئيس المجلس البلدي يحكم كرئيس للمجلس الشعبي البلدي الموسع في المادة 185 وينصب بصفه رسمية من قبل الوالي نفسه[4] .

---

1 **وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي:** هو المسؤول عن تدابير الثورة الزراعية، يكلف بالسهر على تنصيب مختلف الهيئات والأعوان المكلفين بالمساهمة في تطبيق الثورة الزراعية في أحسن شروط المهل المحددة و التنظيم المناسب، كذلك إنعاش وتنسيق كافة النشاطات هذه المصالح ومراقبتها. أنظر: رئاسة مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص112.

2 حوار مع حساني رشيد1939، **ضابط الثورة الزراعية على مستوى دائرة الوادي1972**، بمنزله بأولاد حمد، 2018/04/03، 10:23.

3 رئاسة مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ص 113،114.

4نفسه، ص114.

يتخذ المجلس البلدي الموسع التدابير التحضيرية المتصلة مباشرة بتنفيذ العمليات المتعلقة بتأسيس الصندوق البلدي للثورة الزراعية ويتم ذلك بمراحل:

بدأت مرحله الإحصاء 1971 وبقي متواصل إلى سنه 1972 التي تعد الخطوة الأولى في سير عمليه التطبيق، على مستوى بلديات المنطقة الخمسة، قمار[1] – كوينين[2] – الدبيلة[3] – الوادي– الرباح.

بالتسجيل ممتلكات المواطنين الفلاحية، وضعت تحت تصرف هؤلاء استمارة خاصة بالتسجيل، وفتحت لذلك مكاتب للثورة الزراعية في كل بلدية من البلديات الخمسة، بها لجان للإحصاء ومسؤول مكلف بتسيير العملية، زد على هذا مسؤول مكلف بمراقبة التطبيق والتوعية على مستوي دائرة الوادي، والذي يسمى بضابط الثورة الزراعية، يشترط فيه أن يكون إطارا في الخدمة الوطنية ، لم نتمكن من الحصول على اسم الضابط الأول الذي حكم لفترة قصيرة لم تتجاوز الأشهر حسب رواية حساني رشيد[4] (أنظر للملحق رقم 03).

الذي حل محله وأتم عملية سير التطبيق بالبلديات الخمسة، وله مكتب على مستوي دائرة الوادي، التي كانت تابعة لإقليم الواحات إلى غاية 1974م، وبعدها إلى ولاية بسكرة إلى سنة 1984م[5] .

---

1 **قمار:** تقع شمال الوادي، كانت تسمي بجلمة، تعتبر من أعرق مدن سوف. أندري روجير فوزا، المصدر السابق، ص120.

2 **كوينين:** قرية تقع شمال الوادي بحوالي6كلم، تحمل إسم نزلة غنّام، والتي اندثرت آثارها تحت غيطان النخيل، أسست تبعا لنصائح الشيخ مسعود الشابي حوالي عام 1590. أنظر: نفسه، ص 119.

3 **الدبيلة:** بلدة تقع في الناحية الشمالية الشرقية لوادي سوف، تبعد عن الحدود التونسية حوالي 62كلم وعن سوف بحوالي20كلم. انظر: علي غنابزية، المرجع السابق، ص24.

4 **حساني رشيد:** ولد خلال 1939/03/02بالوادي، تحصل على عدة شهادات، منها الأهلية بالفرنسية 1958بالوادي، اشتغل معلم باللغة الفرنسية بالطور الابتدائي(1959–1964)، ثم ضابط الثورة الزراعية على مستوي دائرة الوادي. أنظر: حوار مع رشيد حساني، المصدر السابق.

5 أندري روجير فوزا، المصدر السابق، ص264.

بُلغ جميع المواطنين بتسجيل أملاكهم الفلاحية، على رغم من جهلهم لمضمون المرسوم، إلا أنهم كانوا يتقدمون إلى المكاتب المكلفة بالإحصاء، لتسجيل ملكياتهم دون علم منهم بأن أراضيهم قد تُأمم، هذا خلال الأشهر الأولى من الإحصاء، لتصل بعدها أخبار للمواطنين بأن أرضيهم قد تُأمم. هنا تردد البعض في تسجيل أملاكهم خاصة أصحاب الأملاك الواسعة، لكن المسؤولين كانوا يؤكدون بأن الذين لم يسجلوا أملاكهم ستأمم دون دراسة ولو كانت ملكية صغيرة. لهذا سارع الجميع بتسجيل أملاكهم، حتى الذي لم يسجل كانت أخباره تصل للمسؤولين لأن أصحاب المنطقة الواحدة يعرفون بعضهم جيداً[1].

كانت ترسل لجان الإحصاء للتقصي والتحقيق من الملكية المسجلة، رغم وجود العديد من الذين غيّبوا حقيقة ملكياتهم، وآخرين سجلوا ملكياتهم بأسماء زوجاتهم وأبنائهم تفاديا للتأميم، إلا أن الإدارة تغاضت عنها حفاظا على السير الفعال لعمليه دون مشاكل.

وهكذا سُجلت كل الأملاك المحصاة لتدرس لاحقا من طرف المجلس البلدي الموسع، لتبدأ بعدها مرحله التأميم[2].

2- مرحلـــــة التأميـــــم:

استلزمت هذه المرحلة حملة توعوية تحسيسية، ذلك بإقامة التجمعات والخطب، لشرح ميثاق الثورة الزراعية وأهدافها، من طرف رؤساء المجالس البلدية الموسعة واعضائها والمسؤولين عن تطبيق الميثاق[3].

إذ أن المُشرّع أكد على ممارسة أقصى حد من المرونة في التطبيق، مراعاة للتفكير البسيط للفلاح والمَلاك السوفي، لذلك رُعيَّ في ضابط الثورة الزراعية صفات خاصة

1 حوار مع بن سالم الشايع 1940، **رئيس المجلس الشعبي البلدي بقمار1971**، بمنزله (جامعة –الوادي)، 2018/04/21، 09:50.

2 حوار مع رشيد حساني، المصدر السابق.

3 بن سالم الشايع، **من ذاكرة مجاهد عصامي**، تق: أحمد زغب، مطبعة الوادي، ط1، الجزائر، 2016، ص84.

باعتباره المسؤول الأول عن التوعية، إذْ توجب عليه التحلي باللّين والتواضع، وامتلاك أسلوب الإقناع، وأن لا يرتدي بدلته العسكرية كي لا يخيف الفلاحين.

يجتمع المجلس البلدي الموسع لدراسة قائمة الإحصاءات حاله بحالة، وفق مبدأ التأميم الذي ينص عليه ميثاق الثورة الزراعية، الذي يلغي حق الملكية عن كل الأراضي الزراعية التي لا يقوم مالكها بإستغلالها، إما لغيابه عنها أو امتهانه لوظيفة أخرى، في هذه الحالة يُخير المالك بين الأرض والوظيفة[1].

قد كان من مهمة المجلس البلدي الموسع حصر الملكية المطبقة لكل مواطن في البلدية، وحددت الحصص الواجب منحها. حيث وضع بوادي سوف مقدار النخيل الذي يمكن لكل فلاح أن يخدمه بجهده الخاص، والكافي لإعالته وهو 20نخلة، هذا الحد يسمى بالفرشان، حدد من قبل المجالس البلدية الموسعة بوادي سوف، فما زاد عن الفرشان ولو بنخلة تأمم أرضه كلها، وما قل عنها أي أقل من 20 نخلة غير معنى بالتأميم[2].

وبهذا تحضر قوائم المؤممين النهائية (انظر ملحق رقم04)، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها المادة 42 من ميثاق الثورة الزراعية. إذ يستثني من التأميم المالكين الزراعيين الذين أعمارهم تفوق 60 سنة، أو القصر حين بلوغهم سن الرشد، وكذلك العاجزين بدنيا بنسبة 60% ضف إليهم أرامل الشهداء الغير متزوجات، وهذا وفقا للماد 43، الخاصة بإستثناءات التأميم من الأراضي الزراعية، وتدخل الأراضي المؤممة في الصندوق البلدي للثورة الزراعية (فرع من الصندوق الوطني)[3]. يضاف إليها باقي الأراضي التابعة

1 حوار مع رشيد حساني، المصدر السابق.

2 حوار مع الحبيب زغب، **نائب المجلس الشعبي البلدي بقمار لسنة 1971**، بمنزله بالرقيبة، 2018/04/19، 18:20.

3 بلدية الدبيلة، **مصلحة الأرشيف**، 2018/04/03، 14:30.

لأملاك البلدية، والتي وتمثل النسبة الأكبر من مجموع أراضي الصندوق البلدي للثورة الزراعية[1].

بما أن مرحلة تأميم الملكيات مرحلة صعبة خاصة بالنسبة للمُأمم، الذي كان يجهل أهداف الثورة الزراعية، هذه الأخيرة التي كان يرى فيها نزع الملكية منه وإعطائها لغيره، لذا وجب على المسؤول مراعاة خصوصية مجتمعه الذي ينتمي إليه ويُدرك صعوبة التطبيق فيه تفاديا لمشاكل قد تعيق سير العملية. كمثال على ذلك في حاله الملكيات الصغيرة أي ما يزيد عن 20 نخلة ببضع نخلات، فإن المالك يجد صعوبة في قبول تأميم ملكيته، هنا المسؤول يمنح الاستفادة إلى ابن المأمم إذا كان لديه أبناء في سن الرشد، أواحد إخوته أو أحد أقاربه [2].

مع ذلك لم يتقبل العديد من المؤممين هذه الإجراءات، حيث ذكر لنا رئيس بلدية قمار بن سالم شايع[3] انه قد واجه صعوبة في التأميم حتى مع التسهيلات، وأعطي لنا مثال على احد المأممين الذي يملك 27 نخلة إلى جانب وظيفته، حيث رفض التسليم في الوظيفة و الأرض، وكان أبناؤه صغار، فاقتُرح عليه أن تمنح الأرض لأخيه فرفض بشده وقال« امنحوا أرضي ليهوديا ولا تمنحوها لأخي»، ورفض وآخر منح أرضه لابنه الأكبر لتفادي الوقوع في المشاكل بين أبنائه الثلاث بسبب ارضي والدهم[4].

1 رئاسة مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص56.

2 حوار مع رشيد حساني، المصدر السابق.

3 **بن سالم الشايع**: ولد خلال 1940 بالرقيبة، مناضل في صفوف جيش التحرير الوطني، تولى المجلس الشعبي البلدي كنائب رابع ثم نائب أول، 1971 انتخب رئيس المجلس الشعبي بقمار إلى غاية 1975. أنظر بن سالم الشايع، ذاكرة مجاهد عصامي، المصدر السابق، ص7.

4 حوار مع بن سالم الشايع، المصدر السابق.

ترويجا لفكرة التأميم فقد كانت تُخصص قوائم تكتب فيها أسماء المتبرعين بأملاكهم، تسمي هذه القائمة بقائمه الشرف، ويعلن عن أسماء المتبرعين في الصحافة المكتوبة والمسموعة تشجيعا للملاك للقبول بالفكرة[1].

ورغم هذا فإن الصعوبات كانت من المسؤولين أنفسهم، فبرغم امتلاكهم للوظيفة، إلا أنهم يرفضون التنازل عن أراضيهم لفائدة الصندوق البلدي للثورة الزراعية، فأعضاء المجلس البلدي الموسع يشملهم القانون. إذا وجد له نخل يسمح له بالمشاركة في حالة تبرعه بنخله لفائدة صندوق الثورة الزراعية، كمثال على ذلك رفض أحد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بقمار التبرع بأرضه لفائدة صندوق الثورة الزراعية، وعبّر عن رفضه قائلا : « إذا كان تبرعا فلست من المتبرعين، وإذا كان انتزاعا فهي لكم » وهذا يفسر صعوبة تسليم السوفي في أرضه حتي لو كان مسؤولا ويفهم أهداف وميثاق الثورة الزراعية، فما بالك بالمواطن البسيط التفكير [2] .

3- توزيع الاستفادات:

بعد جمع الأراضي وضمها في صندوق الثورة الزراعية، قامت بلديات منطقه سوف، إعلام المواطن بأنه كل من يرغب في الاستفادة من أراضي الثورة الزراعية يتقدم إلى مقر البلدية لوضع ملفه (أنظر للملحق05)، فسارع الراغبون في الاستفادة من أراضي الثورة الزراعية، إلى تقديم ملفاتهم إلى مقر بلديات التابعة لها. وبعد جمع طلبات الاستفادة اجتمع المجلس البلدي الموسع لدراسة هذه الملفات وتحديد المستفيدين[3] وفقا للمادة 119

1 حوار مع رشيد حساني، المصدر السابق.

2 حوار مع بن سالم الشايع، المصدر السابق.

3 **ملف المستفيد:** يتكون من شهادة تمنحها قسمة جبهة التحرير الوطني مضمونها عدم التعامل مع الاستعمار ، وهي ما يعادل حاليا شهادة سوابق العدلية– شهادة تصريح بمحل إقامة يضاف إليها بطاقة إرشادات التي تحتوي على معلومات حاصة بالمستفيد وإمضائه، ليصادق عليها المجلس الشعبي البلدي. أنظر: أرشيف بلدية الدبيلة، **ملفات الاستفادة من الثورة الزراعية**، 2018/03/27، 10:07.

من الفصل الثاني من ميثاق الثورة الزراعية، الذي حدد المستحق ويشترط فيه :

* أن يكون جزائري الجنسية.
* أن لا يكون سلوكه سيئا خلال حرب التحرير الوطني.
* أن يكون بالغا بتاريخ الاستفادة.
* أن لا يتوفر لديه أي مورد أو دخل دائم و خارج نشاطاته المهنية في الزراعة.

وعلى هذا الأساس يتم تحرير قوائم المستفيدين لكل بلديه، بعد مداولات يديرها المجلس الشعبي البلدي وأعضاؤه[1] (أنظر للملحق رقم 06). بعدها تقوم البلدية باستدعاء المستفيدين لتحديد رقم ومكان الأرض المستفاد منها، و لوحظ أن جل المستفيدين تراجعوا عن طلبات الاستفادة، عند إدراكهم بأن الارض الممنوحة لهم أرض مؤممة من صاحبها، وليست ملك للبلدية، هذا هروبا من نظره المجتمع التي اعتبرت أن هذه الأراضي المؤممة ملك للغير، ولا يحق لأي كان ومهما كانت ظروفه الاجتماعية إمتلاك ما ليس له، لذا فإن أغلب المستفيدين رغبوا في الأراضي التابعة للدولة، ومع هذا يوجد اقليه مما قبلوا هذه الإستفادات لان حالته الاجتماعية المزرية لا تسمح بتضييع هذه الفرصة.

تقدم الإستفادات جماعيا من طرف المجلس البلدي الموسع، ثم تحرر قرارات الاستفادة التي تسلم للمستفيد لاحقا من طرف الإدارة على مستوى البلديات[2] (أنظر للملحق رقم 07)

لقد خُصت بلديه الدبيلة بزيارة الرئيس الراحل هواري بومدين ذلك بتاريخ 1974/01/03م[3]، و أقيم مهرجان بالقرية الاشتراكية بأكفادو(انظر الملحق رقم08) على

1 رئاسة مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص92.

2 حوار مع بن سالم الشايع، المصدر السابق.

3 جمعية أكفادو الفلاحية، **بطاقة فنية حول مزارع أكفادو**، الدبيلة، الوادي، 2017/01/12.

شرف الرئيس هواري بومدين حيث وزع الإستفادات على 15 فلاحا (انظر الملحق رقم09) والباقي استلموا إستفادتهم من مزارع ومفاتيح مساكن القرى الاشتراكية من البلدية[1].

إن سير عملية تطبيق الثورة الزراعية في بلديات وادي سوف بمراحله الثلاث تخللته صعوبات واجهت المسؤولين عند التطبيق، خاصة في مرحلتي التأميم والتوزيع ، هذا لمكانة الأرض عند الفلاح السوفي وصعوبة التفريط فيها، ورفض المستفيد لما كان لغيره .

ثانيا – مناطق انتشارها:

لقد اهتم سكان وادي سوف بالزراعة وأعطوها الأولوية في الأنشطة الاقتصادية و الغالب على الإقليم هي مزارع وأغواط النخيل، إلا أن الثورة الزراعية انتشرت في نواحي دون غيرها، وبنسب متفاوته ومن أهم المناطق التي انتشرت فيها الثورة الزراعية في منطقه وادي سوف هي:

1- القرية الفلاحية بهبه (الرقيبة[2]):

استحدثت مزارع هبه سنه 1958 ضمن مشروع قسنطينة، والذي يصنف ضمن سلسله الإغراءات التي قدمتها فرنسا لغرض إلهاء الشعب عن الثورة التحريريه[3]، حيث وزعت 96 مزرعه مهيئة، وإجمالي عدد النخيل 9600 نخلة، بمعدل 100 نخله للمزرعة. وأنشئت قرية تحتوي على 96 مسكنا بها 4 دكاكين تجارية، ومدرسه تحتوي على حجرتين

1 حوار مع الطاهر واري1942، ابن مستفيد من الثورة الزراعية، بمزرعته بأكفادو، الدبيلة، 2018/03/27، 13:41.

2 **الرقيبة:** تأسست هذه القرية حديثا، واصبحت بلدية عند التقسييم الاداري 1984م، تقع شمال مقر ولاية الوادي علي بعد30كيلو، هبه إحدى قرى الرقيبة. أنظر: أندري روجير فوزا، المصدر السابق، ص24.

3 حوار مع محمد جديع1944، **رئيس التعاونية الفلاحية بهبه لسنة (1961-1975)**، بمنزله بالرقيبة، 2018/04/16، 11:09.

للتدريس[1]، أي أن كل مستفيد يمنح مزرعة ومسكن إضافة الى منحه قدرها 100دج، وبعد عشر سنوات من الاستصلاح يبدأ الفلاح بتسديد مستحقات أرضه التي منحت له[2].

عند صدور مرسوم الثورة الزراعية 1971إعتبرت بلدية قمار مزارع هبه ملكا شاغرا وأُعتبر الفلاحون المستفيدون منها سابقا طالبين للاستفادة، لتمنح لهم أراضيهم من جديد كمستفيدين من أراضي الثورة الزراعية[3].

قدر عدد المزارع التي وزعت في مزرعة هبه هي 238 مزرعة، منها 96 مزرعة وزعت على الفلاحين القدامى التابعين لمشروع قسنطينة، و142 مزرعة استحدثت في إطار مشروع الثورة الزراعية. وتقدر مساحه المزرعة الواحدة من مزارع هبه بـــ 88 آر تحتوي على 104نخلة[4]. أما السقى في مزارع هبه عند استلام الإستفادات كان يتم عن طريق بئر واحد وقديم من الفترة الاستعمارية، تنقل المياه منه عبر قنوات تسمي الفانات إلى 238 مزرعة[5].

نوع النخيل	المزرعة	238 مزرعة
دقلة نور	65	6760
غرس	25	2600
دقلة بيضاء	13	1352
ذكار	01	238
المجموع	104	24752

الجدول يوضح إجمالي عدد النخيل بأنواعها بمزارع هبه[6] .

1 اندري روجير فوزا، المصدر السابق، ص268،

2 حوار مع محمد جديع، المصدر السابق.

3 بن سالم الشايع ،المصدر السابق.

4 حوار مع علي عمامرة1940، **مستفيد من أراضي الثورة الزراعية بهبه**، بمنزله بالرقيبة ،2018/04/16، 10:11.

5 حوار مع محمد جديع، المصدر السابق.

6 نفسه.

نلاحظ تنوع في النخيل يؤدي إلى تنوع في إنتاج التمور في مقدمتها دقلة نور على اعتبار أنها موجهة للتصدير، يليها الغرس. و رغم أن الانتاج في أربع أو خمس سنوات الاولي من الاستفادة لم يكن وفيرا، هذا بسبب أن النخيل مازال في مرحله النمو وهو ما يصطلح عليه محليا بالحشان أي النخل الصغير الذي لا ينتج .

لكن الفلاحين في مزارع هبه ركزوا في هذه الفترة على زراعه الخضروات، إلى جانب أعلاف الحيوانات، وبعض الفواكه المنتجة محليا لتكون هذه المزروعات المدخول اليومي للفلاح لسد حاجياته وحاجات مزرعته الناشئة[1].

حسب تقدير مسؤول التعاونية الفلاحية بهبه أنه بعد مرور خمس سنوات من تاريخ الاستفادة أي حدود 1975، إن معدل الانتاج لكل نخلة من التمور هو من 60 الى 70كغ من التمر للنخلة[2]، وإذا أخذنا متوسط الإنتاج للمزرعة 65 كغ/نخلة فإننا نجد ما يلي:

نوع النخيل	عدد النخيل	65كغ /النخلة	238 مزرعة بـ:كغ
دقلة نور	65	4225	1593410
غرس	25	1625	612850
دقلة بيضاء	13	845	318682
المجموع	103	6695	2524942

جدول يوضح إجمالي إنتاج التمور بمزارع هبه خلال سنوات الانتاج[3]

نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج التمور تميز بالوفرة والتنوع، حيث كانت المزرعة الواحدة تنتج قرابة 67 قنطارا سنويا، وهذا ما رفع المستوي المعيشي للفلاح.

1 حوار مع علي عمامرة، المصدر السابق.

2 حوار مع محمد جديع، المصدر السابق.

3 **سنوات الانتاج**: أي مابين سنة (1975-1985)، نفسه.

التعاونية الفلاحية بـــهبه :

إن التعاونيات الفلاحية كانت تنشأ على مستوى كل بلديه، وفعـــلا وفـــي إطـــار التخطـــيط الهيكلي لثوره الزراعية، تقرر إنشاء تعاونيه فلاحية في بلدية قمار شرط تكـــون قريبـــة مـــن الفلاحين، واختلف الآراء حول مكان إنشائها، لان بلديه قمار تمتد من حدود تغزوت وتنتهـــي بالمقيبره شمال الحمراية، لذا اقترح رئيس المجلس الشعبي البلدي إنشـــاء تعاونيـــه فـــي هبـــه وبهذا تكون قريبة من المزارع.

وبعد شد وجذب تقرر إقامة تعاونيه فلاحيه متعددة الخدمات CAPCS في هبـــه، علـــى اعتبار أن هذه الأخيرة تحتوي على أكبر مزرعة بـــ 238 مستفيد[1].

عملت التعاونية على توفير الدعم والمساعدة للفلاح، وتـــوفير الآلات الفلاحيـــة والأســـمدة والبذور، كذلك تولى تجديد النخيل الميته للفلاحين خاصة في المرحلة الأولى[2].

كانت تقام كل 3 سنوات جمعية عامة بحضور المجلس الشعبي البلـــدي الموســـع، ينتخـــب خلالها رئيس التعاونية ومجلس التسيير، الذي يتراوح عدد أعضائه من 7 إلـــى 9 أعضـــاء، كما يعين خلال هذه الجمعية أمين المال وقد طالب مسؤولي التعاونية الفلاحية بهبـــة ســـلطات البلدية والولائية بإنشاء قناة أخرى للسقي وهذا ما تحقـــق، لكـــن هـــذه الاخيـــرة لـــم تكـــف بتزويد24752 نخلة بالمياه الكافية. رغم أن السقي كان ومازال بالتـــداول، إلاّ أن المـــزارع التي تقع في السكتور[3] الأخير(أنظر الملحق 10) لا تصلها المياه بالقوة الكافية إلا نادرا. لـــذا طلبت التعاونية باسم الفلاحين تزويد مزارع هبه بالكهرباء لتشغيل المحركات، وأدخلـــت فـــي

1 بن سالم الشايع، من ذاكرة مجاهد عصامي، المصدر السابق،82.

2 حوار مع محمد جديع، المصدر السابق.

3 **السكتور:** هو سطر أو مجموعة من الغابات أو المزارع تكون في خط واحد تمر بها قناة من مياه من الوسط، أي كل سكتور يستكمل سقيه لتغلق القناة، ليسقي السكتور الآخر بالتداول. نفسه.

بداية الثمانينات الكهرباء للمزارع وأنشئت بها قناة ثالثة ، وكانت التعاونية من خلال مجلسها التسييري تتولى مسؤولية سقي المزارع بهبه[1].

كما تولى المجلس مسؤولية تجميع التمور من 238 مزرعة، ويتم كيل هذه التمور ويعطي لكل فلاح وصل يحتوي على كمية التمور بمزرعته وتسجل هذه المعلومات كذلك من طرف المجلس التسييري للتعاونية، الذي يتولى ببيعها لوحدة التمور OFLA، وبعد بيع تمور 238 مزرعة يتقدم كل فلاح بتقديم وصله الذي يحتوي كمية تمور مزرعته ويدفع له مجلس التسيير ثمنها حسب جودة التمور[2]. إلى جانب التمور كانت مزارع هبه تنتج على مدار السنة الخضروات والفواكه المنتجه محليا، كذلك أعلاف الحيوانات، ويتولى أعضاء مجلس التسيير لتعاونية هبه مهمة تجميعها من الفلاحين، لترسل على سقف حافلة ركاب إلى سوق الوادي ثم اقتني الفلاحون بمزارع هبه شاحنة لبيع المنتوج، الذي كان يباع يوميا بسعر الجملة، ثم تقسم الفائدة على الفلاحين[3].

وفي سنة 1986قسمت تعاونية هبه إلى فروع أو تعاونيات صغيرة وهذا لكثرة أعضاءها الذين يقدر عددهم بـ238 فلاحا وكثرة المشاكل بينهم في السقي، وبيع الإنتاج وتسديد مستحقات الكهرباء وغيرها من المناوشات، فقسمت تعاونية هبه إلي 4 تعاونيات صغيرة وهي كالآتي:

1-تعاونية الشهيد صالحي عمارة، عدد أعضائها 70 فلاحا.

2-تعاونية الشهيد نعيمة البشير، عدد أعضائها 60 فلاحا.

3-تعاونية الشهيد مسعي عون العيد، عدد أعضائها 58 فلاحا.

1 حوار مع عمامرة على، المصدر السابق.

2 حوار مع محمد جديع، المصدر السابق.

3 حوار مع علي عمامرة، المصدر السابق.

4-تعاونية الشهيد جاب الله بشير، عدد أعضائها 50 فلاحا[1].

رغم انقسام أعضاء تعاونية هبه إلي تعاونيات أخرى صغيرة بهدف تخفيف الضغط، إلا أن الإنتاج تراجع في مزارع هبه وذلك بسبب تخلي الدولة عن الدعم الفلاحي وخاصة بعد التقسيم الإداري الاخير سنة 1984.

2- القرية الفلاحية بأكفادو (الدبيلة) :

توجد مزارع اكفادو ببلدية الدبيلة، التي بدأت بها عمليه التهيئة، وفق مخطط ثلاثي لتهيئة المحيطات المسقية(1962-1964)[2]. وعند وصول الرئيس هواري بومدين إلى السلطة سنه1965 وتطبيقا الاشتراكية أُسندت العملية الى200 مستفيد لمعالجه240 هكتار من الأرضي الغير مستصلحه باكفادو، على اعتبار أنها ملكيه جماعية لكن الفلاح في الدبيلة على غرار كل الفلاحين السوافة لم يستوعب فكره الملكية الجماعية، لذلك لم يعمل فيها[3].

كانت بداية غراسة النخيل بمزرعة اكفادو في حدود سنة1969م، وعند صدور مرسوم الثورة الزراعيه1971م، لجأ العديد من الفلاحين المعدمين لتقديم طلبات الاستفادة (انظر الملحق رقم05) بمقر بلدية الدبيلة، بغرض الاستفادة من أراضي الثورة الزراعية باكفادو، حيث قسمت المزرعة إلي 152 مزرعة بمساحة إجمالية تصل إلى 165 هكتار، منها149 مزرعة للنخيل المثمرة، و3 مزارع نخيل من نوع ذكار.

لذلك وزعت بلدية الدبيلة 149 مزرعة، تحتوي كل واحده على90 نخلة مقسمة إلى 6 فدانات[4]، بها 15 نخلة، في كل مزرعة 70 نخلة من نوع دقلة نور،14نخلة من نوع دقلة

1 حوار مع محمد جديع، المصدر السابق.

2 أندري روجير فوزا، المصدرالسابق، ص269.

3 حوار مع عمار حثريب، **رئيس جمعية أكفادو الفلاحية بالدبيلة**، بمقر الجمعية، الوادي،15:03/03/2018،27.

4 **فدانات:** مفرد فدانة وهي سطر من النخيل يكون على استقامة واحدة، تفصله نفس المسافة بين النخلة والأخرى. حوار مع الطاهر واري ،المصدر السابق.

بيضاء، 6 نخلات من نوع غرس، وفدان دقلة بيضاء هو الفاصل بين المزرعة والأخرى وفيما يلي:

نوع النخيل	المزرعة	149 مزرعة
دقلة نور	70	10430
دقلة بيضاء	14	2686
غرس	06	894
المجموع	90	13410

جدول توضيحي يبرز نوع وعدد النخيل بمزارع اكفادو

بهذا يكون إجمالي عدد النخيل المثمر هو13410 نخلة، يضاف إلى هذا العدد 3 مزارع نخيل من نوع ذكار لتلقيح باقي المزارع، بإجمالي عدد نخيل الذكار في ثلاثة مزارع تحتوي كل واحده على 90 نخلة، هو270 ذكار بمعدل ذكار لكل 66،50 نخلة مثمرة.

كما استفاد كل فلاح إلى جانب المزرعة، من مسكن بالقرية الاشتراكية، والتي تحتوي على 150مسكن به 4 غرف و مطبخ و حمام، ومدرسه ابتدائية ومسجد. ليستكمل سنة 1980وإنشاء مركز البريد وسينما(مركز التسوق حاليا)، وفي سنه 1981م انشئت بالقرية دارا للشباب. ومُنحت للفلاح إعانة مالية قدرها 700 دج[1]. وقد دشنت قرية اكفادو من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين في 03 جانفي 1974م حيث وزع الاستفادة على 15 فلاحا (انظر للملحق رقم09) والباقي استلموا مفاتيحهم من مقر البلدية، وقد عبر الفلاحين الذين استلموا ملكيه الاستفادة[2] (انظر للملحق رقم11) من الرئيس هواري بومدين هذه الاستفادة وسام شرف لهم لأنها سلمت من طرف الرئيس، وتحتوى على توقيعه، وعلقوها على جدران

1 حوار مع عمار حثريب، المرجع السابق.

2**شهادة الإستفادة:** تقدم لكل مستفيد من أراضي الثورة الزراعية، يسميها الفلاحين استفادة الزربية، نسبة للإطار المحيط بالاستفادة. حوار مع الطاهر واري، المصدر السابق.

منازلهم، حتى أن الكثير منهم ترددوا في تسليمها لصندوق المعاشات بغرض الحصول على التقاعد، وهذا دليل على مكانة الرئيس بومدين عند هؤلاء الفلاحين[1].

وعند توزيع الإستفادات منحت البلدية الدعم للفلاحين بتسليمهم جراران و3 شاحنات خصصت لهم حظيرة داخل المزرعة، كما زودت المزرعة ببئرين أرتازيين يعملان بالوقود بقوة صبيب 34 لتر/ثا ، وتتميز مياهه بالعذوبة كما احتوت المزرعة عند إستلامها على حوض كبير (انظر الملحق رقم 12) لتجميع المياه و5 أحواض أخرى صغيرة[2].

وكان السقي يتم بالتداول ولمدة 5 ساعات للمزرعة، حيث يُعلم صاحب المزرعة بدوره في السقي، إذا فاته دوره فإن دوره الثاني قد يكون بعد 10أيام، لذلك كان الفلاح يشرف على سقي مزرعته، أو يقوم بتكليف عامل يتولى عنه المهمة[3].

التعاونية الفلاحية بأكفادو: كان عتاد المزرعة تحت إشراف التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات بأكفادو والتي كانت تسمى "تعاونية هواري بومدين"، والمسؤولة عن عمليه سقي المزارع، كما قسمت هذه التعاونية إلى 5 فروع أو تعاونيات صغيرة بعضوية 30 فلاحا في التعاونية الواحدة[4].

ونظراً للدعم الذي خصته الدولة في المرحلة الأولى من تطبيق الثورة الزراعية، على مستوى كل البلديات بوادي سوف، فان فلاحي أكفادو اهتموا بخدمة الأرض، فكان إنتاج التمور وفيرًا بأنواعه، حيث كانت دقلة نور أكفادو من أجود التمور وطنيا[5]، وذلك راجع

1 حوار مع الطاهر واري، المصدر السابق.
2 جمعية أكفادو الفلاحية، المصدر السابق.
3 حوار مع الطاهر واري، المصدر السابق.
4 حوار مع عمار حثريب، المصدر السابق
5 حوار مع الطاهر واري، المصدر السابق.

حسب رأي الفلاح واري الطاهر للتنافس بين الفلاحين وعذوبة مياه السقي التي تستخرج من عمق 300إلى 350 متر[1] .

وإذا طبقنا نفس متوسط إنتاج التمور في منطقه وادي سوف في تلك الفترة، أي 65 كغ للنخلة، بإعتبار أن لها نفس الظروف المناخية فإننا نجد أن كميه التمور المنتجة بمزارع اكفادو كالآتي:

نوع النخيل	عدد النخيل بالمزعة	65كغ/النخلة	149مزرعة بـ:كغ
دقلة نور	70	4550	677950
دقلة بيضاء	14	910	135590
غرس	06	390	58110
المجموع	90	5850	8278620

جدول يوضح إنتاج التمور بمزارع أكفادو

هذا ما يوضح وفره إنتاج التمور بمزارع اكفادو، مما ساهم في رفع المستوى المعيشي للفلاح، فبتقدير أحد الفلاحين فإن المدخول السنوي من إنتاج التمور يتراوح بين 25000 و30000دج، خلال سنوات الانتاج وهو مبلغ كبير إذا ربطناه بتلك الفترة .

وفي سنة 1985م ظهرت مشكلة المياه بمزارع أكفادو، وحاول الفلاحون حله بالأساليب الممكنة، فحفروا آبارا بعمق 10أمتار للوصول إلى مياه السقي المتسخة، هذا أدى إلى تراجع بنسبة مردود النخيل، التي نقص اخضرارها وزهاء لونها وكثافة جريدها[2]، فعلي حد وصف الفلاح واري الطاهر الذي حدثنا عن تضرر النخلة من المياه المتسخة يقول:« بعد أن كان الوصول إلى عروس النخلة (أي قلب النخلة) يتطلب عبور متر وسبعون سنتمترا من الجريد

1 حوار مع الطاهر واري، المصدر السابق.

2 نفسه.

الأخضر. وأصبح الوصول الى قلب النخلة بتجاوز 4 جريدات، والخامسة هي عروس النخلة، هذا بسبب المياه المتسخة التي دمرت المزرعة »[1].

كل هذا أدى إلى تخلي 15 فلاحا عن أرضه، بسبب عدم قدرتهم على توفير حاجيات الأرض، التي رأى فيها مشروعا خاسرا لأنها تأخذ أكثر مما تعطي[2] .

بعد التقسيم الإداري الاخير 1984 وضعت الولاية تسعيرة لكل مزرعة من مزارع أكفادو بـ:95000دج، يخصم منها النخيل التي حددها الفلاح من نفقته الخاصة. ليعطي لكل فلاح وصل يحتوي سعر أرضه، ويطلب من الجميع تسديد مستحقات مزارعتهم ومنهم من لم يدفع وهم الاغلبية، وأعْتبر الفلاحون بأكفادو بعد هذا القرار أنفسهم ملاكاً ويحق لهم توريث أرضهم، وهذا ماساهم في تدمير العديد من المزارع، بسبب صراع الإخوة على مزرعة والدهم، ووصلت هذه الصراعات بين الأخوة إلى حد القطيعة. هذه النزاعات أسْهمت في تراجع الإنتاج بمزارع أكفادو[3] (أنظر للملحق 13).

3-القرية الفلاحية بالحمراية (الرقيبة) :

كانت مزارع الحمراية على غرار مزارع هبه من المساحات المستصلحة وفق مشروع قسنطينة 1958م، والذي منحت خلاله أراضي للفلاحين، كما أُعطيت منحة 100دج لكل واحد منهم، وبعد 10سنوات تتوقف المنحة، ويبدأ كل فلاح بتسديد مستحقات أرضه التي منحت له. وبعد الاستقلال بقي القدامى يعملون بأراضيهم[4].

عند صدور قانون الثورة الزراعية1971م ، أممت مزارع الحمراية، ثم أعيد توزيعها على الفلاحين القدامى كمستفيدين من أراضي الثورة الزراعية، وحتي الذي توفي

1 حوار مع الطاهر واري، المصدر السابق.
2 حوار مع عمار حثريب، المصدر السابق.
3 حوار مع الطاهر واري، المصدر السابق.
4 حوار مع بن سالم الشايع، المصدر السابق.

منحت مزرعته لأرملتـــــــه[1]، وإن توفيـــــــت فإنها تُورث إلى الابن الأصغـــــــر، وهذا ما أفادنـــــا به الفلاح أحمد دقعة[2].

وزعت بالحمراية 83 مزرعة بمساحة إجمالية تعادل68،5 هكتار (أنظر الملحق رقـم14) تحتوى كل مزرعة على104 نخلة، منها 13نخلة من نوع غـرس و13نخلـة دقلـة بيضـاء و44نخلة من نوع دقلة نور، أي إجمالي عدد نخيـل المزروعـة بمـزارع الحمرايـة عنـد استلامها هو8450 نخلة، أي هناك من النخيل ما وجده أصحابه ميت[3].

إن تعداد سكان الحمراية في تلك الفترة يتراوح ما بين 80إلـى 90عائلـة، فـإن الجميـع استفادوا من أراضي الثورة الزراعية إلا من رفض، بدليل أن هناك مزرعـة قسـمت علـى مستفيدين لأن عدد المزارع هو 82مزرعة وعدد المستفيدين83[4].

بالنسبة للسقي عند استلام المزارع، كان بها بئران من الآبار العميقة بقوة صبيب15ل/ ثـا وكانت هذه الآبار تعمل دون محركات، ذلك لأن المنطقة منخفضة وليسـت آهلـة بالسـكان، وكانت المياه تكفي لسقي 83 مزرعة، ويتم سقيها بالتداول.

التعاونية الفلاحية بالحمراية:

وهي فرع من فروع التعاونية متعددة الخدمات بهبه، تتولي مسؤوليتها عند تأسسيها جـابر عمار، ليخلفه ديده البشير. وقد زودت التعاونية أثناء توزيع الاسـتفادات بشـاحنة وجـرار. (أنظر للملحق رقم15)، ومعدات لصيانة الآبار، كما تولت التعاونية الإشـراف علـى سـقي مزارع الحمراية، والتي كانت مقسمة إلى ثلاث سكتورات A-B-C، كل سكتور مزود بخـزان

1 حوار مع أحمد دقعة 1965، **ابن مستفيد من الثورة الزراعية**، بمحله بالحمراية، 2018/04/25، 09:45.

2 **أحمد دقعة** : ابن دقعة لخضر المستفيد من أراضي الثورة الزراعية بالحمراية، ورث الأرض عن أمه، وهو الابن الاصغر لعائلته. وفقا لقانون الثورة الزراعية الذي يمنح الاستفادة في حالة وفاة المستفيد إلى أرملته، ومن ثمه إلى الإبن الاصغر حسب رواية أحمد دقعة. حوار مع أحمد الدقعة، المصدر السابق.

3 الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالوادي، 2018/04/16، 08:59.

4 التعاونية الفلاحية للاستغلال المشترك، **بطاقة تعريفية للمحيطات الفلاحية بالحمراية** ،الوادي،2014.

مياه (شاطو) خاص بها، وفي سنة 1974 زودت مزارع الحمراية ببئر ثالث وأدخلت الكهرباء الى المزرعة، كما تولت التعاونية مهمة رفع انشغالات الفلاحين عن طريق رئيسها إلى بلدية قمار التابعة لها في تلك الفترة[1].

إن إنتاج التمور بمزارع الحمراية كان وفيرًا خلال سنوات الإنتاج 1974م-1984م، حيث اشتهرت دقلة نور الحمراية بالوفرة والغرس بالجودة، إضافة إلى مجموعة من الأشجار المثمرة كالعنب والتين الذي غرس باجتهاد الفلاحين بالمنطقة[2].

كان بيع التمور من مسؤولية التعاونية التي تقوم عن طريق مجلسها التسييري بتجميع التمور من كل المزارع، ويعطى لكل فلاح وصل يحتوي علي كمية التمور بمزرعته، لتباع الى وحدة التمور ثم تقسم الفائدة على الفلاحين، الذين يتقدمون إلى مسؤول التعاونية لدفع وصولاتهم و أخذ أموالهم[3].

لقد واجه فلاحو الحمراية عدة مشاكل تتمثل فيما يلي :

- نزاعات حول الدور في السقي، ودفع مستحقات الكهرباء، كذلك واجهت العائلات الفلاحية مشاكل خاصة بعد وفاة أرملة المستفيد فيما يتعلق بملكية الأرض بين الأبناء، إلا أنها كانت في الغالب تحل عرفيا، وهناك من تنازل عن أرضه كهبة لأحد أبنائه قبل وفاته[4].

1 حوار مع عمارة بريبش 1941، **مستفيد من أراضي الثورة الزراعية بالحمراية**، بمزرعته، 2018/04/25، 11:40.

2 حوار مع أحمد دقعة، المصدر السابق.

3 حوار مع الجيلاني تركي بن مسعود 1937/05/22، **مستفيد من أراضي الثورة الزراعية بالحمراية** بمنزله، 2018/04/25، 13:20.

4 حوار مع عمارة بريبش، المصدر السابق

4- القرية الفلاحية بسيف لمنادي (الرقيبة):

سيف لمنادي تابعة إداريا لبلدية الرقيبة، وهي منطقة نائية، عند صدور مرسوم الثورة الزراعية 1971م، تقدم فلاحو منطقة الرقيبة بتقديم طلبات الاستفادة من الثورة الزراعية[1] (أنظر للملحق رقم 16).

فوزعت الإستفادات في منطقة سيف لمنادي على 7 فلاحين، 4 من عرش الربايع[2] وثلاثة من عرش الواكاويك[3]، وتحتوي كل مزرعة على 70 نخلة من نوع دقلة نور والغرس، ولا يوجد بها ذكار، مما دفع بالفلاح إلى شراء الذكار لتلقيح نخيله.

تسقي مزارع سيف لمنادي من مستنقع قريب منها، وتنقل مياهه عن طريق قنوات لهذه المزارع. والسقاية تكون بالتداول، حيث يكون نصيب كل مزرعة من 2إلى 3 ساعات في اليوم .

وقد بنيت قرية اشتراكية قريبة من المزارع الموزعة، تحتوي على 14بيت، سلمت سبعة منها إلى الفلاحين المستفيدين من أراضي المنطقة. لكن هذه القرية لم يسكنها الفلاحون، رغم قربها من مزارعهم، لأنها لا تتوفر على أي مرفق آخر باستثناء المساكن، ولكونها معزولة عن التجمع السكاني، ولا يمر بها طريق رابط مع باقي المنطقة، إضافة إلى أنها لم تصلها الكهرباء إلى حد الآن[4].

1 حوار مع مبارك لشهب، **رئيس اتحاد الفلاحين بسيف لمنادي**، بمنزله بالفولية الرقيبة، 2018/03/28، 18:07.

2 **الربايع**: كان قدومهم إلى المنطقة خلال 1750م ويمتازون بشدة تماسكهم وقوة تنظيمهم بفعل رابطة الدم، وهم يسكنون خياما تحتوي كل خيمة على 6ألى 8أفراد، يتواجدون بالشمال والجنوب ويسمون حسب موقعهم. أنظر: علي غنابزية، المرجع السابق، ص 110.

3 **واكويك**: إحدى عروش التي قطنت الرقيبة، حوار مع مبارك لشهب، المصدر السابق.

4 حوار مع مبارك لشهب، المصدر السابق.

اتحاد الفلاحين بسيف لمنادي:

لم تتأسس تعاونية خاصة بالمنطقة، لكن أنشأ اتحاد للفلاحين يضم 7 أعضاء برئاسة لشهب مبارك، والذي ينقل جميع انشغالات فلاحي المنادي إلى تعاونية متعددة الخدمات بهبه، وأهم الطلبات التي رفعها فلاحو المنادي هي المطالبة بمولد كهربائي(أنظر للملحق رقم 16)، لاستخدامه في السقي، لان الفلاحين كانوا يجمعون الأموال لكراء آلة جارفة لإزاحة التربة عن المستنقع الذي يدفن في كل مرة بفعل المياه، وهذا ما فاق طاقة الفلاح البسيط[1].

فحسب شهادة مبارك لشهب أنهم لم يتحصلوا على الدعم من الدولة فيما يخص خدمة الأرض والسقي والمعدات الفلاحية، ما عاد بضع قنطرات من القمح كانت تقسم بين الفلاحين السبع بين الحين والآخر.

ورغم هذا عمل الفلاحون بسيف لمنادي بكد في أراضيهم، رغم ضعف الامكانيات، إلا أن الإنتاج حقق وفرة، خاصة في إنتاج التمور، إضافة إلى الخضر والفواكه المحلية، التي كانت تجمع وتسوق عن طريق تعاونية هبه، التي تبيعها إلى مصلحة التمور[2].

5- إستفادات في مناطق أخرى:

حسب إحصائيات الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالوادي، توجد أراضي وزعت خلال الثورة الزراعية في مناطق متفرقة من الإقليم، منها 10 بقمار، وأرض بكوينين وأخرى بتغزوت[3].

أما بلدتي الوادي والرباح فإننا لم نتحصل على أي إحصائيات بخصوص الأراضي الموزعة في فترة الثورة الزراعية، رغم حصولنا على ترخيص من رئيس بلدية الوادي،

1 حوار مع مبارك لشهب، المصدر السابق.

2 حوار مع مبارك لشهب، المصدر السابق.

3 ديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالوادي، المصدر السابق.

للاطلاع على الأرشيف بلدية الوادي، ألا أن مصلحة الأرشيف بالبلدية لم تساعدنا في الحصول علي الوثائق التي تخص دراستنا، ماعاد بعض معلومات بخصوص مستفيد واحد من أراضي الثورة الزراعية بتكسبت وهو المدعو(بوشول)[1] .

انطلقت المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية بقطاع الماشية في نوفمبر 1975م. تركز بالمناطق السهبية، وبما أن منطقة سوف ذات طابع صحرواي فإنها لم تُخص بصفة كبيرة من الدعم في هذا القطاع، ماعدا بعض الأسر السوفية التي تم منح رؤوس الماشية لها بما يتناسب مع عدد أفرادها، وبمأأن قطاع الماشية ليست ملكية مستقرة و دائمة بالنسبة لأصحابها فإننا وجدنا صعوبة في الحصول على مستفيدين في قطاع الماشية بالمنطقة[2].

خلاصة الفصل:

مر تطبيق قانون الثورة الزراعية بوادي سوف بمراحل ثلاث بداية بمرحلة إحصاء الممتلكات تليها مرحلة التأميم وأخيرا مرحلة توزيع الاستفادات من الأراضي على مستحقيها، تميز سير التطبيق بالمرونة لأقلمت القانون مع المجتمع السوفي، لضمان السير الحسن في التطبيق، وكانت أغلب الأراضي الموزعة من أملاك الدولة في مناطق مختلفة وبنسب متفاوتة، فكانت بهبه بالرقيبة بها 238 استفادة، وهي أكبر نسبة في اقليم وادي سوف، تليها أكفادو بالدبيلة149 استفادة، ثم الحمراية وسيف لمنادي بنسب أقل.

1 حوار مع الجباري شكيمة 1939، **معاصر للثورة الزراعية**، بمنزله بتكسب، 2018/03/20، 19:10.

2 اندري روجير فوزا، المصدر السابق، ص268.

الفصل الثالث:

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للثورة الزراعية بوادي سوف

أولا: الآثار الاقتصادية

ثانيا: الآثار الاجتماعية

إن تطبيق الثورة الزراعية بوادي سوف تطلب عدة مراحل وتنظيمات هيكلية لتحقيق النتائج المرجوة، وهذا ما كان له آثار ايجابية وسلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

أولا: الآثار الاقتصادية

1- إيجابيات:

حققت الثورة الزراعية العديد من النتائج الايجابية خاصة في القطاع الاقتصادي منها:

- ✓ ساهمت في تطوير القطاع الزراعي وتنميته، وكذلك تم توزيع الأراضي على الفلاحين فقراء، وساعدت على تصفية الملكيات الغائبة وتحرير الفلاحين من أشكال الاستغلال وعلاقات الإنتاج الإقطاعية.
- ✓ كما تقوم هذه المزارع على المشاركة الجماعية في العمل، واقتسام المنتوج الزراعي عن طريق التعاونيات الفلاحية و وفقا للجهد المبذول لكل فلاح وأسرته[1].
- ✓ استطاعت كذلك توفير عمل لفلاحين بدون ارضي كزراعين أجراء مُنظمين في تعاونيات إنتاجيه للثورة الزراعية مما يوفر لهم دخلا لسد حاجياتهم[2].
- ✓ إن أهم مصدر من مصادر اقتصاديات وادي سوف، هي زراعة النخيل التي منها مزارع اكفادو وهبه والحمراية التي هي النماذج المثالية، وخاصة في السنوات الأولى من تطبيق الثورة الزراعية، بفضل مجهودات الفلاحين الفعالة، فقد كانت هذه المزارع أول المستفيدين من عمليات التغيير العميقة التي أحدثتها الثورة الزراعية، فبنسبه للنتائج فقد حققت الوحدات الإنتاجية أرباحا معتبرة[3]، يمكن تقييم الإنتاج خلال هذه مرحلة

---

1 عائدة ساكر، **التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس هواري بومدين من(1965-1978)**، رسالة ماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قطب شتمه بسكرة، 2017-2017، ص 55.

2 سايح بوزيد، المرجع السابق، ص163.

3 حوار مع بن سالم الشايع، المصدر السابق.

1983/1975م حسب شهادة مسؤول تعاونية هبه جديع محمد، بأن متوسط الإنتاج السنوي لكل نخلة 65 كغ من التمر، وبما أن منطقه سوف لها نفس الخصائص المناخية والتضاريس، فإننا سنطبق نفس متوسط الإنتاج على كل مناطق وادي سوف[1].

أسماء المزارع	عدد المزارع	عدد النخيل	إنتاج التمور سنويا بكغ	إنتاج التمور بطن
مزارع هبه	238	24514	1593410	1593.410
مزارع أكفادو	149	13410	871650	871.650
مزارع الحمراية	83	8450	549250	549.250
مزارع سيف لمنادي	07	490	31850	31.850
المجموع	477	46864	3046160	3046.160

سنوات الانتاج مابين (1975-1984)

جدول يوضح إنتاج التمور بمزارع المستحدثة أثناء الثورة الزراعية في سنوات الإنتاج

يبرز هذا الجدول نسب معتبرة من إنتاج التمور بمزارع المستحدثة أثناء الثورة الزراعية، بالمناطق التي شملها تطبيق القانون بإقليم وادي سوف خلال سنوات الانتاج (1975-1984).

تمتاز هذه التمور بالجودة وكانت تصدر للخارج، خاصة دقلة نور، التي كانت لها نصيب الأكبر لعدد النخيل المثمرة، والتي زرعت خصيصًا لغرض التصدير، حيث اشتهرت اكفادو

1 حوار مع جديع محمد، المصدر السابق.

بدقلة نور[1] والحمراية بالغرس هذا الأخير الذي اعتمد عليه الفلاح والعائلات السوفية عموما كمصدر وغذاء أساسي[2].

- ✓ كان لتعاونية الفلاحية دورها في رفع نسبة الانتاج بسبب دعم الدولة للفلاحين، حيث استفادت أكفادو بجرارن و3شاحنات، إضافة إلي منحة للفلاح قدرت مابين 700 و800دج. فكان ربح الفلاح سنويا بعد جني المحصول ما يقارب 300000 دج في تلك الفتره[3]، ومزارع هبه استفادت من معدات فلاحية ومن أسمده وبذور، إضافة إلى تجديد النخيل الميته على حساب الدولة، وإنشاء بئر ثالث للمزرعة وتزويدهم الكهرباء[4]. أما الحمراية وقد زودت بجرار وبئرين، ضف إلى أن هذا التعاونيات وفرت للفلاح مواد الغذائية الأساسية بسعر الجملة دون زيادات. كل هذا تساهم في زيادة الإنتاج ووفرته، لان الفلاح ركز اهتمامه من خدمه الأرض لتكفل الدولة بتوفير الإمكانيات اللازمة للأرضه [5].
- ✓ ساهمت الثورة الزراعية في تطوير الفلاح الريفي من خلال كيفيه تعامله مع الارض، وإستغلال ثرواتها بوسائل تقنيه حديثه، ليرقى بذهنه ويضاعف قدرته الإنتاجية و دمجها في عمليه التنمية، كما أنشئت هياكل جديدة نضمت بواسطتها قطاع الزراعي، لتعطيه طابعا عريا حسب ما تقتيضيه هذه المرحلة من طور بغرض التقدم السريع إقتصاديا[6] .
- ✓ إستفادة الفلاح بمنحه من الصندوق الوطني للتقاعد، بين مستفيد والذي تجاوز 15 سنه عمل في الثورة الزراعية، وبين مساعدة التى يتقضاها من عمل اقل من 15 سنه عمل في الثوره الزراعية، والتي بقيت متواصلة عند وفاة المستفيد، تحول المنحة للأرملة

1 حوار مع الطاهر واري، المصدر السابق.
2 أحمد دقعة ، المصدر السابق.
3 حوار مع عمارة بريبش، المصدر السابق.
4 حوار مع الطاهر واري، المصدر السابق.
5 حوار مع الجيلاني تركي، المدر السابق.
6 عمار بومايدة، المرجع السابق، ص122.

وكذا لذوي الحقوق من عائلته، حسب احصائيات الصندوق الوطنى للتقاعد بالوادى، فـــإن عدد المستفيدين من التقاعد[1].

حالات المستفيدين	منحة	مساعدة
مستفيدين على قيد الحياة	369	543
أرامل المستفيدين	741	442
بنات بالغات غير متزوجات	505	332
أبناء قُصر	394	43
أم مستفيد	01	/
المتقاعدين	02	/

جدول يوضح عدد المستفيدين من منحة التقاعد

احصائيات من الصندوق الوطني للتقاعد للولاية الوادي حاليا، بإقليمها وادي ســوف و وادي ريغ بعدد إجمالي3700مستفيد. كما يستفيد الجميع من حقوق المتعلقــة بــالأمن والتأمينــات الاجتماعية[2].

- ✓ استفادت الأرياف من العديد من المشاريع الهامه، منها مؤسســات الفلاحيــة مــن بينهــا تعاونيات فلاحية واتحادات الفلاحين، ووحدات بيع الإنتاج، ومنشآت فلاحية أخري كآبــار السقي ووحدات بيع الانتاج، ومنشآت فلاحية آخري كآبار الســقي، ومنشــآت خدماتيــة و اجتماعية مثل القرية الاشتراكية بأكفادو التي تحتوي على العديد من المرافق و المســاكن، كذلك قرية سيف لمنادي، حتى لو أنها لم تُستغل من طرف الفلاحين، لعدم توفرهــا علــى

1 صندوق الوطني للتقاعد بالوادي، **خلية الإصغاء**، 2019،09:30/03/28

2 صندوق الوطني للتقاعد بالوادي، المصدر السابق.

المرافق الضرورية، إضافة إلى تزويد العديد من مناطق إقليم سوف بالكهرباء، كل هذا ظهر للوجود بعد هذه المرحلة[1].

- ✓ من خلال توفير الدولة للإمكانيات اللازمة لخدمة الأرض، جعل الفلاح السوفي يجتهد في تنويع إنتاج مزرعته، بالإضافة إلى التمور أنتج الفلاحين الخضر والفواكه كالتين، العنب، والفواكه الموسمية و المنتجة محليا، كل هذا كان بفضل تحفيز الدولة للفلاح، وتنافس الفلاحين فيما بينهم[2].
- ✓ ضمنت الثورة الزراعية للعديد من الفلاحين السوافة رأس مال دائم، بعد أن كانوا معدمين وهي الأرض التي منحت لهم، حتى في ظل تدهور الإنتاج[3].
- ✓ أصبحت الوادي ولاية بمقتضى التقسيم الإداري الثاني1984م، الذي استحدث 17 ولاية جديدة و1500 بلدية، في مرسوم الحكومة بداية من الفاتح جانفي، وهذا التقسيم يهدف إلى الحد من الصعوبات المتمخضة عن العزلة وسوء التنمية، التي تتعرض لها المناطق الصحراوية منها الوادي، هذه الولاية الناشئة تتكون من 30 بلديه و5 دوائر هي الدبيلة– قمار– جامعه المغير– الوادي، تولي إدارتها السيد بوتماجه محمد وهو أول والي للولاية الحديثة[4].

كان للثورة الزراعية بوادي سوف أثرها الايجابي على مستوى الاقتصادي للفلاح السوفي الفقير، الذي حقق بفضلها مردود الأرض التي منحت له، خاصة خلال السبعينات وبداية الثمانينات اكتفاءً ذاتيا و دخل وفر لهم حياة كريمة.

1 حوار مع رشيد حساني، المصدر السابق.

2 حوار مع أحمد دقعة، المصدر السابق.

3 حوار مع الحبيب زغب، المصدر السابق.

4 اندري روجير فوزا، المصدرالسابق، ص،171.

2- سلبيات:

برغم من النتائج الايجابية التي حققتها الثورة الزراعية ، إلا أنها خلفت آثار سلبية تتمثل في مايلي:

- ✓ واجهت ولاية بسكره صعوبات إدارية، لبُعدها من محاور التنمية الرئيسية، وظلت سوف منطقه تعاني من العزلة و جملة من المصاعب الاقتصادية والطبيعية ، إذ لم تتلق ما يرصد لها من ميزانيه الدولة كغيرها من المدن القريبة من مقر الولاية[1].
- ✓ رغم تدشين الرئيس بومدين لقرار التوازن الجهوي لأول مرة في اجتماع مجلس الوزراء بولاية الواحات ورقلة سنة1966، و أكد على اعتماد برامج مالية خاصة لكل ولاية، خاصة المناطق الفقيرة و المحرومة من الاقليم الصحراوي، إلا أن هذه الجهوية لم تتحقق بالنسبة لدوائر ولاية الواحات، والتي تعد وادي سوف واحد منها، بدليل أن تطبيق الثورة الزراعية خص مناطق دون أخرى في بلديات الاقليم، رغم تربع هذه البلديات على مساحات شاسعة يمكن استصلاحها و توزيعها على الفلاحين، وهذا راجع لبعد دائرة الوادي عن مقر الولاية، هذه الأخيرة التي انطلقت منها سياسة التوازن الجهوي.[2]
- ✓ نقص الاطار المؤهل الذي يمكنه رعاية العمليات المبرمجة من قبل المجلس الشعبي البلدي الذي كان عائقا أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع، و حاجزا يحول دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية كالبحث العلمي، والارشاد الزراعي.
- ✓ بُعد الدراسات المؤهلة، فاقرب المكاتب الموجودة في بسكرة ورقلة، سطيف[3].
- ✓ ضعف الدخل المخصص لتطبيق الثورة الزراعية بوادي سوف ونقص التحفيز من خلال انعدام المراقبة.

---

1 نفسه، ص172.

2 نادية رايس، وفاء بوكرم، المرجع السابق، ص82.

3 أندري روجيرفوزا، المصدر السابق، ص ص 271، 272.

- ✓ تظافرت عدة عوامل طبيعية خاصة بالإقليم، كطبيعة المناخ الصحراوي الجاف وندرة أمطاره، كل هذا صعّب من عملية سقي المزارع خاصة في ظل تخلي الدولة عن دعم الفلاح هذا ما أدى إلى تراجع الانتاج بمزارع الاقليم[1].
- ✓ تخصيص الأراضي التي منحت للأفراد، عوض منحها للعائلات الفلاحية، ومنح الاستفادات دون مراعاه شروط المستحقين[2]، بدليل أن العديد من المستفيدين كبارا في السن(أنظر للملحق رقم 07).
- ✓ تكوين العديد من التعاونيات على مستوى الاقليم، لكن هذه التعاونيات أصبحت تعاني من مشاكل التي يعاني منها مزارع التسيير الذاتي، وهي مركزيه القرار وعدم توفير حوافز مادية لها، وتداخل أراضي مزارع التعاونيات، لعدم تعيين حدودها بدقه وكثرة الخلافات بين أعضائها في السقي ودفع مستحقات الكهرباء وبيع الانتاج مما أدى إلى انقسامها لفروع ، مثل تعاونية هبه وتعاونية الدبيلة بهدف تخفيف الضغط، إلا ان التقسيم الإداري الاخير أثر سلبا عن هذه التعاونيات[3].
- ✓ نقص الانتاج الزراعي فيما يخص الزراعات المعاشية، والتي هي الغذاء الرئيسي لسكان و ركزوا على زراعة النخيل، بالأخص دقلة نور الموجه للتصدير دون تركيز على المواد الاساسية المستهلكة محليا كالغرس، والخضر[4].
- ✓ لم يستطيع المزارعون العاملون بالقطاع الزراعي التابع للدولة تطبيق التعليمات التي يمليها عليهم مُعدو خطط التنمية إلا نادراً، وذلك لنقص في الموارد الزراعية، أو تأخر

1 حوار مع رشيد حساني، المصدر السابق.

2 رابح الزبيري، **الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثرها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997، ص25.

3 حوار مع محمد جديع، المصدر السابق.

4 حوار مع أحمد دقعة، المصدر السابق.

وصولها أو بسبب نقص في الكوادر التقنية والعمال الكفء أو لذهنية الفلاح البسيط الذي يصعب عليه فهم هذه الخطط[1].

- ✓ ارتفاع فاتورة الاستيراد بقولهم:" ان التبعية الغذائية للجزائر تزداد من سنه إلى أخرى وأصبحت مشكله اعمق واوسع"[2].
- ✓ ضعف في سياسة التوثيق الناتجة عن العلاقة بين المجالس البلدية الموسعة واتحاد الفلاحين وكذا العلاقة بين تعاونية البلدية المتعددة الخدمات، ووحدات الإنتاجية على مستوى كل القطاعات، ضيف إليها نقص في التنسيق بين أجهزه التسويق على مستوى البلديات والولايات، هذه المشاكل انعكست سلباً على التعاونيات الثورة الزراعية، أدى غالبا إلى التأخر في تمويل التعاونيات الإنتاجية [3].
- ✓ غياب الأيدي العاملة المتخصصة من المهندسين والتقنيين وعدم مشاركتهم في العملية الانتاجية، مما جعل القطاع لا يستعمل الطرق العلمية في الزراعة لتطوير المنتجات الزراعية[4]، فمنطقه سوف وقطاعها التقليدي يحتاج إلى عناية خاصة، أما اليد العاملة المتوفرة في القطاع، فتتميز بالشيخوخة (أنظر الملحق رقم07) هذا السبب المباشر في انخفاض مردودية الأراضي الزراعية[5]، وبالتالي نقص الإنتاج مما أدى إلى ضعف مداخيل الفلاحين، وهذا ما أدى بالكثير من هم التخلي عن العمل الزراعي، وهذا ما لاحظناه في ملفات المستفيدين الذين تتراوح أعمارهم 70 سنه إلى 42 سنه. أما فئة

1 منى رحمة، **أساسيات الزراعة في البلدان العربية**، سلسلة اطروحات دكتوراه، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص 88.

2 رابح الونيسي، **رؤساء الجزائر في الميزان**، دار المعرفة، دط، الجزائر،2011، ص222.

3 نادية رايس، وفاء بوكرم، المرجع السابق، ص82.

4 سايح بوزيد، المرجع السابق، ص164.

5 أرشيف بلدية الدبيلة، المصدر السابق.

الشباب فقد تحمست للذهاب إلى المدن أين تواجد الصناعة، وتوفر الشروط الملائمة للعمل، حيث الأجور مرتفعة والمرافق عامه المتوفرة مما يضمن لهم حياه كريمة[1].

- ✓ كانت التعاضدية الفلاحية عبارة عن هياكل تتولى المراقبة، لكنها غير قويه وليست متماسكا لذلك كانت المراقبة ضعيفة فأحدثت جدلا كبيرًا، رغم وجود أليـة أو اثنان في تعاضدية قمار إلا أنها فشلت.
- ✓ بعد التقسيم الإداري الاخير 1984م نقص دعم الدولة للفلاح مما صعب مهمة التعاونيات الفلاحية التي انقسمت الى عده فروع، مثل تعاونية اكفادو سلمت عتادها للبلدية، وتخلت عن مسؤولياتها تجاه الفلاح، الذي أصبح يرى أن الارض تأخذ أكثر مما تعطي، هذا ما تسبب في تخلي العديد منهم عن أراضيهم، مما أدى إلى تراجع الانتاج لتشهد الخضر والفواكه غلاء فاحش حسب رواية معاصري الفترة أن سعر اللحم يفوق سعر البصل بدينار[2].
- ✓ كل هذا ساهم في انخفاض المردودية في الإنتاج الزراعي وظاهره النزوح الريفي واحتواء الصناعة لعدد معتبر من اليد العاملة المهاجرة من الريف إلى المدينة لارتفاع الدخل بها.
- ✓ نزع ملكيات النخيل من أصحابها، وهم الأكثر خدمة لها.
- ✓ غياب الدولة في التنمية، مماجعل ثروة النخيل تموت ولاسيما في مدينة الوادي وما جاورها بسبب التأخر في صرف المياه[3].
- ✓ انطلقت الدولة بإجراءات جديده في السياسة الاقتصادية حيث قامت بإعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية وتسييرها وتحرير الأسواق الفلاحية[1].

---

1 عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 1982، ص51.

2 حوار مع بن سالم الشايع، المصدر السابق.

[3] حوار مع علي غنابزية، مناقشة مذكرة تخرج تاريخ حديث ومعاصر بعنوان الثورة الزراعية و آثارها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة،2018/05/27، 11:00،

- ✓ فصدرت التعليمة 16 الصادرة في 17 /1981/03م لإعادة هيكلـه المـزارع المسـيرة ذاتيا[2] والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين، بهدف التغيير من حجم المزارع وإدماج تعاونيـات الثورة الزراعية وتعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا، وخلق مزارع جديـدة بطريقه عصريه سميت "المزارع الفلاحية الاشتراكية"، لكـن الدولـة أخفقـت فـي هـذه الإصلاحات، نظرا لانخفاض أسعار البترول ارتفـاع فـاتورة الـواردات الغذائيـة التـي أضحت تستقطع جزًا هاما من مداخيل الصادرات البترولية.

مما أدى إلى صـدور قانون الاستصلاح وحيـازة الملكيـة العقاريـة الفلاحيـة القـانون رقم83/18المؤرخ1983/08/13 الذي يتضمن القانون نقل حق الملكيـة العقاريـة (الأرض) إلى القائم بأعمال الاستصلاح مقابل دفع مبلغ للخزينة العمومية، (أنظر الملحق رقم17) وفـق شروط قانونية ظهرت النتائج الاولية لتطبيق القانون في النصف الثاني من عـام 1984الـذي شرع في تطبيق حيازة الملكية العقارية الفلاحية إلى غاية نهاية ديسمبر1985[3]، والوادي مـن ضمن ولايات التي شملها القانون، أكد لنا ذلك واري طاهر بقوله "دولة رفعت يـدها علينـا" سبب هو تنحي الدولة عن منح مساعدات للفلاحين، وغياب الدعم المادي لهم بعدم توفير لهـم تجهيزات الضرورية لحفر الآبار[4] واستخراج المياه وعدم وجود الكهرباء وهذا مـا لاحظنـاه في شكاوي فلاحي أكفادو بمطالبتهم ببئر ثالث، ومطالبة فلاحي سيف لمنادي للكهربـاء لكـن الدولة لم توفر لهم ذلك[5].

---

1 فريدة عبه، "**تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الاشكالية العقارية**"، ع20، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص198.

2 الطيب الهاشمي، عز الدين نزعي، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، ع33، 2013، ص4.

3 فريدة عبه، المرجع السابق، ص201.

4 حوار مع الطاهر واري، المصدر السابق.

5 حوار مع مبارك لشهب، المصدر السابق.

اتجهت الحكومة إلى نمط آخر للخروج من الأزمات الاقتصادية ، التي كانت تتخبط فيها الدولة في تلك فتره. وقد نتج عن ذلك صدور العديد من التشريعات ومن اهمها قانون 87/ 19 المتعلق المستثمرات الفلاحية الذي يرتكز على تكوين مستمر فلاحيه جماعية وفردية، (أنظر الملحق رقم18) حيث المساحة وعدد السكان مع عدم تدخل الدولة ومؤسساتها الإدارية في تسيير هذه المستثمرات الفلاحية، تأكد توجه الدولة نحو الخوصصة الجزئية للقطاع الفلاحي،1989 تم إلغاء دستور النظام الاشتراكي وبالمقابل نظام الاقتصاد الحر رقم90/ 25 سنه 1990 الذي حاول المشروع من خلاله طرح سياسة عقاريه عامه وشامله بهدف القضاء على الفوضى العقارية الظرفية التي سلكتها الدولة منذ الاستقلال وأحداث تصحيحات على رأسها إقرار[1] مبدأ الأراضي الداخلية في صندوق الثورة الزراعية إلى ملاك الأصليين واستثنيت في ذلك أراضي العروش على أنها ملك للدولة[2].

وبالتالي كانت الثورة الزراعية سياسة مرفوضة من الشعب الجزائري المغلوب على أمره.

1 عمر حمدى باشا، "**قراءة في قانون التوجيه العقاري**"، مجلة الفكر البرلماني، دورية متخصصة تصدر عن مركز البحوث والدراسات البرلمانية، العدد8، 2005،ص61.

2 بن يوسف بن رقية، **شرح قانون المستثمرات الفلاحية**، ديوان الوطني للاشغال التربوية، ط1، 2004، ص121.

ثانيا- الآثار الاجتماعية:

1- الايجابيات :

خلفت الثورة الزراعية آثـــار ايجابية على المستوي الاجتماعي أهمها:

- ✓ ان مرحلة الثورة الزراعية كانت بداية النهوض والتخلي عن أساليب التقليدية فـــي زراعـــة للفلاح السوفي، حيث أن الدولة وضعت إمكانيات ضخمة ومعدات التنقيـــب عـــن الميـــاه، والأسمدة والكهرباء، كل هذا كان الفلاح يجهله من قبـــل. كمـــا ســـلمت هكتـــارات مـــن الأراضي للفلاح مجاناً ساهم في رفع مستواه الاجتماعي[1].
- ✓ ركزت الثورة الزراعية بمبدئها الاشتراكي على محو الفوارق الاجتماعية والقضـــاء علـــى ظاهرة الاستغلال الإنسان للإنسان، و اقامة عدالة اجتماعية.
- ✓ أن تمركز الثورة الزراعية بالريف والعمل على تطويره، خفف من ظاهره النزوح الريفـــي نحو المدينة وتحققت اللامركزية السكانية[2]، حيث ضمنت القرى الاشـــتراكية مثـــل قريـــة أكفادو المرافق الضرورية للمواطن، مما أدى إلى إحداث ترقية بالريف وفك العزلـــة عـــن هذه المناطق الريفية، وهو ما ضمن للفلاح التشبث في أرضه وضمنت له دخلا و وظيفـــة ثابته مما قلل من البطالة والهجرة الريفية نحو المدن[3].
- ✓ قد وفرت الثورة الزراعية مناصب شغل إبتداءا من الفلاح وصولا إلـــى طلبـــة التقنيـــين والإداريين الذين أحيوا البيئة الفلاحية بالمنطقة، وعرّف الفلاح السوفي بالوســـائل التقنيـــة الحديثة.
- ✓ دمج الطلبة و أبناء الجامعات والشباب كمتطوعين لخدمة الأرض[4].

---

1 أندري روجير فوزا، المصدر السابق، ص269.

2 محي الدين عميمور،"**الهروب من الماضي: قصة الثورة الزراعية**"، جريدة أري اليومي الالكترونية، 2016،13:33، ص4.

3 حوار مع عمار حثريب، المصدر السابق.

4 الطيب حافي راسو، "**التعليم تطور كمي وسعي نحو تحسين التكييف**"، مجلة الجيش، ع159، ص15.

- ✓ سخرت كل الوسائل المادية والبشرية لتطبيق الثورة الزراعية، ولكسب تأييد شعبي للقانون من خلال صك العملة الجزائرية برموز وشعارات زراعية، (أنظر الملحق رقم19) إضافة إلى التغني و استبشار القاعدة الشعبية بقانون الثورة الزراعية فرددت عبارات تمدح وتتغني بالقانون :
- ✓ هذي ثورة زراعية أبشر يا فلاح .... مزارعين ولى خماسة وقت الغفلة راح
- ✓ مكانة الرئيس بومدين عند الفلاح خاصة المستفيدين من أراضي الدولة[1].
- ✓ تمسك الفلاح بأرضه خاصة في المرحلة الأولى بسبب وفره الإنتاج، التي عادت على الفلاح بالربح خاصة، في ظل دعم الدولة مما ضمن له مستوى الاجتماعي جيد[2].
- ✓ لقد خصصت ولاية بسكره 50% من اعتمادات لتهيئة الاستثمارات وتدعيم قطاع البنى التحتية الاجتماعية، وكذلك تعزيز الهياكل الاقتصادية القائمة على مستوى دوائر ولاية بسكره ككل، ذلك في فترة ما بين (1970- 1993) قد قدر عددها 117 مشروع التهيئة الاجتماعية[3].
- ✓ مراعاة المسؤولين في تطبيق الثورة الزراعية بوادي سوف خصوصية المجتمع لان الذهنية السوفية لها خاصية تربطها في محيطها الاجتماعي والديني، من خلال المرونة في التعامل والتساهل في التطبيق كمنح الاستفادات لأقارب المؤمنين[4]، ومراعاه المأمم تفاديا المشاكل الاجتماعية، وحتى وان وجدت فقد كان تسوية عرفية بين العروش دون اللجوء إلى المحاكم القضائية[5]، وهذا ما يؤكد على تبجيل السوفي لعلاقته وروابطه الاجتماعية على مصالحهم الشخصية، حتي إن الكثير من المستفيدين رفضوا الاستفادة من الاراضي المؤممة حفاظًا على علاقاتهم الاجتماعي.

---

1 متوفر على 22:30: 26/04/2018 https// youtu.be/-xfkbcrkrvo

2 حوار مع حساني رشيد، المصدر السابق.

3 اندري روجير فوزا، المصدر السابق، ص31،

4 حوار مع حساني رشيد، المصدر السابق.

5 حوار مع نبيل جريدي، **مسؤول خلية الاحصاء والاعلام الآلي بقصر العدالة ولاية الوادي**،2018/04/17.

2-السلبيات

رغم الآثار الايجابية التي حققتها الثورة الزراعية في مرحلتها الأولى على مستوى الاجتماعي إلا أنها استكملت ما تبقى من طريقها بوجود عدة عراقيل انعكست سلبا على المجتمع السوفي أهمها:

- ✓ الجهل والمستوي الثقافي الضعيف من الفلاح إلى المسؤول، حيث نجد أنه ثلثي أعضاء مجالس البلدية الموسعة لا يملكون مستوي يؤهلهم لفهم أهداف ومبادئ الثورة الزراعية إذا لم يصدقوا بها، ولم يتساهلوا معه، وعارضوا بشده تبرعهم بأراضيهم طوعا رغم أن مبدأ التأميم يشملهم وهذا يدل على أن الثورة الزراعية أسندت في تطبيقها إلى غير المؤمنين بها في الغالب[1].
- ✓ كذلك المسؤولين عن التعاونيات الفلاحية واتحادات الفلاحين، لم يكن تنصيبهم على أساس المستوي الثقافي، بل يتم على أساس النضال والانخراط في حزب جبهة التحرير الوطني، فمن خلال اطلاعنا على بعض الوثائق الخاصة بالثورة الزراعية للفلاح مبارك لشهب في منطقه سيف المنادي أكد لنا انه عيّن كمسؤول عن اتحاد الفلاحين بالمنطقة لكثره بطاقات الانخراط التي يمتلكها بحزب جبهة التحرير لا على ثقافته، وهذا ما لاحظناه عند اطلاعنا على الطلب الخطي الذي حرره باسم اتحاد الفلاحين بسيف لمنادي والذي يطالبون فيه بحقوقهم من البلدية حيث صيغ بلغة العامية وبأخطاء املائية ونحوية كثيرة[2].(انظر للملحق رقم 16)
- ✓ رغم مرونة التطبيق والاستثناءات التي خصت بها منطقه، إلا أن العديد من المؤمنين رفضوا منح أراضيهم لأبنائهم خوفا من الصراع بينهم بسبب أرض والدهم كما رفض

1 حوار مع بن سالم الشايع، المصدر السابق.

2 حوار مع مبارك لشهب، المصدر السابق.

آخرون منح أراضيهم لإخوتهم حفاظا على روابط الاجتماعية بين الاخوة[1].

- ✓ نضرة المجتمع للمستفيدين من الأراضي المؤممة على أنهم أخذو لأملاك الغير وينطبق عنهم المثل الشعبي،" تاع ناس ما يبنى ساس"، ضف إلى ذلك المشاكل والنزاعات التي تحصل بين صاحب الأرض المؤممة والمستفيد منها [2]ورغم أن العديد منها كانت تحل عرفيا إلا انه توجد قضايا وصلت إلى المحاكم القضائية لكنها قليلة وكل هذه النزاعات في فتره ما بعد الخوصصة[3].
- ✓ رغم وجود تعاونيات فلاحية لتنظيم عمليات الإنتاج والسقي إلا أنه هناك نزاعات بين الفلاحين لهذه الأسباب مثال في مزارع هبه تماطل احد الفلاحين في تسديد مستحقات الكهرباء، مما أدى بتعاونية إلى وقف دوره في السقي فرفع دعوة قضائية بمسؤول التعاونية إلى العدالة.
- ✓ صدور مرسوم حيازة الأراضي واجهت العائلات مشاكل بين الأخوه حول ملكية الأرض، أدى إلى قطيعة بين أفراد الأسرة الواحدة[4].
- ✓ بقيت الذهنية التقليدية غالبة على السوفي أثناء تطبيق الثورة الزراعية، التي يرى فيها ظلم صاحب الأرض المؤممة لأنه شقي وتعب عن ارض ليستفيد منها آخر وبكل سهولة، هذا جعل المستفيد يفقد الثقة في الأرض الممنوحة له لأنها انتزعت من أصحابها وبالتالي لا يضمن إبقائها له. ويرى الفلاح مستقبله في الأرض غير مضمون ولا جدوى منه ، فكان يدخر جهده في خدمتها لأنه لا يضمن وتوريثها لأبنائه[5].
- ✓ إن فلاح السوفي البسيط لا ينظر للأهداف العامة للمشروع كما ينظر له المؤمنين به، من مسؤولين أو مفكرين اقتصاديين، لذلك لم يؤمن بها ولم ينظر لها إلا من منظور رأه

1 حوار مع الطاهر وراي، المصدر السابق.
2 حوار مع بن سالم الشايع، المصدر السابق.
3 حوار مع نبيل جريدي، المصدر السابق.
4 حوار مع الطاهر واري، المصدر السابق.
5حوار مع محمد جديع، المصدر السابق.

من نزع ملكية خاصة لشخص و منحها لآخر، هذا زعزع ثقة الفلاح من المشروع رغم جديته، وجعل منه نصا غير مستصاغ[1] .

- ✓ هناك من المؤممين من تدهورت صحته بسبب تأميم أرضه منهم المدعو (م.ب) بالرقيبة والذي مازالت عائلته تحمل الثورة الزراعية مسؤولية مرضه الذي استمر حتي بعد استرجاع أرضه التي باعها أبناؤه وغيروا محل إقامتهم [2].
- ✓ كانت القرى الاشتراكية فيها ا سلبيا، وهو إبعاد الفلاح عن محيطه الاجتماعي الذي ترعرع فيه أي العائلة والعرش، ورغم تقريب الفلاح من أرضه ومسكنه، إلا أنها تُعد الخطوة الأولى نحو قطع الروابط الاجتماعية للفلاح مع محيطه، هذا ما يسهل عليه في الخطوة الثانية في الهجرة نحو المدينة، لأنهم في مرحلة فائتة ابتعد عن واقعه الاجتماعي والعائلي، وبالتالي سهل عليه بيع أرضه والتنقل إلى المدينة[3].
- ✓ وما زال الأثر الاجتماعي للفترة إلى حد الآن خاصة من المعاصرين لها، والذين مسهم القانون بصفة مباشرة، (مستفيد- مسؤول- مدير مصلحه زراعية – مؤمم) فعند تنسيقنا مع أحدهم لغرض إفادتنا بمعلومات بخصوص دراستنا، إلا ونسأل عن سبب اختيارنا لهذا الموضوع، وهذا ما يترجم حساسية الفترة بنسبة لهؤلاء.
- ✓ لمسنا تناقضا في روايات الفلاحين في إعطاء الاحقية للأبناء في أرض والدهم المستفيد بعد وفاته، فمنهم من ينسب أحقيتها للابن الأصغر، ومنهم من ينسبها إلى الأبن الأكبر .
- ✓ وقد حاولنا التنسيق مع اثنين من المؤممين من الرقيبة إلا أننا لم نصل إلى نتيجة لتهربهم من الحديث في الموضوع، لانهم يعتبرونها مرحلة صعبة بالنسبة لهم ولا يريدون تقليب المواجع على حد تعبير ابن أحد المؤممين.

---

1 رشيد حساني، المصدر السابق.

2 حوار مع **أرملة المأمم (م ب)**، بمنزلها بحي المنظر الجميل الوادي،2018/04/23، 12:15.

3 حوار مع بن سالم الشايع، المصدر السابق.

خلاصة الفصل

خلفت الثورة الزراعية آثارها في إقليم وادي سوف، فعلى المستوي الاقتصادي حقق نتائج إيجابية في الإنتاج خاصة التمور في سنوات (1975 -1984)، وبعدها تخلت الدولة عن دعم الفلاح، مما انعكس سلبا على الفلاح و أرضه، أما على المستوي الاجتماعي فلم يستصاغ قانون الثورة الزراعية بالنسبة للمجتمع السوفي من جانب نزع ملكية أرض ومنحها لأخر لموانع دينية و اجتماعية.

خاتمـــــــــة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا في ختامه إلى جملة من النتائج منها:

- تميز إقليم وادي سوف بعدة خصائص جغرافية ومناخية، أعطت الاولوية للزراعة كأهم الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة.
- طبقت الجزائر بعد الاستقلال سياسات زراعية، تهدف للنهوض بالقطاع الاقتصادي للبلاد، اعتبارا من أن الزراعة هي ركيزة ومحرك للاقتصاد.
- جاءت سياسة التسيير الذاتي كخطوة ضرورية، إستلزمتها ظروف ما بعد الاستقلال بالجزائر، إلا أنها لم تحقق النتائج رغم محاولات التي مارستها الدولة الجزائرية لإنعاش هذه السياسة، مما دفع بها إلى تبني سياسة زراعية جديدة.
- ظهرت فكرة الثورة الزراعية في الستينات، ليصدر بعدها الرئيس بومدين ميثاقها سنة 1971، كضرورة لحل القضية الزراعية، وبعث التنمية من مصدرها وهو الريف الجزائري.
- تعتبر وادي سوف من مناطق الريفية التي مسها قانون الثورة الزراعية، الذي رُعي في سير تطبيقه بالمنطقة، المرونة، بناءًا على خاصية المجتمع السوفي.
- واجه المسؤولون صعوبة في تأميم الأراضي من مُلاكها وذلك لمكانة الأرض لدى السوفي، وبساطة تفكيره لفهم المبادئ والاهداف العامة لميثاق الثورة الزراعية.
- إن أغلب الأراضي الموزعة في إطار الثورة الزراعية بالمنطقة، هي أراضي ملك للدولة، وبنسبة قليله من الأراضي المؤممة.
- نضرة المجتمع السوفي للمستفيد من أراضي المأممة على أنه آخذ لملك الغير، وصنف الاستفادة من هذه الارض في تلك الفترة من الموانع الدينية والاجتماعية حتي ولو كان فقيرا، فإن أخلاقه ومحيطه لا يسمح له بقبول هذه الاستفادة.

- خُصت مناطق عن أخرى في إقليم وادي سوف، بنسب توزيع أراضي الثورة الزراعية بها، فحازت هبه بالرقيبة على الحصة الأكبر، لتليها أكفادو بالدبيلة ثم الحمراية وسيف لمنادي بالرقيبة ومناطق أخرى بنسب أقل.
- تميز الإنتاج في سنواته الأولى بالوفرة خاصة التمور، هذا راجع لدعم الدولة للفلاح عن طريق التعاونيات الفلاحية وما وفرته من إمكانيات لتسهيل العملية الإنتاجية.
- كان الإنتاج في إقليم وادي سوف قبل التقسييم الإداري الاخير(أي فترة الوادي دائرة من ولاية بسكرة) وفيرا رغم البعد الجغرافي من مقر الولاية بسكرة ، لآن هذه الفترة تميزت بدعم الدولة للفلاح.
- تظافرت عدة أسباب أدت إلى تراجع كميات الإنتاج الزراعي بوادي سوف منها: انخفاض أسعار النفط وتخلي الدولة عن الدعم الفلاح وعدم ثقة هذا الأخير في الدولة، وعدم تصديقه بأن استفادته من الأرض حقيقة، هذا ما كان دافعا وراء إهمال الكثير لأراضيهم، كما أن جُل المستفيدين من الأراضي، هم في سن الشيخوخة، كل هذا أدى إلى تراجع الإنتاج.
- أثرت الثورة الزراعية سلبا على المجتمع السوفي، حيث أدت إلى نشوب العديد من النزاعات والصراعات على مستوى المجتمع، أي بين المأمم والمستفيد. وعلي مستوي العائلات والأسر، أدت في بعض الأحيان إلى حد القطيعه بين الإخوة أو الأقارب بسبب من سيرث الأرض.
- إن سير عملية التطبيق للثورة الزراعية ببلديات وادي سوف، تخللته صعوبات واجهت المسؤولين عند التطبيق، خاصة في مرحلتي التأميم و التوزيع ، هذا بإعتبار مكانة الأرض عند الفلاح السوفي، وصعوبة التفريط فيها و رفض الفلاح لما كان لغيره.
- إن المستفيد من الأراضي المأممة لم يؤمن بملكيته لها، لأنها أخذت من مالكها الأصلي لتمنح له، هذا ما ولد له عدم الثقة في الأرض التي يخدمها.

- حملت الثورة الزراعية في طياتها بذور فنائها، ولم تأخذ بعين الاعتبار اختلافات المجتمع الجزائري بمكوناته وتقاليده وذهنيته الاجتماعية، فبوفاة الرئيس هواري بومدين و اعتلاء الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم، تم التخلي عن الثورة الزراعية بالتدريج، وبهذا تكون الثورة الزراعية قد وصلت إلى حدها الأقصى و الأخير.

الملاحـــــــــق

الملحق رقم 01: خريطة لاقليم وادي سوف

المصدر: علي غنابزية، مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن 19، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، (2000-2001)، ص 12.

الملحق رقم 02: مبادئ الثورة الزراعية

مبادئ الثورة الزراعية

المادة الأولى: الأرض لمن يخدمها ولا يحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها.

المادة 02: لاحق في الأرض للمالكين الزراعيين الذين لا يساهمون فعليا في الإنتاج و يسقط حق كلي مستغل سواء كان مالكا أو غير مالك يهمل فلاحة أرضه.

المادة 03: تلغى جميع أشكال التجارة الاستغلالية المتعلقة بموارد المياه المعدة للزراعة، والتي ينظم استعمالها لحاجات كل مزرعة.

المادة 04: تؤمن حقوق الفلاحين على الأرض التي يحرثونها بأنفسهم وعلى نتائج عملهم.

المادة 05: تمنح دولة الأراضي المتوفرة على الفلاحين الذين لا يملكون الأرض، و تساعدهم على تامين استغلالها للحصول على إنتاج يلبي احتياجاتهم و احتياجات الأمة.

المادة 06: إن الثورة زراعية تؤمن تنظيم وتطبيق الوسائل وانجاز الأشغال التي يمكن أن توفر الإنتاج الأفضل للأراضي .

المادة 07 : إن الدولة تعمل على إنشاء الهيئات الضرورية لتموين الفلاحين وللقيام بالخزن والتنسيق وتحويل انتاج الفلاحين و تزويدهم بالقروض والخدمات الضرورية لنشاطاتهم.

المادة 08: تحمي الدولة الفلاحين من آثار الاستغلال الخاص بوسائل الإنتاج أو المنتوجات الفلاحية.

المادة 09: تسهم الدولة في تأطير الفلاحين وتكوينهم المتقن.

المادة 10: تحدد الدولة وتطبق سياسة ينظم بموجبها الإنتاج و التسويق الزراعي و التجهيز والاستثمار الزراعي.

المادة 11: تهيئ الدولة القواعد الآلية لتحسين شروط المعيشة في الأرياف ولا سيما في ميادين السكن والصحة والثقافة....الخ

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، الثورة الزراعية المطبعة الرسمية، الجزائر، ص ص 136،55.

الملحق رقم 03: صورة لضابط الثورة الزراعية المسؤول عن إقليم وادي سوف حساني رشيد

المصدر: أرشيف خاص بالضابط حساني رشيد، 1939/03/02، بأولاد حمد الوادي.

الملحق رقم04: قوائم المعنيين بالتأميم على حسب عدد نخيلهم

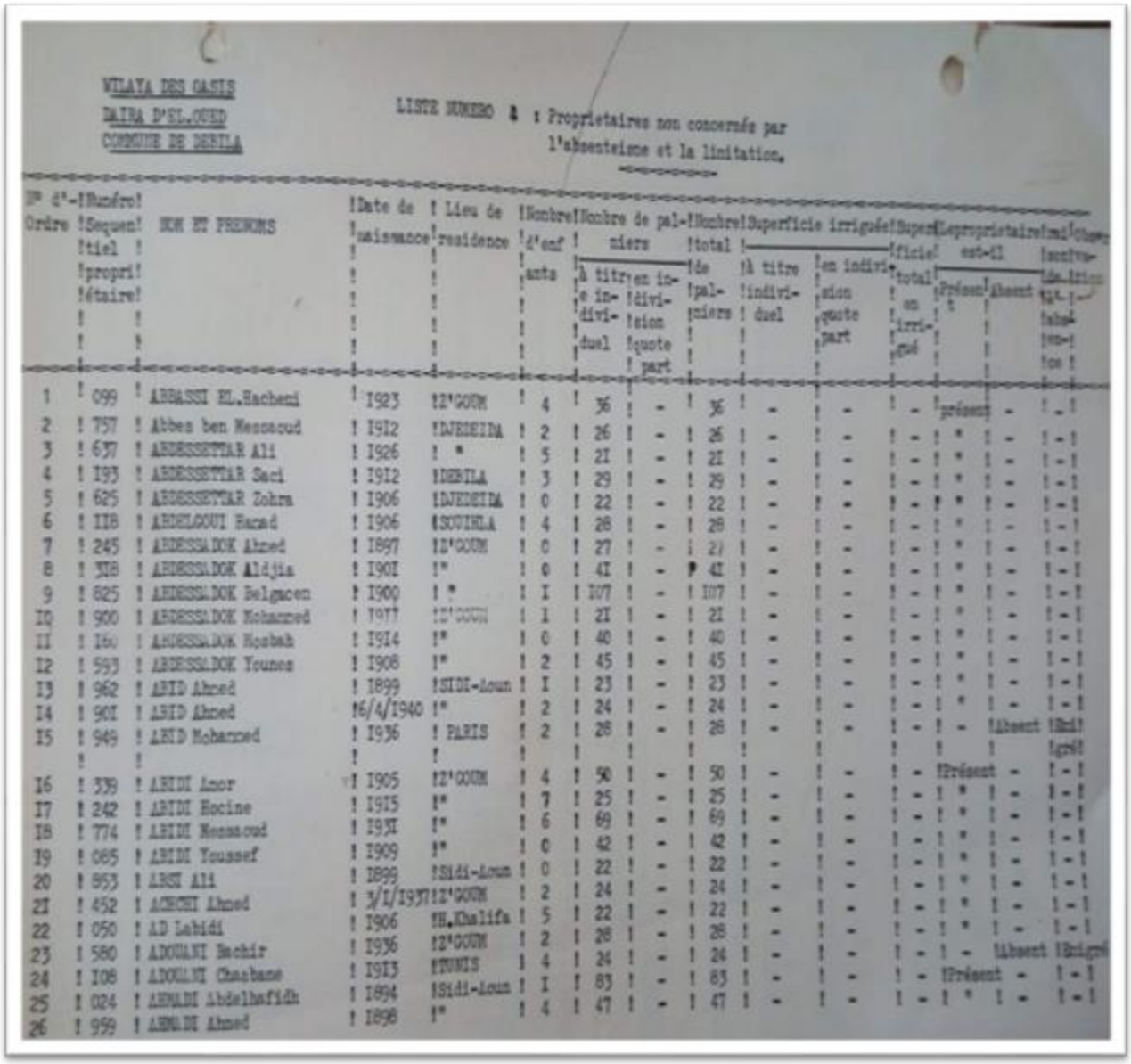

WILAYA DES OASIS
DAIRA D'EL.OUED
COMMUNE DE DEBILA

LISTE NUMERO 4 : Propriétaires non concernés par l'absentéisme et la limitation.

N° d'Ordre	Numéro Séquentiel propriétaire	NOM ET PRENOMS	Date de naissance	Lieu de résidence	Nombre d'enfants	Nombre de palmiers à titre individuel	Nombre de palmiers en indivision quote part	Nombre total de palmiers	Superficie irriguée à titre individuel	Superficie irriguée en indivision quote part	Superficie total en irrigué	Le propriétaire est-il Présent	Le propriétaire est-il Absent	Observations
1	099	ABBASSI EL.Hachemi	1923	I2'GOUR	4	36	-	36	-	-	-	présent	-	-
2	757	Abbes ben Messaoud	1912	DJEMEIDA	2	26	-	26	-	-	-	*	-	-
3	637	ABDESSETTAR Ali	1926	*	5	21	-	21	-	-	-	*	-	-
4	193	ABDESSETTAR Sadi	1912	DEBILA	3	29	-	29	-	-	-	*	-	-
5	625	ABDESSETTAR Zohra	1906	DJEMEIDA	0	22	-	22	-	-	-	*	-	-
6	118	ABDELGOUI Hamad	1906	SOUIHLA	4	28	-	28	-	-	-	*	-	-
7	245	ABDESSADOK Ahmed	1897	I2'GOUR	0	27	-	27	-	-	-	*	-	-
8	318	ABDESSADOK Aldjia	1901	*	0	41	-	41	-	-	-	*	-	-
9	825	ABDESSADOK Belgacem	1900	*	1	107	-	107	-	-	-	*	-	-
10	900	ABDESSADOK Mohammed	1917	I2'GOUR	1	21	-	21	-	-	-	*	-	-
11	160	ABDESSADOK Mosbah	1914	*	0	40	-	40	-	-	-	*	-	-
12	593	ABDESSADOK Younes	1908	*	2	45	-	45	-	-	-	*	-	-
13	962	ABID Ahmed	1899	SIDI-Loun	1	23	-	23	-	-	-	*	-	-
14	901	ABID Ahmed	16/4/1940	*	2	24	-	24	-	-	-	*	-	-
15	949	ABID Mohamed	1936	PARIS	2	26	-	26	-	-	-	-	Absent	Décédé (grand père)
16	339	ABIDI Amor	1905	I2'GOUR	4	50	-	50	-	-	-	Présent	-	-
17	242	ABIDI Hocine	1915	*	7	25	-	25	-	-	-	*	-	-
18	774	ABIDI Messaoud	1931	*	6	69	-	69	-	-	-	*	-	-
19	065	ABIDI Youssef	1909	*	0	42	-	42	-	-	-	*	-	-
20	953	ABSI Ali	1899	Sidi-Loun	0	22	-	22	-	-	-	*	-	-
21	452	ACHCHI Ahmed	3/1/1937	I2'GOUR	2	24	-	24	-	-	-	*	-	-
22	050	AD Labidi	1906	H.Khalifa	5	22	-	22	-	-	-	*	-	-
23	580	ADOUANI Bachir	1936	I2'GOUR	2	28	-	28	-	-	-	-	Absent	Décédé (grand père)
24	108	ADOUANI Chaabane	1913	TUNIS	4	24	-	24	-	-	-	Présent	-	-
25	024	AENADI Abdelhafidh	1894	Sidi-Loun	1	83	-	83	-	-	-	*	-	-
26	959	AENADI Ahmed	1898	*	4	47	-	47	-	-	-	*	-	-

المصدر: أرشيف بلدية الدبيلة، 2018/03/29، 09:50.

الملحق رقم05: ملف طلب إستفادة من أراضي الثورة الزراعية

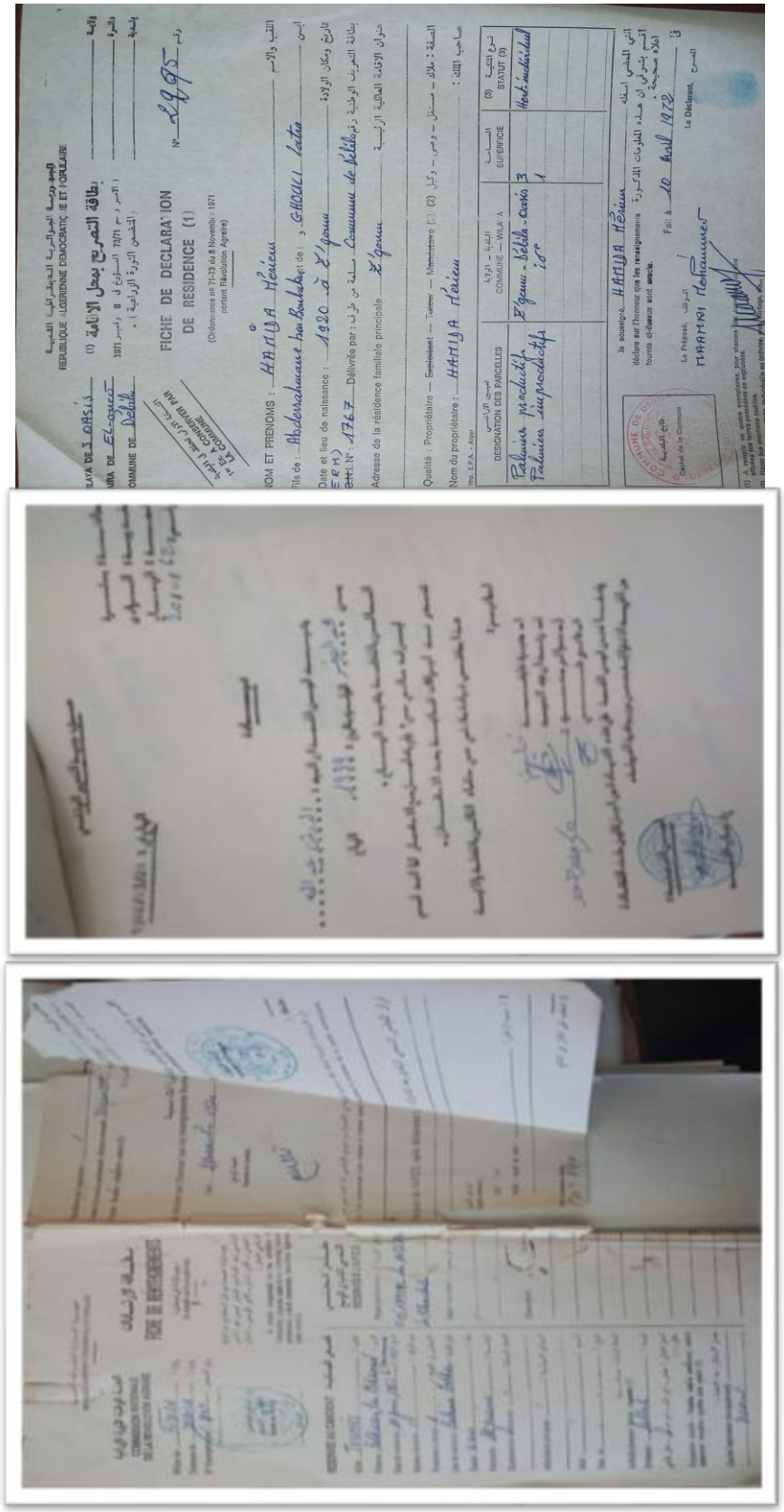

المصدر: أرشيف بلدية الدبيلة، 2018/03/29، 09:50.

الملحق رقم 06: قائمة بأسماء المستفيدين من أراضي الثورة الزراعية بالحمراية

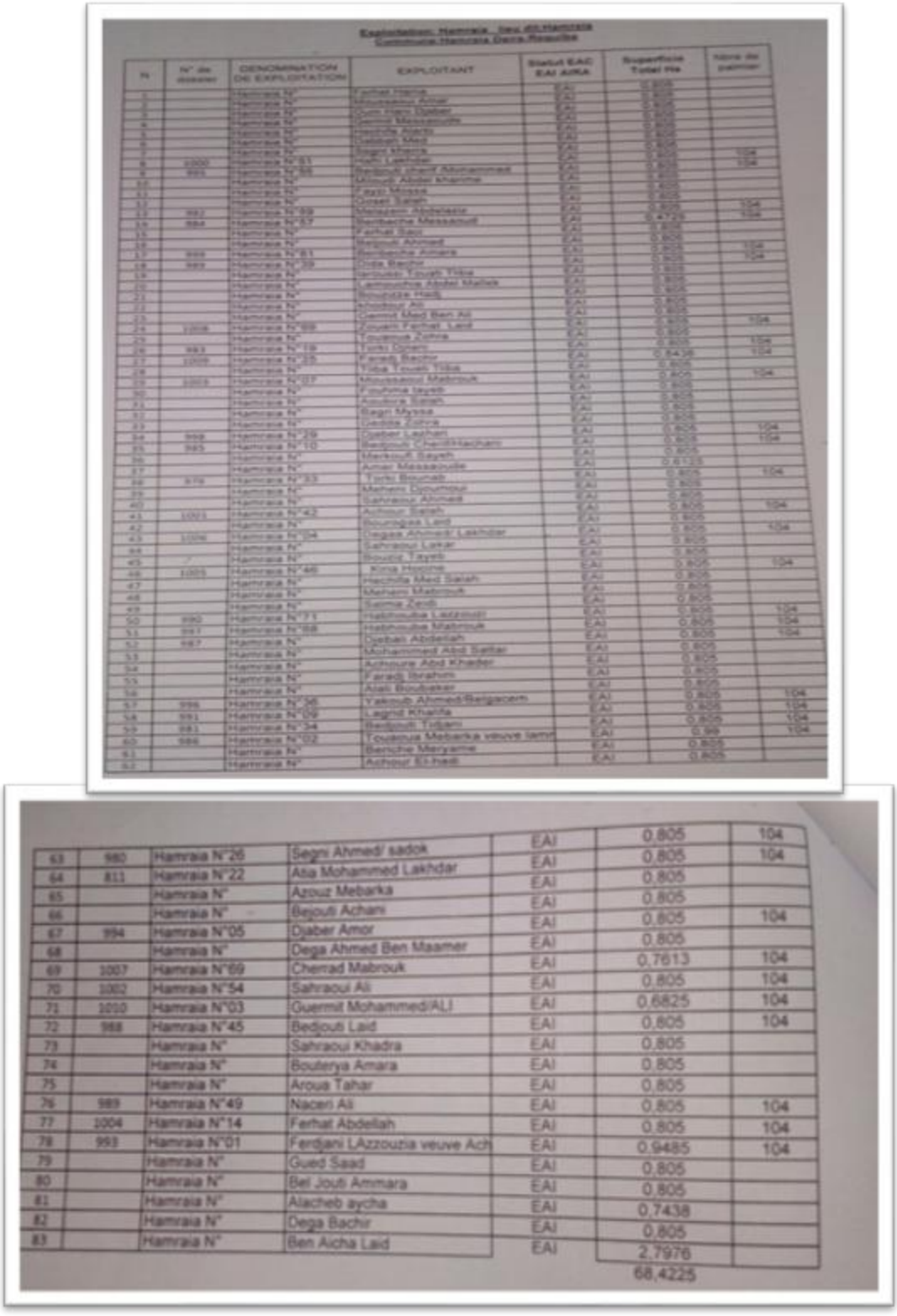

63	980	Hamraia N°26	Segni Ahmed/ sadok	EAI	0,805	104
64	811	Hamraia N°22	Atia Mohammed Lakhdar	EAI	0,805	104
65		Hamraia N°	Azouz Mebarka	EAI	0,805	
66		Hamraia N°	Bejouti Achari	EAI	0,805	
67	994	Hamraia N°05	Djaber Amor	EAI	0,805	104
68		Hamraia N°	Dega Ahmed Ben Maamer	EAI	0,805	
69	1007	Hamraia N°69	Cherrad Mabrouk	EAI	0,7613	104
70	1002	Hamraia N°54	Sahraoui Ali	EAI	0,805	104
71	1010	Hamraia N°03	Guermit Mohammed/ALI	EAI	0,6825	104
72	988	Hamraia N°45	Bedjouti Laid	EAI	0,805	104
73		Hamraia N°	Sahraoui Khadra	EAI	0,805	
74		Hamraia N°	Bouterya Amara	EAI	0,805	
75		Hamraia N°	Aroua Tahar	EAI	0,805	
76	989	Hamraia N°49	Naceri Ali	EAI	0,805	104
77	1004	Hamraia N°14	Ferhat Abdellah	EAI	0,805	104
78	993	Hamraia N°01	Ferdjani LAzzouzia veuve Ach	EAI	0,9485	104
79		Hamraia N°	Gued Saad	EAI	0,805	
80		Hamraia N°	Bel Jouti Ammara	EAI	0,805	
81		Hamraia N°	Alacheb aycha	EAI	0,7438	
82		Hamraia N°	Dega Bachir	EAI	0,805	
83		Hamraia N°	Ben Aicha Laid	EAI	2,7976	
					68,4225	

المصدر: المندوبية الفلاحية بالحمراية ، 2018/04/25.

الملحق رقم 07: قرارات استفادة الفلاحين من أراضي الثورة الزراعية

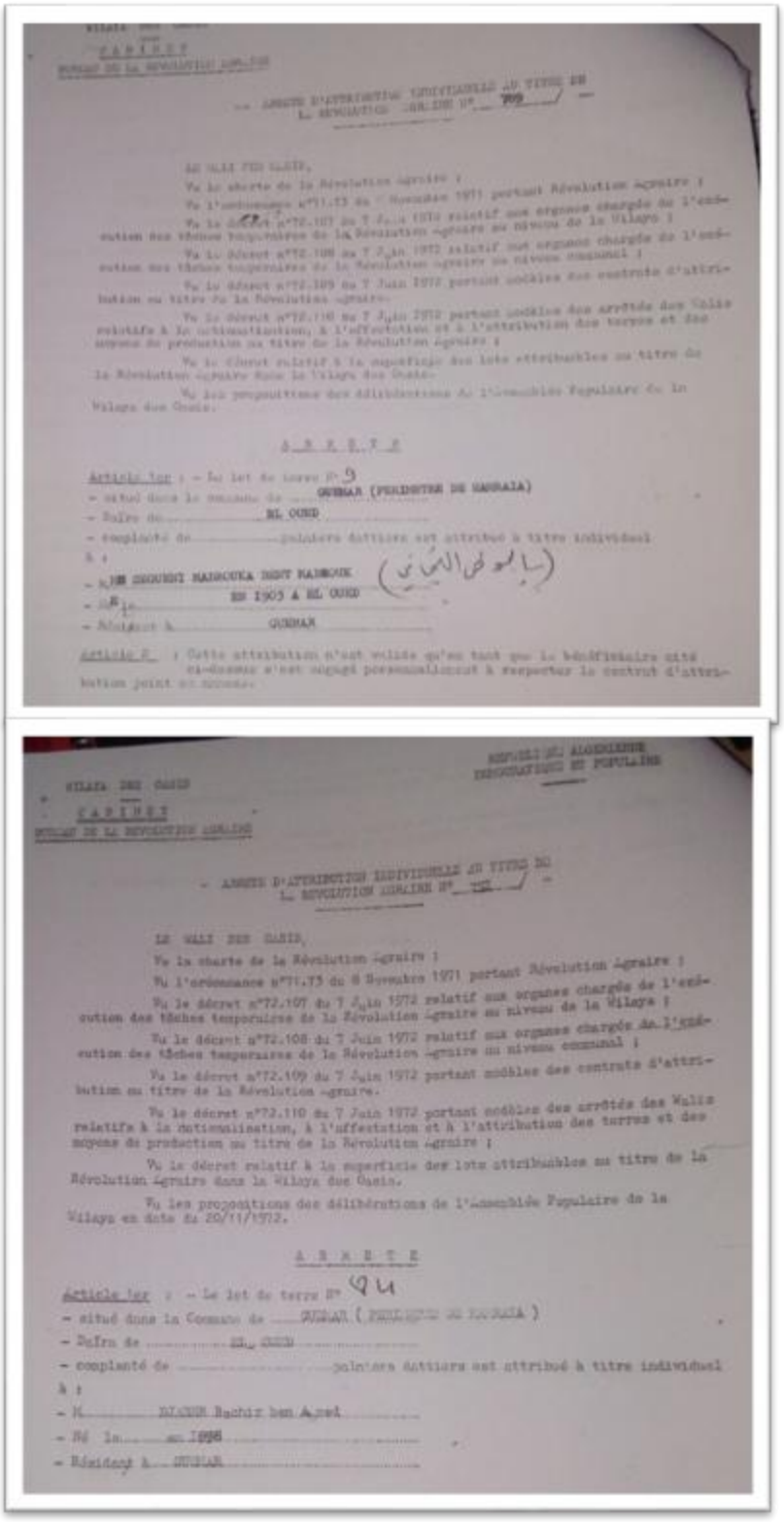

المصدر: أرشيف مندوبية الفلاحة ببلدية الحمراية، 2018/04/25.

الملحق رقم08: مهرجان شعبي بقرية أكفاو الفلاحية على شرف الرئيس بومدين

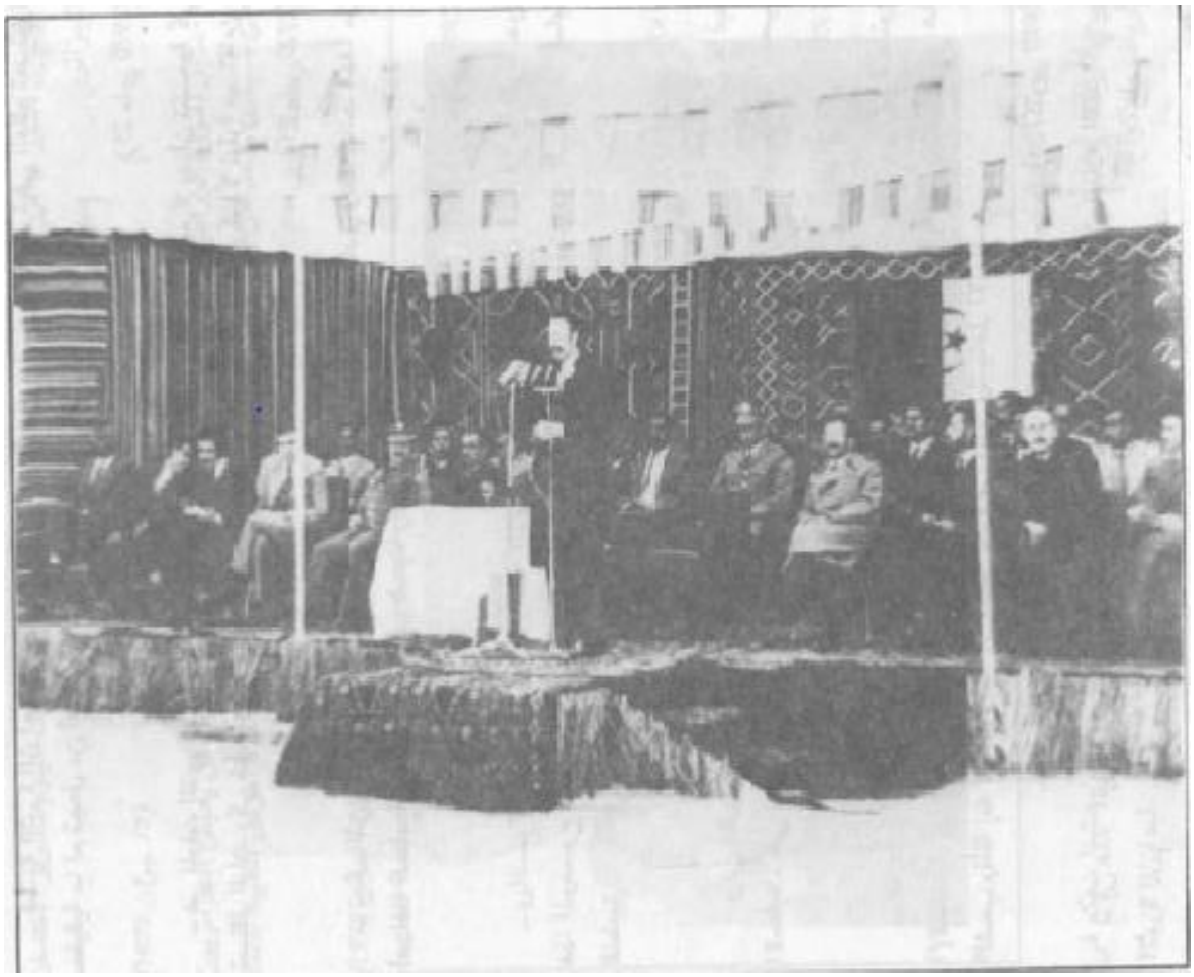

المصدر: سعد بن البشير عمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد(1932-1979)، قصر الكتاب، ط1، الجزائر، 1997، ص 127.

الملحق رقم09: الرئيس بومدين يقدم شهادة الاستفادة من الثورة الزراعية لاحد الفلاحين

المصدر: عمار بومايدة، بومدين و آخرون، تق: عبد الحميد مهري، دار المعرفة، دط، باب الواد، الجزائر، ص 146.

الملحق رقم 10: نموذج عن السكتور من مزارع هبة

المصدر: مزارع هبة بالرقيبة، 2018/03/04، 10:30.

الملحق رقم11: وثيقــة إستفادة من أراضـــي الثورة الزراعيــة (كما يسميها الفلاحين استفادة الزربية)

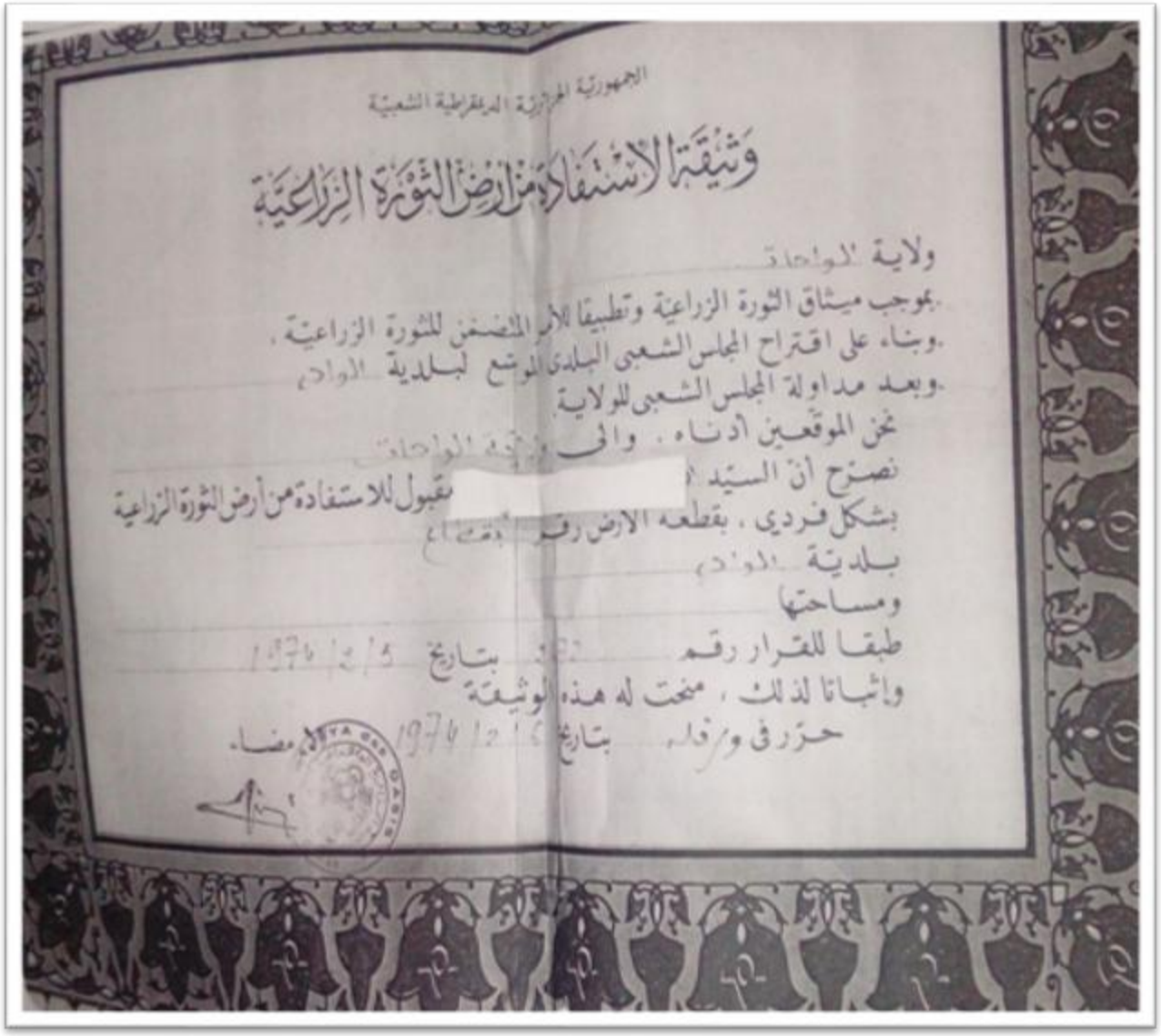

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وثيقة الاستفادة من أرض الثورة الزراعية

ولاية الواحات

بموجب ميثاق الثورة الزراعية وتطبيقا للأمر المتضمن للثورة الزراعية.
وبناء على اقتراح المجلس الشعبي البلدي الموسع لبلدية الوادي
وبعد مداولة المجلس الشعبي للولاية.
نحن الموقعين أدناه، والي ولاية الواحات
نصرح أن السيد [redacted] مقبول للاستفادة من أرض الثورة الزراعية
بشكل فردي، بقطعة الارض رقم
بلدية الوادي
ومساحتها
طبقا للقرار رقم بتاريخ 1974/12/5
وإثباتا لذلك، منحت له هذه الوثيقة
حرر في ولاية بتاريخ 1974/12/6 ليمضاء.

المصدر: أرشيف ولاية الوادي، 2018/02/11، 09:10

الملحق رقم12: آبار السقي بمزارع أكفادو بالدبيلة

حوض كبير لتجميع مياه السقي بمزارع أكفادو

المصدر: صورة من مزارع أكفادو، 2018/03/27، 14:35.

الملحق رقم13: نموذج عن المزارع التي هجرها أصحابها بسبب الخلافات العائلية

المصدر: مزرعة من مزارع أكفادو بالدبيلة، 2018/03/27، 14:30.

الملحق رقم14 : مخطط للأراضي الموزعة في إطار الثورة الزراعية بالحمراية

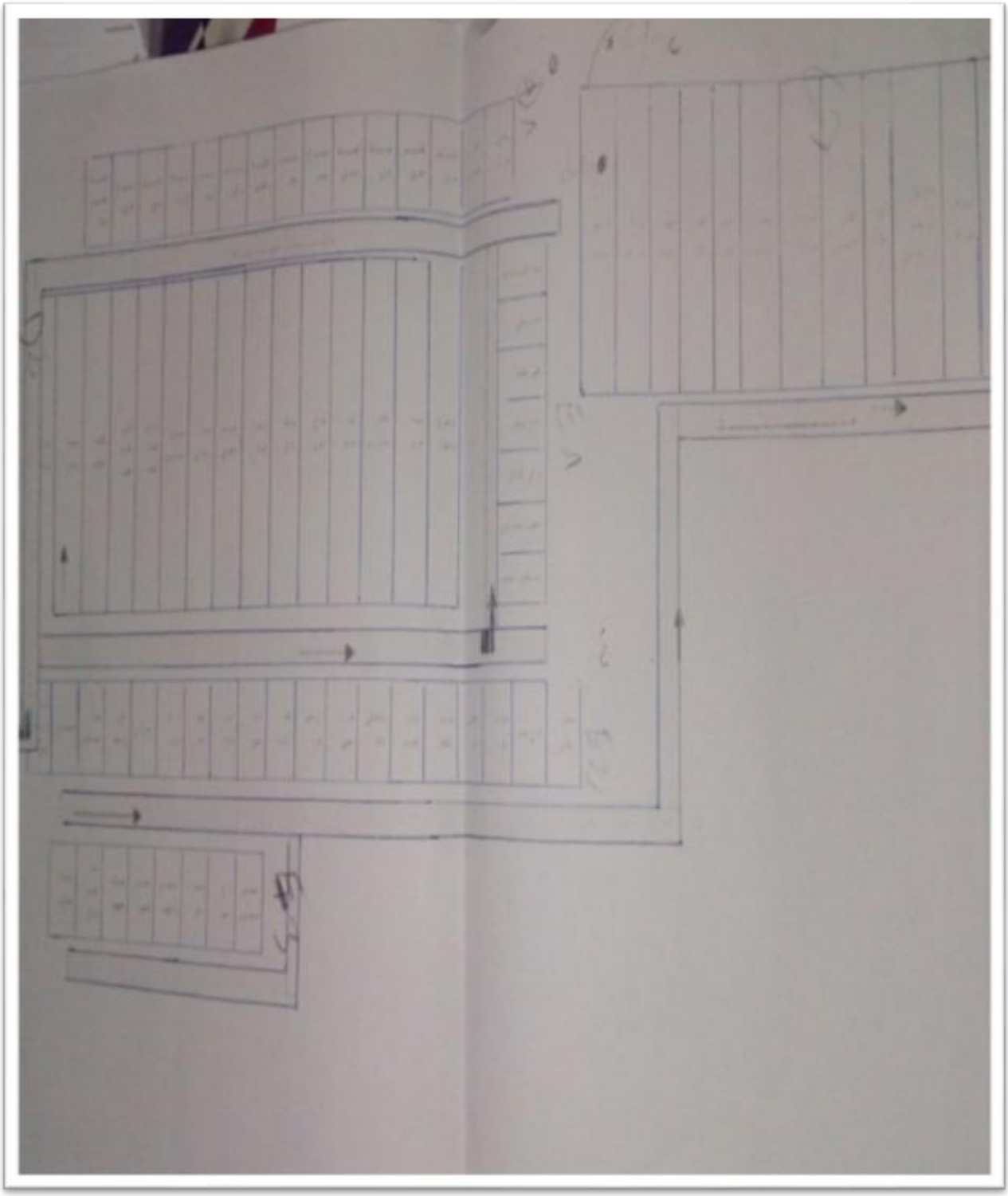

المصدر: أرشيف مندوبية الفلاحة ببلدية الحمراية، 2018/04/25.

الملحق رقم15 : صورة لجرار تعاونية الحمراية خلال الثورة الزراعية

المصدر: حظيرة بلدية الحمراية، 2018/04/25، 14:20.

الملحق رقم16: طلب خطي يحوي شكاوى من الفلاحين بسيف لمنادي

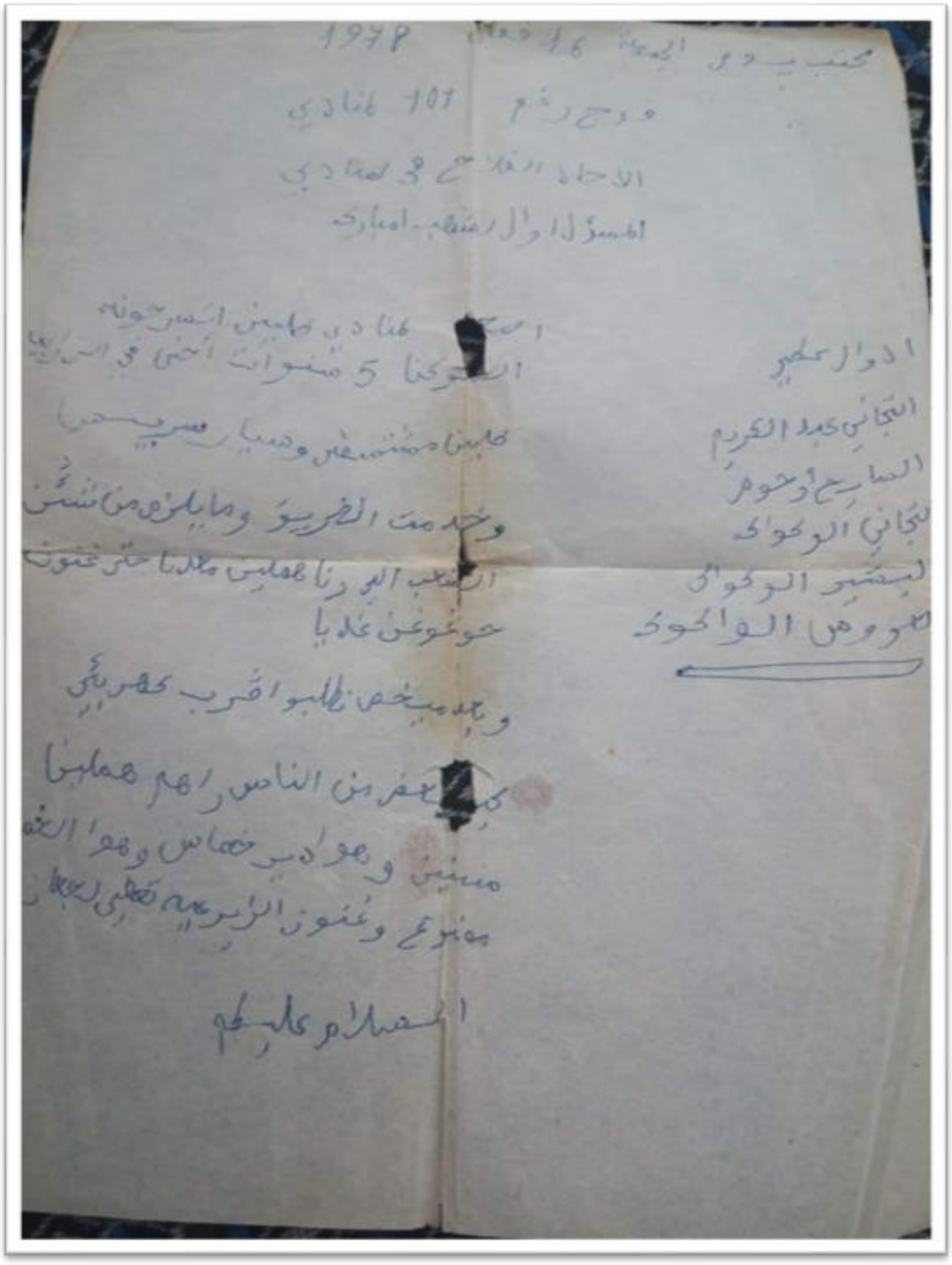

المصدر: أرشيف خاص بالفلاح مبارك لشهب، 2018/03/28.

الملحق رقم17: تصريح بملكية فلاحية في إطار سياسة الخوصصة

ولاية الـوادي
دائرة الدبيلة
بلدية الدبيلة

رقم 297

تصريح بملكية فلاحية

انا الممضي اسفله : بولالسك الصيفي بن الزبي
المولود في عام 1905 بالجديدة
الساكن بالجديدة بلدية الدبيلة ولاية الوادي
رقم بطاقة التعريف ، جواز السفر ، رخصة السياقة 065541
الصادرة بتاريخ 1983/02/21 من طرف دائرة الوادي
[illegible]

اصرح بمقتضى شرفي
ان (اسم المالك) بولالسك الصيفي بن الزبي
المولود بتاريخ عام 1905 بالجديدة ولاية الوادي
المالك يملك المساحات الفلاحية المذكورة ادناه

المكان	المساحة الاجمالية	عدد ونوع النخيل منتجة	عدد ونوع النخيل غرس	اشجار مثمرة	مساحة الخضروات	عدد الابار
الجديدة	1,50 آر	05	05	1	/	/

و المالك يملك المواشي التالية :

عدد الضان	عدد الماعز	عدد الابل	عدد الابقار	الملاحظات
/	/	04	/	

اصطبل لتربية الدواجن مجهزا : /

امضاء المصرح

الدبيلة في
القائد المكلف
الاسم و اللقب

م.ن. مقدم

المصدر: أرشيف بلدية الدبيلة، 2018/03/27.

الملحق رقم 18: مداولة بخصوص تطهير وضعية نخيل الثورة الزراعية

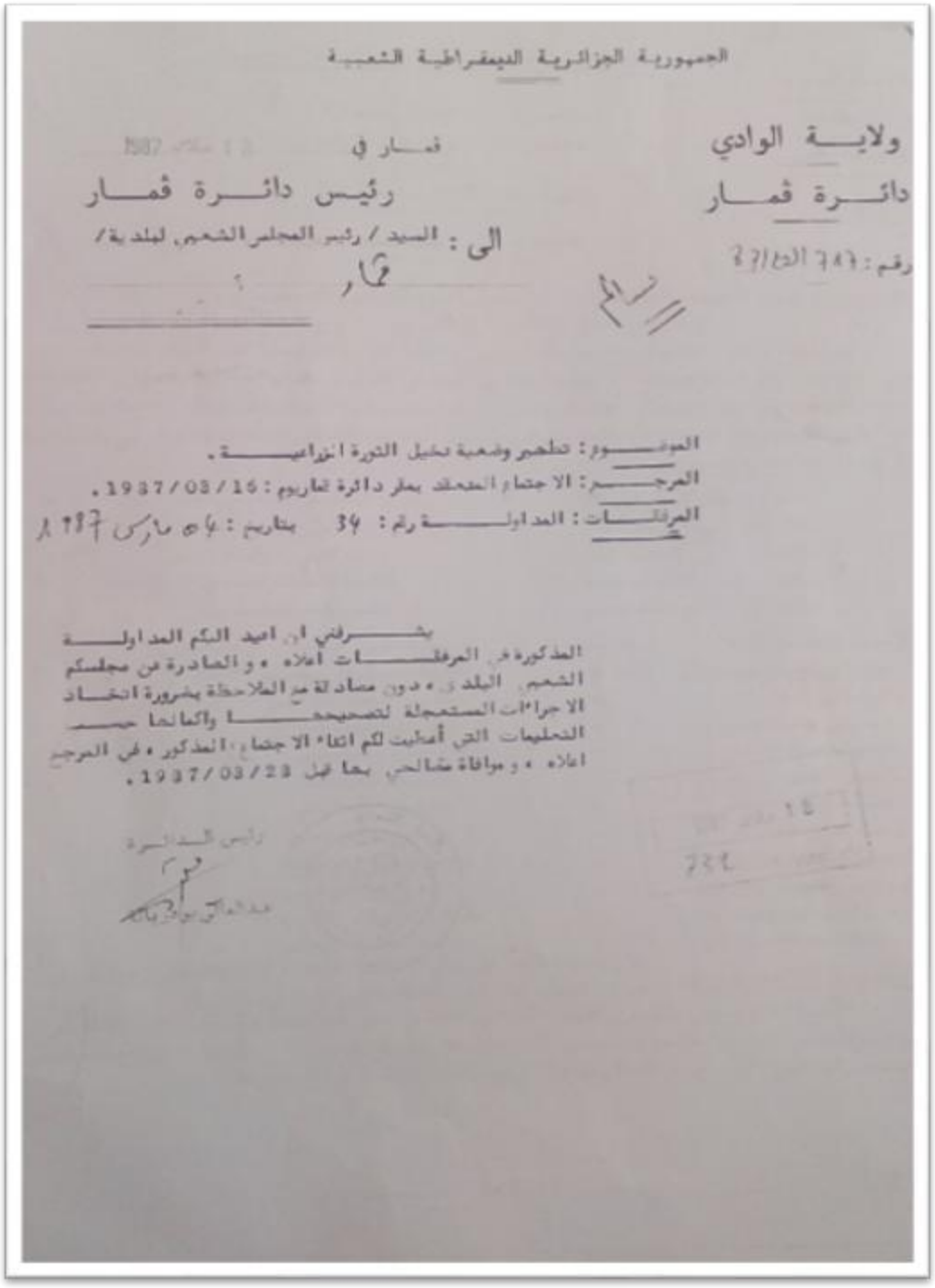

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة الوادي
دائـــرة قمـــار

قمـــار في
رئيس دائـــرة قمـــار
الى : السيد / رئيس المجلس الشعبي البلدية/
قمار

الموضـــوع: تطهير وضعية نخيل الثورة الزراعيـــة.
المرجـــع: الاجتماع المنعقد بمقر دائرة قمار يوم: 1937/03/16.
المرفقـــات: المداولـــة رقم: 34 بتاريخ: 16 مارس 1937

يشـــرفني ان ابعث اليكم المداولـــة المذكورة في المرفقـــات اعلاه ، والصادرة عن مجلسكم الشعبي البلدي ، دون مصادقة من الملاحظة بضرورة اتخاذ الاجراءات المستعجلة لتصحيحهـــا وكما نحا حسب التعليمات التي أعطيت لكم اثناء الاجتماع المذكور في المرجع اعلاه ، ومواقاة مصالحي بها قبل 1937/03/23.

رئيس الدائرة

المصدر: أرشيف بلدية قمار،2018/04/03.

الملحق رقم 19: صك العملة الجزائرية بشعارات زراعية.

المصدر: http://www.cgb.fr،02/05/2018،10:53

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر المكتوبة:

أ- نصوص قانونية:

- جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 1976**، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976.
- الجريدة الرسمية، العدد 97، 1971/11/08.
- رئاسة مجلس الوزراء، **الثورة الزراعية**، المطبعة الرسمية، الجزائر.
- القانون الأساسي العام للتعاونيات، الامر رقم23-1972.
- وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي، **النصوص المتعلقة بتطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية**، مديرية الاصلاح الزراعي نيابة مديرية الاصلاح الزراعي، الجزائر،1976.

ب-الوثائق الأرشيفية:

- إحصائيات للأراضي الموزعة في إطار الثورة الزراعية لولاية الوادي، **الديوان الوطني للأراضي الفلاحية**، الوادي، 2018/04/16.
- جدول للمستفيدين من منحة الصندوق الوطني للتقاعد، **الوادي خلية الإصغاء**، 2018/03/28.
- طلب خطي من إتحاد الفلاحين بسيف لمنادي، **أرشيف خاص بالفلاح مبارك لشهب**، 2018/03/28.
- قائمة أسماء المستفيدين من أراضي الثورة الزراعية بالحمراية، **أرشيف المندوبية الفلاحية بالحمراية**، 2018/04/25.
- قرارات إستفادة الفلاحين من أراضي الثورة الزراعية، قرار رقم789، قرار رقم 751 ، 1972، **أرشيف المندوبية الفلاحية بالحمراية**، 2018/04/25.

- مخطط الأراضي الموزعة في إطار الثورة الزراعية بالحمراية، **أرشيف المندوبية الفلاحية بالحمراية**، 2018/04/25.

- مداولة بخصوص تطهير وضعية نخيل الثورة الزراعية، وثيقة رقم 34- 1987/03/16. **أرشيف بلدية قمار**، 2018/04/03.

- ملف مستفيد من أراضي الثورة الزراعية يحتوي على(بطاقة تصريح بمحل الإقامة، شهادة من القسمة، بطاقة الإرشادات، بتاريخ1972)، **أرشيف بلدية الدبيلة**، 2018/03/27.

- وثيقة الإستفادة من أرض الثورة الزراعية، بتاريخ 1974/02/06، **أرشيف ولاية الوادي**، 2018/01/26.

- وثيقة تصريح بملكية فلاحية رقم297-1985/08/24، **أرشيف بلدية الدبيلة**، 2018/03/27.

ج- كتب مطبوعة:

- بن بله أحمد، **مذكرات احمد بن بله**، كما أملاها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، منشورات الآداب، دط، بيروت، دت.

- الخولي لطفي ، **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع هواري بومدين**، منشورات التجمع الجزائري الاسلامي،دط، قسنطينة، 1975.

- ستورا بنجامين، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال(1962-1988)**، تر: ممدوح كعدان صباح ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دط، دمشق،1992.

- الشايع بن سالم ، **ذاكرة مجاهد عصامي**، مطبعة الوادي، ط1، الجزائر، 2016.

- صدوق عمر، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 1988.

- عميمور محي الدين ، **أيام مع الرئيس هواري بومدين..وذكريات أخرى**، موفم للنشر والتوزيع، ط4، الجزائر، 2005.
- فوزا اندرى روجير، **سوف مونوغرافيا**، تر: أبو بكر مراد، دار المعرفة، دط، الجزائر، 2016.
- مياسي إبراهيم، **الصحراء الجزائرية في ظلال وادي سوف**، دار هومة، دط، الجزائر، 2014.
- الونيسي رابح، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، دط، الجزائر، 2011.

II. المصادر الشفوية:

- حوار مع أرملة الأمم **(بيه. م)**، بمنزلها بحي المنظر الجميل، الوادي، 2018/04/23
- حوار مع الجباري شكيمة 1939، **معاصر للثورة الزراعية**، بمنزله بتكسب، 2018/03/20.
- حوار مع الجيلاني تركي بن مسعود 1937/05/22، **مستفيد من أراضي الثورة الزراعية بالحمراية**، بمنزله، 2018/04/25.
- حوار مع الشايع بن سالم1940، **رئيس المجلس الشعبي البلدي بقمار1972**، بمنزله جامعة ، الوادي، 2018/04/21.
- حوار مع بريبش عمارة 1941، **مستفيد من أراضي الثورة الزراعية بالحمراية**، بمزرعته 2018/04/25.
- حوار مع جديع محمد1944، **رئيس التعاونية الفلاحية بهبه (1961-1975)**، بمنزله بالرقيبة، 2018/04/16.
- حوار مع جريدي نبيل، **مسؤول خلية الاحصاء والاعلام الآلي بقصر العدالة لولاية الوادي**،2018/04/17.

- حوار مع حثريب عمار، **رئيس جمعية أكفادو الفلاحية بالدبيلة، الوادي**، 2018/03/27.

- حوار مع حساني رشيد1939/03/02، **ضابط الثورة الزراعية المسؤول عن دائرة الوادي1972**، بمنزله بأولاد حمد، 2017/12/06، 03و2018/04/19.

- حوار مع دقعة أحمد 1965، **ابن المستفيد لخضر دقعة بالحمراية**، بمحله 2018/04/25.

- حوار مع زغب الحبيب1937، **نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي بقمار1971**، 2018/04/19.

- حوار مع عاشور محمد، **مسؤول بمندوبية الفلاحة ببلدية الحمراية**، بمقر البلدية 2018/04/25.

- حوار مع عمامرة علي 1944، **مستفيد من أراضي الثورة الزراعية بهبه**، بمنزله ، الرقيبة 2018/04/16.

- حوار مع لشهب مبارك 1933، **مستفيد و رئيس إتحاد الفلاحين بسيف لمنادي**، بمنزله 2018/03/28.

- حوار مع واري الطاهر 1942، **ابن مستفيد من الثورة الزراعية بأكفادو**، بمزرعته بالدبيلة، 2018/03/27.

III.المراجع:

أ-كتب بالعربية:

- بن أشنهو عبد اللطيف، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، دط، الجزائر،1982.

- بن رقية بن يوسف، **شرح قانون المستثمرات الفلاحية**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط1، د م ن، 2004.

- بهلول حسن، **القطاع التقليدي في الزارعة بالجزائر**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 1976.
- بومايدة عمار، **بومدين وآخرون**، تق: عبدالحميد مهرى، دار المعرفة، دط ، باب الواد الجزائر،2008.
- جغلول عبد القادر، **تاريخ الجزائر والمغرب العربي**، تر: فضيلة الحكيم و فيصل عباس، ذاكرة ناس،2013. مج1.
- حساني مختار، **موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية (مدن الجنوب)**، دار الحكمة، دط، الجزائر،2007، ج2.
- دحمان تواتي، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر(1961-م1962)**، مؤسسة كشكار للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 2008.
- ديدي السعيد، **وادي سوف كنوز من الجزائر**، ددن، دط، الوادي، الجزائر،2001،ج2.
- السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، دس.
- العمامرة سعد بن بشير، **هواري بومدين الرئيس القائد(1932-1979)**، قصر الكتاب، ط1، الجزائر، 1997.
- العوامر إبراهيم محمد الساسي ، **الصروف في تاريخ صحراء وسوف**، ، منشورات ثالثة، دط ، الجزائر، 2014.
- القريشي كمال، **التقرير القطري الوطني الاتحاد العام للعمال الجزائريين**، ددن، دط، الجزائر، دس.
- مصالي رشيد، **هواري بومدين الرجل اللغز**، دار الهدى ،دط ، عين مليلة، الجزائر،دس

ب-كتب بالأجنبية:

- Nadjah Ahmed، Le souf des oasis ،**Edition la maison des livres SD Alger** ،1971.

IV. رسائل جامعية:

أ- اطروحات:

- الزبيري رابح، **الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثرها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997.
- فاضلي ادريس، **نظام الملكية ووظيفتها الاجتماعية**، رسالة دكتوراه، معهد علوم القانونية والإدارية، جامعة بن عكنون، الجزائر، 1994.

ب-رسائل ماجستير:

- بوزيد سايح، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2006-2007).
- بوصبيعات مؤمن، **الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية**، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة، (2006/2007).
- زقب عثمان، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة وادي سوف (1918 – 1947) وتأثيرها على العلاقات تونس وليبيا**، رسالة ماجستر في التاريخ الحديث المعاصر، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، (2005 -2006).
- غنابزية علي، **مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن 19**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية علوم إنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، (2000 -2001).

ج-رسائل ماستر:

- رايس نادية، بوكرم وفاء، **سياسة الثورة الزراعية وانعكاساتها على الريف الجزائري (1971-1978م)**، رسالة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة العربي التبسي، تبسة (2016-2017).
- ساكر عائدة ، **التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس هواري بومدين من(1965-1978م)**، رسالة ماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قطب شتمه، بسكرة، (2016-2017).

V.المجلات والجرائد:

أ- مجلات:

- بوصبيع العايش علي، "**الهود منبع الماء ومصدر الغذاء**"، مجلة القباب، العدد06، الوادي، جوان2007.
- حمدى باشا عمر، "**قراءة في قانون التوجيه العقاري**"، مجلة الفكر البرلماني، دورية متخصصة تصدر عن مركز البحوث والدراسات البرلمانية، العدد08، 2005.
- رحمة منى،" **أساسيات الزراعة في البلدان العربية**"، سلسلة اطروحات دكتوراه، مركز الدراسات الوحدة العربية، دس.
- زواوي س، "**الثورة الزراعية**"، مجلة الجيش، العدد 123، نوفمبر 1974.
- سعود عمر، "**الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الاصلاحات الليبرالية(1963-2002)**"، تر: عبد القادر شرشال، مجلة، انسانيات الالكترونية الجزائر، دون عدد، 2003.
- طالبي بدر الدين، سلمى صالحي، "**واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد31، 2015.
- عبه فريدة ، "**تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الاشكالية العقارية**"، العدد20، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.

- كربالي بغداد ،" **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**" مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، العدد08، بسكرة، 2005.
- مؤلف مجهول، "**الزعيم الجزائري هواري بومدين**" مجلة إفريقيا قارتنا الإلكترونية ، العدد03، مارس2013.
- الهاشمي الطيب ، عز الدين نزعى، "**السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**"،العدد33، مج9، 2013 .

ب- جرائد:

- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، "**تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الاستقلال**"، جريدة دنيا الوطن الإلكترونية، دون عدد، 2010/06/03.
- عميمور محي الدين ،"**الهروب من الماضي: قصة الثورة الزراعية**"، جريدة أري اليومي الالكترونية، 2016.
- الكويت تختار العرفج زهرتها القومية، جريدة الكويتية، 2014/07/04.

ج – نشريات:

- جمعية أكفادو الفلاحية، **بطاقة فنية حول مزارع أكفادو**، الدبيلة، الوادي، 2017/01/12.
- التعاونية الفلاحية للاستغلال المشترك، **بطاقة تعريفية للمحيطات الفلاحية بالحمراية**، الوادي، 2014.

VI.مواقع الالكترونية:

- منتديات ستارتايمز، الجزائر، 2011/09/21.
- https//Facebook,com.fcres, Agricultural Research Station ,20-04-2014 , vois /10/03/2018..
- https//wwz.rjeem.com, siham kitani, 29-12-2015, vois17/03/2018.

- https:// m.facebook ,com_geolpor, جيولوجيا المشاكلة, 11-09-2012, vois17/03/2018
- https// youtu.be/-xfkbcrkrvo 26/04/2018.
- http://www.cgb.fr ،02/05/2018.

VII.المعاينات

- معاينة لآبار السقي بمزارع أكفادو، الدبيلة، 2018/03/27.
- معاينة لجرار التابع لتعاونية الحمراية، الحمراية، 2018/04/25.
- معاينة لحوض الكبير بمزارع أكفادو، الدبيلة. 2018/03/27.
- معاينة لسكتور بمزارع هبه ، الرقيبة، 2018/02/15.
- معاينة لمزارع التي هجرها أصحابها بأكفادو، الدبيلة، 2018/03/27.

فهرس

المحتويات

مقدّمـــــــــــــة ---------- 8

مدخل: التعريف بمنطقة وادي سوف

أولا-المظاهر الطبيعية---------- 14

2- جغرافية المنطقة: ---------- **15**

3- الخصائص المناخية والنباتية ---------- **16**

4-مظاهر السطح: ---------- **17**

ثانيا- الأنشطة الاقتصادية : ---------- **18**

الفصل الأول: السياسات الزراعية بالجزائر (1962- 1971م)

أولا-واقع الزراعة بالجزائر بعد الاستقلال: ---------- **21**

ثانيا- مرحلة التسيير الذاتي1963م: ---------- **23**

أسباب فشل التسيير الذاتي: ----------28

ثالثا- الثورة الزراعية بالجزائر1971: ---------- **30**

1- تعريف الثورة الزراعية: ----------30

2- أسباب صدور قانون الثورة الزراعية: ----------32

3- أهداف ومبادئ الثورة الزراعية: ----------33

-4هياكل الثورة الزراعية: ----------35

5- أسس ومراحل تطبيق الثورة الزراعية ----------37

5-1الأســـــس: ----------37

2-5مراحل تطبيق سياسة الثورة الزراعية: ----------40

الفصل الثاني: مراحل تطبيق الثورة الزراعية بوادي سوف ومناطق انتشارها

أولا- مراحل تطبيق الثورة الزراعية بوادي سوف: ---------- 42

1- مرحلة الإحصاء: ----------42

2- مرحلة التأميم: ----------44

3- توزيع الاستفادات: ----------47

ثانيا - مناطق انتشارها ---------- 49

1- القرية الفلاحية بهبه (الرقيبة): ----------49

2- القرية الفلاحية بأكفادو (الدبيلة): ----------54

3- القرية الفلاحية بالحمراية (الرقيبة) : ----------58

4- القرية الفلاحية بسيف لمنادي (الرقيبة): ----------61

5- مناطق أخرى: ----------62

خلاصة الفصل: ---------- 63

الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للثورة الزراعية بوادي سوف

أولا- الآثار الاقتصادية ---------- 65

1- إيجابيات: ----------65

2- سلبيات : ----------70

ثانيا- الآثار الاجتماعية ---------- 76

1- الايجابيات----------76

2-السلبيات ----------78

خلاصة الفصل ---------- 81

خاتمـــــــــــــة ----------82

الملاحـــــــــــق ----------86

قائمة المصادر والمراجع ---------- 106

تم بحمد الله